الجلسة السابعة والأربعون

- التاريخ : السبت 27 جمادى الأولى 1419 (1998/09/19)
- الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : خمس ساعات وخمسة وأربعون دقيقة ابتداءا من الساعة الثالثة والدقيقة 45 بعد الزوال.
- جدول الأعمال :

- التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية.
- التصويت على مشروع قانون المالية برسم سنة 1999-1998.

* السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين

أفتتحت الجلسة

يبدو أن هناك نقط نظام تطالب برفع الجلسة والجلسة لم تبدأ بعد.

* المستشار السيد أحمد القادري :

السيد الرئيس،

أعتقد أن هناك تقاليد معروفة ومعمول بها في المجلس وهو أنه لكل فريق أن يطلب رفع الجلسة لمدة 10 دقائق.

* السيد الرئيس :

لا، المستشار المحترم، شكراً، التقاليد معروفة رفع الجلسة بالنسبة لجلسة انطلقت، وأثناء السير بطبيعة الحال لفريق ما الحق في المطالبة بتوقيفها، ولكن الجلسة لم تنطلق بعد، يا الله افتتحناها.

الكلمة للمستشار السيد عبد الله.... اقبل.... دقيقة..... يظهر بأنه..... طلبتم أقبل..... يا الله، السيد ابريكة الزروالي.

* المستشار السيد ابريكة الزروالي :

السيد الرئيس،

كنا استدعينا لهذه الجلسة للتصويت على الثالثة والنصف والآن ستوشك الساعة على الرابعة، الفريق المتغيب حتى واحد منه ما طلب الكلمة، أنتم في الرئاسة ما عندكم شاي حتى شي طلب لهذا الموضوع هذا، لذلك نحن أتينا لنصوت، والآن نحن في عملية التصويت، يجب أن نبدأ في التصويت، وإلا كنتم تقولوا لنا الخامسة والنصف أو السادسة.

* السيد الرئيس :

الكلمة ... شكرا، الكلمة للمستشار السيد عبد الله الشرقاوي

* السيد المستشار عبد الله الشرقاوي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارون،

بصفتي كرئيس فريق الإشتراكي، أطلب رفع الجلسة لمدة 10 دقائق، وشكرا السيد الرئيس

* السيد الرئيس :

هو الرئاسة ... من فضلكم، الرئاسة مستعدة لإستجابة... آه، (تصفيقات)

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أعتقد بأن الطلب بدون موضوع، وكانت ستكون سابقة، لأن جلسة ترفع وهي لم تنطلق بعد، حقيقة هذه فريدة من نوعها، ولكن لم نكن قد فقدنا الأمل بأن الفريق المعني سيلتحق بالقاعة.

لا، لا، الله يجازيكم... لا، ولكن سنفتح مناقشة لماذا؟ يا الله آالسي.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس

فقط، نحن نريد أن نعرف أن فريقا محترما طلب رفع الجلسة كنتم ترفعون الجلسة، وزيادة على هذا نريد أن نسجل عن هذا الإنتظار الذي قمتم به حتى يأتي الناس الذين كانوا غائبين يجب أن يطبق وتكون سنة في هذا المجلس هذا، ماشي غدا تقولوا لنا راه أنتم لم ننتظروكم، شكرا.

* السيد الرئيس :

أطلب منكم أن يسود جو التسامح، وننطلق في جو أخوي، يمتاز بالجدية التي أصبح مجلس المستشارين يمتاز بها، لا، الله يرضى عليك. لا آ السي البنا، لا، أنهينا الله يجازيك.

دردشة في القاعة.

أنهينا الموضوع، الله يجازيك... يا الله تفضل آالسي.

* السيد المستشار :

شكرا السيد الرئيس،

راه لحد الساعة باقي في المحضر مسجلة بأنه 2 فرق محترمة طالبة رفع الجلسة لمدة 10 دقائق، ما سمعناهم شاي سحبوا كلمتهم، طلبهم لم يسحبوه، فلهذا، الله يجازيك بخير، راه احنا سبق ل 2 فرق محترمة طلبت رفع الجلسة ولم نعرف ردكم.

* السيد الرئيس :

آه، تخليتم عن الطلبات آ السي أحمد، تخليتم عن الطلب.

* السيد أحمد القادري :

.... لم يتصل ونحن سحبنا ... لم نتقدم بأي طلب وإنما أخبرناكم بأن هناك فريق مجتمع.

* السيد الرئيس :

أعلن عن إنتهاء هذه المناقشة. ونشرع بحول الله في التصويت على الميزانيات الفرعية المرصودة لمختلف الوزارات. وأود أن أذكر السادة المستشارين أن المجلس سبق له أن صادق وصادق بالإجماع على ميزانية جلالة الملك والقوائم المدنية ومخصصات السيادة والبلاط الملكي. كما صادق المجلس بالإجماع على ميزانية إدارة الدفاع الوطني.

الآن أعرض على المجلس الموقر ميزانية مجلس النواب أعرض للتصويت البابين 1-2-1-1-0-3 و 1-2-1-2-0-3 من الجدول ب المتعلق بنفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة في سنة 98-99

الموافقون : تصفيقات.

صادق المجلس بالإجماع على ميزانية مجلس النواب مشروع ميزانية مجلس المستشارين.

أعرض في البداية للتصويت البابين 1-2-1-1-43 و1-2-1-2-4-34 من الجدول «ب» المتعلق بنفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة في سنة 98-99

الموافقون : تصفيقات.

صادق المجلس بالإجماع على ميزانية التسيير لمجلس المستشارين.

دائما مع مجلس المستشارين أعرض للتصويت الباب 1-2-0-2-43 من الجدول «ج» المتعلق بنفقات الإستثمار.

الموافقون :

صادق المجلس بالإجماع على ميزانية الإستثمار لمجلس المستشارين.

ننتقل الآن إلى مشروع ميزانية الوزير الأول.

أعرض للتصويت البابين 1-2-1-1-0-4 و1-2-1-2-0-4 من الجدول «ب» المتعلق بنفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة في سنة 98-99،

الموافقون :

أطلب من الإخوة أعضاء المكتب تتبع عملية التصويت وأطلب من السادة المستشارين والمستشارات رفع الأيدي بكيفية واضحة، لا غبار عليها.

الموافقون :

لم نتأكد بعد من عدد المصوتين، هنالك خلاف، أطلب مرة أخرى من السادة المستشارين رفع الأيدي.

الموافقون :

المعارضون :

أريد واحد المعارضة وواحد من الأغلبية يتأكدوا في القاعة من عدد المصوتين. لأن الرئاسة وصلت إلى الباب المسدود يوجد رقمين، ولم يمكن لي أن أفصل .

السيد عبد الله الشرقاوي.

الموافقون عليه الإتفاق.

المعارضون عندي رقمين.

دردشة في القاعة .

سأعطيكم الكلمة. السيد أحمد القادري.

* المستشار السيد أحمد القادري :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أطلب من الرئاسة الموقرة أن تطبق مقتضيات النظام الداخلي، والنظام الداخلي يحسم في طريقة التصويت، الذين لهم الإشراف على إحصاء أصوات التصويت هما السادة الأمناء، والأمناء يمثلون فرق الأغلبية وفرق المعارضة، فلهذا السيد الرئيس إذا سمحتم، القانون ينص على الأمناء، والأمناء يحسبوا وإذا كان خلاف راه القانون لم يعط الحق لا للمعارضة ولا للأغلبية باش تحسب، القانون يعطي للجهاز المنتخب للقيام بعملية إحصاء الأصوات، ولهذا، فإننا نلتمس منكم السيد الرئس إسناد هذه المهمة للأمناء.

* السيد الرئيس :

سأعطيك نقطة نظام، منذ البداية، الطريقة التي اتبعناها وهي نائب الرئيس من الأغلبية ونائب رئيس من المعارضة هم الذين يتتبعون عملية التصويت، من البداية ولكن الآن الذي وصلنا له ما كاين شاي اتفاق على رقم الرئاسة لم يمكن لها أن تحسم، لم يمكن لها أن تختار بكيفية هكذا، اعتباطية رقم من الأرقام، نريد أن نطلب من السادة المستشارين المعارضة تنيب عنها من يراقب عملية التصويت، والأغلبية تنيب عنها من يراقب عملية التصويت.

الإخوة من الذي سينوب.

دردشة في القاعة.

أطلب من السادة المستشارين إلتحاق بالمقاعد القديمة أو الجديدة، ولكن إلتحاق بمقعدما.

تفضل آ السي.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس

تدخلنا في نقطة نظام باش نقول 2 كلمات، واحدة هي أن هذا المجلس صرف على هذه الآلة أموال باهضة لازمها تخدم، مالازمهاشاي تبقى بحال هاكا معطلة لأن في الوقت الذي طلبوها ... طلبها هذا الجناح هذا هما الذين كانوا ألحوا على التصويت أن يكون تم، ونحن نلح اليوم باش يكون تم، واحد.

تصفيقات.

والثانية هي احنا عندنا جدول موزع هذه القاعة على الفرق وليس على الإتجاهات، فكل فريق لازم له أن يكون في محله باش يتحصى.

تصفيقات.

* السيد الرئيس :

أطرح السؤال من جديد ممثل عن الأغلبية وممثل عن المعارضة لمراقبة عملية التصويت.

بطبيعة الحال هذه العملية الثانية بينت بأن كاين فرق آخر، فلهذا أقترح على المجلس أن نقوم بعملية مزدوجة.

الإخوة أعضاء المكتب سيقومون بمراقبة العملية والإخوة ممثل الأغلبية وممثل المعارضة سيقومون بالعملية في نفس الوقت، عسى يصلون إلى أرقام مضبوطة. انتهت المناقشة. لابد من الخروج بحل ما لايكون فيه طعن فلهذا. نشرع.

تفضل آ السي عبد الرحمان.

* السيد المستشار عبد الرحمان وشن :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نقطة نظامي السيد الرئيس، التي حرصت على أخذها وبإلحاح فقط لأذكر الرئاسة بأن العملية التي نحن داخلين فيها الآن وبالصراحة لم تبق تعكس مكانة هذا المجلس، مجلسنا، لماذا؟ أقول أنا إذا كنا دخلنا في هذه المتاهة، متاهة نقوم نحسب بعضنا البعض في القاعة، هذا من المعارضة وهذا من الأغلبية، فلماذا تعبنا رأسنا النهار كنا نرسي هياكل هذا المجلس، نعمل هؤلاء أمناء، وهؤلاء نواب الرئيس وهؤلاء لماذا؟ يعني لم أر لماذا نرجع الآن السادة الأمناء موجودون وإذا بنا نعطي الفرصة أنه نقوم نحسب أنفسنا متلما نحسب الغنم، راه هذا لم يشرف مجلسنا السيد الرئيس، الله يجازيكم بخير. إذا كانت -السيد الرئيس- ألح على أنه إذا كانت عندنا الثقة في الهياكل التي أرسيناها بأيدينا ونحن الذين صوتنا عليها وعندنا الثقة في الناس الذين اخترناهم يمثلوا هذا المكتب، مكتب هذا المجلس، راه خصهم يقوموا بدورهم والسادة الأمناء ونواب السيد الرئيس موجودين هم الذين سيقومون بهذه العملية، عملية العد، وسنثق فيهم، بدون أن ندخل أنفسنا في هذه المتاهة ديال اسميتو ... الله يجازيكم بخير، شكرا السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شاءت الظروف أن يكون جميع الأمناء من الأغلبية بخلاف المحاسبون ونواب الرئيس، هذا الذي جعل أنه من البداية، منذ أن انطلقنا أسندنا عملية المراقبة إلى نواب الرئيس، لأنهم من الأغلبية، واش بغيتو تراقبوا غير الأغلبية هي التي تراقب، لم يمكن، نواب الرئيس هم الذين يمثلون.

دردشة في القاعة.

تفضل الأخ بنا.

* السيد المستشار البنا :

شكرا السيد الرئيس،

أنا أضم صوتي للأخ أوشن إلا أنه مع كامل الأسف الأمناء بزوج من المعارضة ... آه، من الأغلبية، يعني، المعارضة القديمة والتي تعارض نفسها الآن، فإذا كنا نحسب الأصوات فهذا للتدقيق لأنه الإخوان ما خلوشاي لعملية التصويت أن تمر في أحسن الظروف.

فريق طلب رفع الجلسة لغياب فريق، نيابة عن نية الفريق، هذه العملية، لم يكن ليعكر عملية التصويت قد فرق الأغلبية.

وشكرا السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

تفضل السيد عبد الله.

* السيد المستشار أحمد القادري :

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين

أريد أن أذكر بقاعدة قانونية نعرفها جميعا هو أن في أعمال العقلاء تصان عن العبث.

السيد الرئيس،

نحن هنا نمثل مؤسسة دستورية لها مكانتها في مؤسسات الدولة، ويجب أن نعطي المثال عن نضج هذه المؤسسة، وأعتقد أن النظام الداخلي الذي اخترناه وصوتنا عنه بالإجماع ضبط هذه الأمور.

السيد الرئيس،

الذي نلاحظه على الرئاسة المحترمة أن عندما انتخبنا المكتب، هو يسمى مكتب مجلس المستشارين، لم يسمى مكتب المعارضة أو مكتب الأغلبية. والسيد الرئيس، هذه النظرية ضيقة التي تطرحونها، لأنه لا يمكن.

ضجيج في القاعة.

السيد الرئيس،

لا يمكن أن نجرح الأمناء...

اسمح لي السيد الرئيس،

الأمناء هم أمناء المجلس، وأمناء المجلس حالة واحدة التي يمكن لنا طبقا للفصل 157 من القانون الداخلي للمجلس، الذي نعيد الفحص، وهي حالة التي يكون الإقتراع سري وتكون عدد الأوراق غير منضبطة أما الآن -السيد الرئيس- استعملتم مرتين التصويت بنواب الرئيس وإعطاؤكم نتيجة، ومن بعد التحقو أناس بالقاعة وقاموا الإخوان باقتراح منكم، وصادق المجلس على هذا الإقتراح، وأصبح عملي، ووقع إحصاء الأصوات، وأعطيت نتيجة، ولكن السيد الرئيس. مرة أخرى تطعنون في هذه النتيجة.

ضجيج في القاعة.

السيد الرئيس،

لم تعلنوا عن أية نتيجة، هل نبقى في هذه العملية في طور التسلسل.

* السيد الرئيس :

السيد عبد الله القادري، تفضل أسيدي.

* السيد المستشار عبد الله القادري :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

أظن، أنه يجب أن نخرج من هذا الكلام كله، واحد يتكلم عن الغنم... وكل واحد يتكلم عن شيء... نحن لنا الثقة التامة في نواب الرئيس، كيف نائب عن اليمين ونائب عن الشمال، يحسبوا، والذي حسبوه فنحن متفقين عليه.

تصفيقات.

* السيد الرئيس :

شوف أسيدي،....

أعلن عن انتهاء المناقشة في هذا الموضوع، والرئاسة يجب عليها أن تحسم، لأن هذا من مسؤوليتها، سنرجع للقاعدة الأولى انطلقنا من البداية بتفويض الأمر إلى نواب الرئيس لأن مع الأسف الأمناء كلهم من الأغلبية.

إذن، أطلب...

ضجيج في القاعة.

سنشرع في العملية، ربما بدأنا نقترب...

في وقت من الأوقات الرئاسة لابد من تحمل مسؤوليتها أطرح... سيما أنه وقع الإتفاق على مستوى مكتب الرئاسة.

أطرح مشروع ميزانية الوزير الأول.

أعرض للتصويت البابين المذكورين.

الموافقون :

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

أستسمح إخواني أعضاء الحكومة، وفي نفس الوقت اضطررت لأغادر المكان لآخذ نقطة نظام، لأن الرئاسة تقول إن الأمناء من الأغلبية بمعنى، ليست فيهم الثقة، وأنا أطلب تصحيح هذا الوضع أو ننسحب من المكتب.

تصفيقات في القاعة.

* السيد الرئيس :

إذن، تفضل آسيدي.

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

السيد الرئيس،

طلبنا نقطة نظام لنوضح الأمور هنا،

أولا هذه العبارات الغريبة التي هي يعني العبث وحساب الغنم وأشكال من هذا النوع لا تناسب هذا المجلس في شيء ونطلب من جميع المتدخلين أن يحترموا هؤلاء الناس الذين يمثلون المملكة المغربية ككل.

تصفيقات.

ثانيا : فنحن لما كانت الآلة متعطلة راه لم نقبل إلا الأشياء التي جاءت على نائب الرئيس الذي هو موجود هناك في هذيك الطاولة. أما الحسابات أخرى فلم نقبلها نهائيا خص ذيك الممثل ديالنا يقول لنا هذا هو حسابكم، وإلا فنحن رافضين ما بقي، وشكرا. والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

السيد عبد الله الشرقاوي.

* السيد المستشار عبد الله الشرقاوي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت الوزيرة،

السادة المستشارون،

كما يقال الواقع لا يرتفع، سواء حسب النائب أو غيره فالنتيجة لا تتغير. شكراً.

* السيد الرئيس :

أعلن عن إنتهاء هذه المناقشة. أعلن عنها، وأقول أن الديمقراطية هي أغلبية ومعارضة، هي مراقبة مشتركة، لا يمكن للرأي الوحيد والحزب الوحيد، يجب أن تكون المعارضة والأغلبية في نفس الوقت.

تصفيقات.

الآن أطلب من الإخوة نواب الرئيس أن يراقبوا عملية التصويت وأضع كامل الثقة فيهم، والنتيجة التي سيتفقون عليها هي التي ستعلن من طرف الرئاسة.

أعرض مشروع ميزانية الوزير الأول على التصويت.

ضجيج في القاعة.

تفضلوا آالسيد الإدريسي.

* المستشار السيد الإدريسي :

شكرا السيد الرئيس،

كنت أتمنى أن لا أتدخل في نقطة نظام حتى لا يزيد الطين بلة، لأن حقيقة الجو، الطريقة التي تشتغل بها الآن، حقيقة تقشعر منها الجلود.

السيد الرئيس،

القانون الداخلي للمجلس واضح فيما يتعلق بالإحصاء لكن السيد الرئيس. باختصار حتى يسكت هؤلاء الناس ويقتنعون، نريد أن نعلن لكم وللمجلس أن ممثلنا في الفريق، ممثل فريقنا في مكتب المجلس، سنجمد، يجمد عضويته باسم الفريق كأمين عفوا حتى يتم الحسم من الإهانة التي لحقت به. لأنه موجود ثم يطالب التصويت، ليس موجود ثم...

* السيد الرئيس :

شكراً، تفضلوا...خذوا الكلمة، خذ الميكرو آالسي السلاوي.

* السيد المستشار السلاوي :

الله يخليك أنت رجل قانون، لا تعطي الكلمة لا لهذه الجهة ولا لذاك الجهة، أنت فتحت التصويت، ليس من المعقول أن تعطي الكلمة من بعد التصويت لا لهذه الجهة ولا لذاك الجهة، أتركنا نحترم أنفسنا.

تصفيقات.

* السيد الرئيس :

أعلن عن إنتهاء المناقشة ونشرع في التصويت، ومرة أخرى نضع الثقة كل الثقة في الإخوة نواب الرئيس الذين يمثلون الأغلبية والذين يمثلون المعارضة. مشروع ميزانية الوزير الأول.

الموافقون على البابين الذي سبق للرئاسة أن ذكرتهما.

الموافقون : 128

المعارضون : 116

الممتنعون : 1

صادق المجلس على ميزانية الوزير الأول ب 128 واعتراض 116 وامتناع مستشار واحد.

تصفيقات.

أطلب من السادة المستشارين أن لا يغادروا مقاعدهم فكلما غادروا المقاعد سنكون مضطرين لإعادة التصويت، لنكن متفقين.

مشروع ميزانية المجلس الأعلى للحسابات هنالك بابين من الجدول «ب» نفقات التسيير، أبدأ بهما.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

المتنعون : 1

هنالك الباب المتعلق بنفقات الإستثمار من الجدول «ج» :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

المتنعون : نفس العدد

مشروع ميزانية وزارة العدل :

في البداية هناك بابين متعلقين بالتسيير :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

المتنعون : نفس العدد

دائما وزارة العدل الجدول «ج» :

نفقات الإستثمار :

الموافقون : نفس العدد

صادق المجلس.

ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والعاون هناك...

أقول بالنسبة لا للوزارة الأولى ولا للمجلس الأعلى للحسابات ولا وزارة العدل جميع الأبواب الموافقة بالأغلبية 128 مع اعتراض 116 وامتناع مستشار واحد طيب، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، في البداية هنالك التسيير.

الموافقون : نفس العدد

الموافقة بالأغلبية وبالأعداد المذكورة

المعارضون بطبيعة،

المعارضون : 116 دائما الإستثمار

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

المتنعون : 1

نفس الشيء

وزارة الداخلية، هناك البابين متعلقين بالتسيير :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

المتنعون : 1

إذن المصادقة بالأغلبية.

دائما وزارة الداخلية هنالك الباب المتعلق بنفقات الإستثمار من الجدول «ج» :

الموافقون : نفس العدد 128

المعارضون : نفس العدد 116

المتنعون : 1

بالأغلبية.

وزارة الإتصال هنالك بابين متعلقين بالتسيير :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

المتنعون : نفس العدد

دائما وزارة الإتصال، الباب المتعلق بنفقات الإستثمار :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

المتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية.

هناك مجموعة من الأبواب من الجدول «هـ» تتعلق بنفقات الإستغلال الخاصة بالميزانية الملحقة لدار الإذاعة والتلفزة المغربية، وكذلك باب يتعلق بنفقات الإستثمار الخاصة بالميزانية الملحقة لدار الإذاعة والتلفزة.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

المتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية المذكورة مع الإعتراض المذكور، مشروع

ميزانية وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر، البحث العلمي، هناك بابين من الجدول «ب» يتعلقان بالتسيير :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

هناك باب يتعلق من الجدول «ج» بنفقات الإستثمار :

الموافقون : 128

المعارضون : 116

الممتنعون : 1

صادق المجلس بالأغلبية.

وزارة التربية الوطنية، هناك أبواب تتعلق بنفقات التسيير :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بنفس الأعداد.

نفقات الإستثمار دائما نفس الميزانية، نفس الأعداد الوزارة المنتدبة لدى وزير التربية الوطنية المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني.

أبواب تتعلق بالتسيير.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية.

نفس الوزارة، الاستثمار :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

وزارة الصحة، الأبواب المتعلقة بالتسيير :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

دائما وزارة الصحة

نفقات الاستثمار الجدول «ج» :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية.

وزارة الاقتصاد والمالية :

هنالك البابين اللذين يتعلقان بنفقات التسيير :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

دائما وزارة الاقتصاد والمالية :

هنالك باب يتعلق بالتحملات المشتركة :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية.

دائما وزارة الاقتصاد والمالية :

باب يتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية في الجدول «ب» المتعلق بنفقات التسيير :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

دائما وزارة الاقتصاد والمالية :

هنالك بابين، نفقات الاستثمار في الميزانية العامة للدولة :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

هنالك بابين من الجدول «د» يتعلق بنفقات الدين القابل للاستهلاك والدين العام، الميزانية العامة.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

وأخيراً في وزارة المالية والاقتصاد، هنالك باب يتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية.

صوت من القاعة.

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

السيد الرئيس،

في المالية هي الوزارة الوحيدة، في ميزانية التسيير لها ثلاثة أبواب، وكلهم 4 أبواب، النفقات الطارئة ليست بباب، شكراً.

* السيد الرئيس :

لا. وزارة الاقتصاد فيها التسيير، ياك أسيدي، ميزانية التسيير، ثم بعد ذلك التحملات المشتركة، ثم النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية في الجدول «ب».

ثم في الجدول «ج» نفقات الاستثمار، وأخيراً نفقات الدين القابل للاستهلاك والدين العائم، وأخيراً النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، هذه هي ميزانية والوزير معنا، هل في هذا...

مشروع ميزانية وزارة السياحة :

هنالك بابين يتعلقان بنفقات التسيير :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

وزارة السياحة نفقات الاستثمار :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية.

ميزانية الأمانة العامة للحكومة :

في البداية هنالك الأبواب أو البابين اللذين يتعلقان بنفقات التسيير :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

الباب الذي يتعلق بنفقات الاستثمار :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بنفس الأعداد.

ميزانية وزارة التجهيز، في البداية الأبواب التي تتعلق بنفقات التسيير :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بنفس الأعداد.

التجهيز دائما نفقات الاستثمار :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية.

وزارة النقل والملاحة التجارية، الأبواب التي تتعلق بنفقات التسيير.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية.

نفقات الاستثمار :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية.

كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبريد والتقنيات الإعلامية، هنالك البابين المتعلقين بنفقات التسيير :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية.

دائما البريد نفقات الاستثمار :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية.

نصل الآن إلى مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

ورد بشأن هذه الميزانية 7 تعديلات مشتركة من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية والفريق الديمقراطي والعمل وفريق الحركة الشعبية وفريق الاتحاد الدستوري.

الكلمة لأحد السادة أصحاب التعديل.

* المستشار السيد سعيد التدلاوي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً السيد الرئيس،

حقيقة التعديلات التي تقدمت بها فرق المعارضة في مادة 37 جدول «ج» الأمر هنا يتعلق بمشاريع في تنمية العالم القروي، ولكن الذي يجب الإشارة إليه هو أنه أثناء مناقشة ميزانية وزارة الفلاحة داخل اللجنة وقبل التصويت كان رفع ملتمس حظي بالإجماع من طرف جميع السادة أعضاء هذه اللجنة الذين يمثلون جميع الأحزاب الممثلة داخل غرفة المستشارين، وهذا الملتمس كان فيه طلب أولا للسيد الوزير الأول رصد اعتماد إضافي مستعجل قصد تثبيت مشاريع الاقتصادية المذكورة أعلاه، وذلك انصافا للشريحة المجتمعية أكثر فقراً في المغرب.

وكان ثانيا إضافة 100 منصب مالي قصد توظيف المهندسين الفلاحيين المعطلين، وفي الأخير تقول أن اللجنة تعلق أملا كبيراً في شخص السيد الوزير الأول المحترم، قصد تلبية هذا الطلب المستعجل الذي حظي باجماع السادة المستشارين أعضاء اللجنة الإمضاء رئيس اللجنة.

من بعد هذا الطلب، السيد الرئيس انتظرنا جواب السيد الوزير الأول وعدم الجواب يعتبر جواب، إننا السيد الوزير الأول راه السكوت من علامة الرضى، لكن السيد الرئيس ارتأينا أن نبين، ونحن نشكر الإخوان الذين ذهبوا معنا بالإجماع داخل اللجنة أهمية هذه المشاريع ومن أولهم سد دائرة سهلة وهي سقي دائرة سهلة، إنجازها، هذا المشروع، مشروع سد دائرة سهلة -السيد الرئيس- مساحة مشروع السقي هي 3260 هكتار، بإقليم تاونات، مصادر المياه سد سهلة، والذي هو مهم وحالة استعجال في هذا المشروع هو أنه هذا السد أنجز بهيبة ببنية شريطة أن المغرب الحكومة المغربية تتعهد بإنجاز هذه الدائرة السقوية التي تهم 880 مستفيد من الفلاحين. والتي تخلق 400.000 منصب شغل يوم عمل في السنة، ولهذا -السيد الرئيس- نلتمس باش هذا الإجماع، نظراً لهذه الأهمية، وخصوصا أنه في منطقة من أقاليم الشمال، نلتمس باش حتى المصداقية ديالنا احنا كمواطنين مغاربة وحكومتنا أي على بالنسبة للخارج وخصوصا أن السيد الوزير الأول مقبل في الشهور المقبلة في زيارة أوربية لمناقشة الهبات أو الدعم الذي سيكون فيما يخص أقاليم الشمال، حتى لا نقول لهم، لم نحترم الشروط، وأن هذا المشروع لازم عنده حالة الاستعجال القصوى.

يوجب المشروع الثاني -السيد الرئيس-

مشروع يتعلق الأمر بقطاع... مشروع تنمية الهيدروجي-الفلاحي، لقطاع المرجة باللكوس، ومساحة المشروع كذلك 4000 هكتار، مصادر المياه وادي سبو، أهمية المشروع السيد الرئيس رفع من القيمة إلى 14.200 درهم في الهكتار، معدل العائد الداخلي 12%، فرص

الشغل 265.000 يوم عمل في السنة، إنجاز المشروع -السيد الرئيس- جميع التجهيزات الرئيسية لهذا المشروع ستمد المشروع المنجز في إطار الشطر الثاني للري بالغرب بما فيها السدود والقنوات والمضخات الرئيسية ولهذا -السيد الرئيس- المشروع في حد ذاته كامل، باقي خصو آخر إنجاز.

التعديل الثالث -السيد الرئيس- وهو يتعلق بالمشاريع دوائر الاستثمار في الأراضي الفلاحية الغير المسقية -السيد الرئيس- وأن هذا المشروع استراتيجيته لها أهمية بمكان -السيد الرئيس- لأنها أولا المناطق التي هي في العالم القروي غير مسقية هي أكثر فقر، وهذا معروف وأن القرآن الذي يقول : «وجعلنا من الماء كل شيء حي»، ولهذا... آية قرآنية عفواً.

السيد الرئيس،

إن هذه المشاريع وهي 9 في المنطقة الغير المسقية، والتي كما قلت تعرف أكثر فقراً، والتي هي فيها نسبة مائوية كبيرة من الهجرة إلى المدن، والتي مشاريعها جاءت فيها تحسين الانتاج الفلاحي، تحسين المراعي، تحسين تقنيات الفلاحية والانتاج الفلاحي، تسويق المنتوج الفلاحي، كذلك تنظيم الحرفي، تحسين مداخيل الفلاحين، خلق مناصب شغل، حماية الأراضي الفلاحية.

وإن السيد الرئيس المعطيات الإجمالية لهذا المشروع تهم 276.000 هكتار، تستفيد منها 12 الجماعة قروية، 24.200 فلاح -السيد الرئيس-.

السيد الرئيس،

نمر لمشروع أو تعديل 4، مشروع انقاذ منطقة الحوامض بسد كردان، هذا المشروع -السيد الرئيس- يوجد بإقليم تارودانت، والذي فيه هو أنه مساحة المشروع 10.000 هكتار، مساهمة المستفيدين هي 450 مليون درهم، مدة الإنجاز -السيد الرئيس- كانت 4 سنوات، اللي كاين -السيد الرئيس- هو أنه هذا المشروع بالخصوص هو أنه فيه شراكة بين الدولة والمستفيدين، وكذلك دعم من طرف صندوق التنمية للوكالة الفرنسية، والتي تساهم في تمويل هذا المشروع، هو أن صلاحية هذا الدعم سينتهي في نهاية سنة 98، وضرورة التزام -السيد الرئيس- التي أخذتها الإدارة على عاتقها خص إجباري باش يتحترم... باش تبقى المصداقية سواءاً مع المستفيدين الذين هم كذلك ساهموا وكذلك مع هذه الوكالة التي هي الأخرى كذلك ساهمت في هذا المشروع.

السيد الرئيس،

هناك مشروعين اللذين هما معا وجاؤوا مرقمين 5 و7 اللذين هما مشاريع التنمية الهيدروجي-الفلاحية للقطاع من الشطر الثالث للغرب، اللي الأول فيه مساحة 16.000 هكتار، والثاني فيه مساحة 6.000 هكتار.

وإن المستفيذين من هذه المشاريع معا هي 38.000 فلاح بمعنى -السيد الرئيس- هو الفلاح الذي عنده يملك قل من نصف هكتار، وهذه المشاريع، أهميتها بمكان وخصوصا أن جميع التجهيزات التي تمكن من تعبئة المياه منجزة بما فيها سد الوحدة، وكل تأخير في إنجاز تجهيزات الهيدروفلاحية المرتبطة بسد الوحدة سيؤثر سلبا على مردودية هذه الاستثمارات الكبيرة التي أنجزتها الدولة بسد الوحدة والتي تناهز أكثر من 7 ملايير درهم، واستثمار الموارد المائية المهمة المعبئة بواسطة هذا السد التي تفوق مليار و800 متر مكعب في السنة.

التجهيزات -السيد الرئيس- تترتب عنها خسارة أكثر من 500 مليون درهم، على امتداد المشروع.

كاين التعديل رقم 6 -السيد الرئيس- الذي هو تعديل يهم إقليم جرادة، والكل يعرف المشاكل التي يعيشها هذا الإقليم -السيد الرئيس- وأن خصوصا عيشة هؤلاء الناس كانت أساسية في مفاحم اجرادة، وهذاك المنجم أقفل.

وهناك كانت دراسة مهمة ومعمقة باش هذوك الناس خصوصا أن أراضيهم حسب دراسات قامت بها منظمات عالمية ومنها على سبيل المثال وليس على الحصر منظمة ألفؤ، واعطات أن هناك أراضي خصبة جيدة، وأنه كان يمكن أن نستثمر هذيك الأراضي فيها، ويمكن هؤلاء الناس الذي سد وأغلق في وجههم هذاك المنجم، كان يمكن لهم يبقاو في بلادهم، ويشتغلوا داخل تلك الإقليم، فهذا المشروع هذا يخلق ما يزيد على 3 مليون و400.000 يوم عمل، وكذلك يرفع من الانتاج داخل هذا الإقليم في الأشجار المثمرة بأربعة قناطر في الهكتار كذلك يرفع من انتاج اللحوم الحمراء، كذلك -السيد الرئيس- يرفع من انتاج المراعي بـ 2,1 مليار وحدة علفية وما يناهز 12.200 طن من الشعير. كذلك يحمي المنطقة حماية المنطقة من الفيضانات والتحول سد الغطاس وحد من ظاهرة التصحر.

السيد الرئيس،

كانت هذه هي المشاريع بسبعة التي أحظيت وأقول أحظيت بالاجماع، وأن الإخوان مشكورين على ذلك، ولهذا، نحن -السيد الرئيس- فرق المعارضة نتمنى أن العالم القروي يحترم، وأن الحكومة تتجاوب معنا في هذا الفصل وفي هذه المشاريع، وخصوصا حتى لا يكون تناقض مع اللجنة وأنه هذا راه العالم القروي، وأن هذه المشاريع

تتجاوب معنا في هذا الفصل وفي هذه المشاريع، وخصوصا حتى لا يكون تناقض مع اللجنة وأنه هذا راه العالم القروي، وأن هذه المشاريع توجد في وسط المغرب وفي الجنوب وفي الشمال وفي المغرب الشرقي كذلك ولهذا -السيد الرئيس- نحن نترجى الإخوان أن يتفهموا هذا المشكل، ونحن من هنا نتكلم بروح وطنية، إن هذه مشاريع مهمة ومهمة جداً.

السيد الرئيس،

وإنه العالم القروي أو تنحية العالم القروي هي داخل العالم القروي، ويجب أن ننظر إلى الرجل الذي يعيش في البرد وفي الشتاء وفي الصيف الحار وإن هذه مثل هذه المشاريع -السيد الرئيس- راه لا يعقل على سبيل المثال، وأذكر الإخوان أنه سد الوحدة، هذه السنة إذا اعطنا الله الأمطار، ولم نبدأ في هذه الانجازات، راه وزارة التجهيز ستضطر باش تفتح «ليڤال» ويمشي ذاك الماء يضيع في البحر، وهذا شيء حرام تنجزت واحد العدد من الأموال وبقات مسائل بسيطة باش نكمل هذا الشيء، هذا شيء يقذف بهذه الطريقة، وأنا أشكر من جديد الإخوان في اللجنة الذين ساندونا، ونتمنى أنهم يساندونا حتى في القاعة، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية بتفويض أو...

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

بتفويض نعم.

* السيد الرئيس :

لا، السيد الوزير، ليست بهذه الخفة عفاك، ليس بهذه الخفة نحن في القانون المالية، وزير المالية هو الذي يجيب، اسمحوا لي.

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

اسمحوا لي، لم أفهم أنا ملاحظات السيد الرئيس، الحكومة متضامنة، اسمح لي، ما كاين لا خفة ولا ثقل، الحكومة ترفض هذا الأسلوب، أسلوب التخاطب.

(ضجيج)

* السيد الرئيس :

انتظر السيد الوزير، دقيقة، الله يجازيكم أطلب من السادة المستشارين الهدوء والسكينة.

نحن بصدد مشروع القانون المالية، السيد وزير المالية هو المعني بالأمر، ما غائب، ليس له عذر، هو الذي... هو المؤهل للإجابة، استسمح الإخوة، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

الحكومة كلفت السيد محمد بوزبع باش ينوب عليها لجواب على هذا التعديل.

ضجيج في القاعة.

* السيد الرئيس :

أتمنى، وهذا شيء يسجل في المحضر أن هذا النوع من النيابة يكتسي صبغة استثنائية، لأنه غير طبيعي بحضور الوزير المعني.

(ضجيج في القاعة)

الكلمة...

أقول بأن هذا النوع من الإنابة بحضور الوزير المعني وبدون عذر قاهر لابد أن يكتسي صبغة استثنائية، وإذا كان شيء خلاف، خصنا نخصص له مناقشة لا، سنصل إلى أن رئيس اللجنة له الحق في أخذ الكلمة.

السيد رئيس اللجنة والمقرر لهما الحق في التدخل، نحن بصدد خلق ممارسات، وهذا المجلس هو جزء الآن من البرلمان، وبطبيعة الحال وراء هذا المجلس، ولو أنه محدث وراءه تراكمات من البرلمانات السابقة، فلهذا أقول بصريح العبارة أن الوزير المعني بالقطاع هو الذي له الصلاحية أن يدخل في حوار مع المجلس، وأن النيابة تكتسي صبغة استثنائية ولا تفهم بحضور الوزير المعني بالقطاع.

(تصفيقات)

رغم هذا، أنا مستعد أن أعطي الكلمة للسيد وزير المكلف بالعلاقات، ولكن شريطة أن يسجل في المحضر بأن هذه الإنابة لها طابع استثنائي فقط.

تفضلوا السيد الوزير، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

أولا أستسمح -السيد الرئيس- من ناحية التراكمات، عبد ربه يعرف التراكمات كذلك في هذا المجلس وكم من مرة في هذه 20 سنة التي كنتم فيها عضو في مجلس النواب، وكان عدد من الناس الذين هنا حاضرين كذلك أعضاء في مجلس النواب، الحكومة بحضور الوزراء المختصين كلفت وزيراً آخر نظراً لطبيعة الجواب، كم من مرة،

الآن -السيد الرئيس- اسمح لي مع كل احتراماتي الشخصية والسياسية لكم، أتمنى أن تحترم كذلك فصل السلطات ما بين الحكومة وما بين البرلمان أتمنى ذلك، لأن في مصلحة مؤسساتنا. شكراً السيد الرئيس، والسيد محمد بوزبع هو المكلف من طرف السيد الوزير الأول ليجيب على هذا التعديل.

* السيد الرئيس :

أطلب كذلك من السيد الوزير أن يحترم فصل السلط ويحترم هذا المجلس، وهذه ليست هي المرة الأولى للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان أراد أن يكون هو المخاطب الوحيد للحكومة أمام مجلس المستشارين، نحن نرفض هذا.

(تصفيقات)

فلهذا، مرة أخرى بكيفية استثنائية أعطي الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان سنفتح مناقشة ويتدخل الناس، اختاروا، نفتح المناقشة، طيب، أنا سأفتح المناقشة، السيد أحمد القادري، السيد البنا - الاسم العزيز السيد أديب السلاوي.

(دردشة في القاعة)

سعيد التدلاوي، الفاضلي،

حضرت الإخوة الذين سجلوا الآن يوجد 6، سيكون من العبث نفتح مناقشة التي الرئاسة انهتها، انهينا المناقشة، وأعطينا الكلمة بكيفية استثنائية للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

أرجوكم نوقف هذه المناقشة، وأطلب من جميع السادة أن يتخلوا على الكلمة. شكراً للجميع، والكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أعتقد بأنه رؤساء... السادة رؤساء فرق المعارضة يدركون أكثر من غيرهم لماذا حرص السيد الوزير الأول أن أقوم بالجواب على هاته التعديلات، لا لندخل فقط في مناقشة قانونية ونصحح الموقف، ولكن لأذكر بالمساعي التي قمت بها بصفتي وزير كلف بالعلاقة مع البرلمان، في هاته القضية بالذات، فبعد ما توصل السيد الوزير الأول برسالة التي وجهت إليه والتي وقع الإجماع عليها من طرف السادة رؤساء الفرق، سواء من الأغلبية أو المعارضة، والتي وجهها السيد رئيس لجنة الفلاحة لطلب اعتبارهاته المشاريع 9، على أساس أن يقع الاهتمام بها من طرف الحكومة، بالطبع اتصلت شخصيا بالسيد الوزير الأول لأتلقى التعليمات والتوجيهات فيما يخص الموقف، وبالفعل السيد الوزير الأول اهتم بهاته الرسالة وسلمها للجنة المختصة لدراسة ما جاء فيها وبلغني أن أبلغ للسادة رؤساء الفرق بأنه الآن الحكومة لا يمكنها أن تدرج ضمن ميزانية هاته السنة الآن هاته المشاريع للاعتبارات التي يعرفها السادة المستشارين، نظراً لمحدودية الميزانية وللأزمة التي تعرفها بلادنا وكذلك لكون هاته الميزانية هي ميزانية انتقالية، وأنه متى توفرت مداخيل إلا وتعطى العناية -وهذا اختيار الحكومة- تعطى العناية للتنمية القروية، وأن تحظى بالأسبقية المشاريع المدروسة والمهيأة، ففوجئت بعدما وقعت مناقشة في الجمع العام للمداخيل، ووقع التصويت عليها، أن توضع التعديلات بعدما تم التصويت على المداخيل، أن توضع تعديلات أمام مجلس المستشارين من طرف بعض الفرق على أساس إدخال تعديل على ميزانية فرعية، وأعتقد هذه سابقة لم نعتد بها أمام المجلس في طيلة هذه الحقبة، وأنه كان علي أن أقوم باتصال مع السادة رؤساء الفرق لكي أبلغهم أولا موقف السيد الوزير الأول وأثير الانتباه إلى أن هاته التعديلات هي مقدمة بكيفية غير قانونية وغير دستورية وأنه من الأفضل ألا تلتجأ الحكومة إلى استعمال مقتضيات الفصل 51 من الدستور، نظراً إلى أنها تخل بالتوازن ما بين المداخيل وما بين النفقات، وأنتم ترون بأن ماورد فيها يكلف خزينة الدولة 21 مليار سنتيم... 210 على حسب ما ورد فيها أنها 210 مليون درهم، هذا تقديرات فقط، ولا ندري ما هي حقيقة التكلفة، فأقول -السيد الرئيس- وفعلا حرصت على عقد هذا الاجتماع وحضره رؤساء المعارضة ورؤساء الأغلبية، وطلبت حتى لا تضطر الحكومة لاستعمال الفصل 51 أن يقع سحب هاته التعديلات وواعدوني بأنهم سيبلغوني الموقف بعد الاستشارة إلى حين لم أبلغ بالموقف إلا في التدخل الذي قام به أحد رؤساء فرق المعارضة.

لهذا، ما يمكنه أن أؤكده هنا هو أنه من الناحية الدستورية هناك مقتضيات الفصل 51 واضحة التطبيق فيما يخص هاته النازلة وستضع حداً لكل تصويت على هذا التعديل، وهناك الجانب الآخر الذي نتفق عليه جميعا وهو أن الحكومة مهتمة بالتنمية القروية سواء في منطقة الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب، وأنه ضمن القانون المالي الحالي توجد عدة مشاريع تهم التنمية القروية، وأن هاته المشاريع التي وقع استعراضها في هاته... سواء في الرسالة الموجهة إلى الوزير الأول أو في هذه التعديلات ستحظى بالأسبقية من طرف الحكومة عندما تتيسر الإمكانيات اللازمة لذلك. لهذا، لا مجال لأن نحاول أن نبرز خلافا غير موجود ما بين فرق الأغلبية وفرق المعارضة

وما بينهما وبين الحكومة على هذا الاختيار الاستراتيجي في البرنامج الحكومي وهو الذي يهدف إلى تنمية العالم القروي وكذلك إلى الاهتمام بأقاليم الشمال التي أنشئت وكالة خاصة ولها مشاريع هامة وسبق لي أن أجبت بمناسبة سؤال شفوي على المشاريع المدرجة خلال هاته السنة في إطار مخطط هاته الوكالة.

لهذا، أطلب من السيد الرئيس أن يسجل بأن الحكومة تدلي بمقتضيات الفصل 51 من الدستور، وتريد أن لا يقع نهائيا أي تصويت بالنسبة لهذا التعديل اعتباراً إلى أن هذا التعديل يمس بالتوازن المالي بين الموارد وبين التكاليف، وأنه قدم خارج الأجل القانوني الذي يعني أن لا يكون تصويت من طرف المجلس على المداخيل شكراً السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير.

سنفتح مناقشة بعد قليل حول هذه التعديلات كما ينص على ذلك القانون الداخلي، ولكن الرئاسة لابد أن تبدي ببعض الملاحظات وبشهادة، بكل موضوعية لأن الرئاسة استثناء الجهة، هذا ضعف مني استئناف الجهة عبرت عن رأي، ولكن بالنسبة لجميع القضايا الأخرى وهذه النازلة سأقول... سأتقدم بشهادة بكل موضوعية، في يوم من الأيام وأثناء مناقشة ميزانية وزارة الفلاحة أمام لجنة الفلاحة، قام بزيارة وفد يترأسه السيد العمارتي وزير لجنة الفلاحة وبعض الإخوة، فعلا -وماذا قلت أنا، في يوم من الأيام سيكون السيد اعمارتي وزير، هذا ما...- قام بزيارة الأخ رئيس لجنة الفلاحة الأخ اعمارتي مع وفد من الإخوة أعضاء اللجنة معارضة وأغلبية، وخلاصة القول أوضح السيد الرئيس، رئيس اللجنة بأن جميع الفرق، وهذا ما أكده السيد الوزير، جميع الفرق ترغب في أن تدخل على ميزانية وزارة الفلاحة تعديلات ووقع الاجماع عليها وطلبوا مني رفع الأمر إلى السيد الوزير الأول، فبطبيعة الحال قمت بتلبية هذا الطلب وتوجهت برسالة إلى السيد الوزير الأول، ولكن مع الأسف الشديد لم أتوصل بالجواب إلى حد الساعة، رئاسة المجلس لم تتوصل-وهذا شيء مضبوط، ويمكن لنا أن نقدم للمجلس ملف حول هذه النقطة، لم أتوصل بالجواب، بطبيعة الحال الفرق، فرق المعارضة وكان من الممكن أن تكون عملية مشتركة أقولها بكل موضوعية بين جميع الفرق قاموا بتقديم تعديلات، سمعنا من السيد الوزير المكلف بالعلاقات بأن هذه التعديلات غير قانونية، يعني غير خاضعة للمسطرة تتحايل على القانون الداخلي الذي يجيز للحكومة وهذه يومين الحكومة جاءتنا بتعديلات التي لم تكن حتى في اللجنة وقبلناها أعرضناها على المجلس، ما دازت شاي حتى من اللجنة، ولكن القانون الداخلي يعطيها هذا الحق مع عشر أعضاء مجلس المستشارين، احنا بالنسبة لهذه التعديلات أمام 4 فرق الذين لهم 126 مستشار، فالقانون الداخلي واضح، الحكومة ومجموعة من المستشارين، يعني باقي لم أصل للإشكالية التي سأطرحها على المجلس، لم آخذ فيها موقف، أنا غير على الاشكالية القانونية، لأن ربما يقال هذا الرئيس علاش ما طبق شاي المسطرة، وخلى هذا التعديلات تطرح على الجلسة العلنية، القانون الداخلي واضح، في الجلسة العلنية يمكن للحكومة ولمجموعة من السادة المستشارين شريطة أن لا يقل عددهم العشر، أن يتقدموا بتعديلات إلى الجلسة العلنية، سنقف هنا، غير الإشكالية القانونية وأقول إن التعديلات مطروحة على المجلس وللحكومة الصلاحية التامة في اتخاذ الموقف الذي تراه ضروريا وللمجلس كذلك أن يقول كلمته، فلهذا، بعد أن استمعنا إلى صاحب التعديل واستمعنا إلى الحكومة، أفتح مناقشة تقتصر على خطيب معارض وخطيب مؤيد كما ينص على ذلك القانون الداخلي. نقطة نظام.

* المستشار السيد أحمد القادري :

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الرئيس،

أعتقد أن الرئاسة الموقرة لا تتمكن تمكنا صحيحا من مقتضيات القانون الداخلي، وهذا... وسأوضح لكم -السيد الرئيس- إذا سمحتم في هذه القضية بكل وضوح الحكومة دفعت بالفصل 51، وعندما تدفع الحكومة بالفصل 51، أولا كاين الفصل الدستوري يقول بهذه العبارة.

الفصل 51 : إن المقترحات والتعديلات التي يتقدم بها أعضاء البرلمان ترفض بحكم القانون، إذا كان قبولها يؤدي بالنسبة للقانون المالي، إما إلى تخفيض الموارد العمومية وإما إلى إحداث تكليف عمومي، أو الزيادة في تكاليف موجودة كذلك الفصل 40 من النظام... من القانون التنظيمي للمالية، الفصل 40 من القانون التنظيمي الذي صوتنا عليه في هذا المجلس الموقر يقول : تطبيقا لأحكام الفصل 51 من الدستور، يتم بقوة القانون حذف ورفض المواد الإضافية أو التعديلات الرامية إلى تخفيض الموارد العمومية وإما إلى إحداث تكليف عمومي أو الزيادة في تكليف موجود.

السيد الرئيس،

اختلط عليكم الأمر، وأردتم أن تستعملوا مقتضيات الفصل 53 من الدستور، الفصل 53 من الدستور هو الذي تطرح فيه الحكومة أنها تدفع بأن هذا القانون لا يدخل في مجال التشريع وإنما في مجال التنظيم، إذ ذاك يرفع الأمر إلى المجلس ليناقش هذا الدفع ويصوت عليه ويرفع أو يوقف الأمر إلى أن يرفع إلى المجلس الدستوري، الآن السيد الرئيس ماذا سنناقش؟ نناقش دفعا دستوريا، هل نقول أننا ضد الدستور أو نحن مع الدستور؟ الحكومة دفعت بصريح العبارة بمقتضيات الفصل 51 من الدستور، فما عليكم إلا أن تقول هذه التعديلات رفضت. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً، أشكر السيد المستشار اللي حقيقة استفدنا منه كثيرا، ولكن...

انتظر الله يجازيك القضية مطروحة على الرئاسة وسأرجع... وعندكم الحق بدوركم... الله يجازيك غير نوضح الرؤيا كاين عمليتين...

تفضلوا آ السي.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

مع احتراماتي لزملاء وللسادة المستشارين الحاضرين، كل واحد تيجي وكيبغي يدير لنا درس، راه ماشي معناه، ساكتين، راه احنا ماكنعرف شاي، اسمح لي السيد الله يخليكم.

(دردشة في القاعة)

الإخوان،

استمعنا إليكم واستمعنا بإمعان، وحتى كملتم على خاطركم واجتهدتم في التفسير، اعطونا الكلمة احنا كذلك، نحن أصحاب التعديل.

* السيد الرئيس :

آ السي.... أمولاي عبد السلام الله يجازيك ما توجهوا له شاي، أنا الذي أعطيتكم الكلمة، الرئاسة هي التي تسير تفضلوا.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

الفصل 51 من الدستور، نومن به جميعا، لا نناقشه يطبق حرفيا وتلقائيا، ماذا يقول الفصل 51 -السيد الرئيس- ماذا يقول؟ يرفض التعديل، معناه، لا يصوت، هذا لا يمنع المناقشة -السيد الرئيس- الحكومة قدمت دفعها يجب أن يستمع لنا السادة المستشارين فيما يخص الردود أما التصويت ممنوع، لا يمكن لنا أن نصوت... يرفض، ولكن أن لا يقال لنا المناقشة غير مفتوحة، المناقشة دائما الفصل 40.

تصفيقات.

الفصل 40 -السيد الرئيس- الذي استند عليه ويمكن أن نعتبره قانونا، ولو أنه ما زال مشروع، يمكن لنا، ماذا يقول هو كذلك؟ لا يتكلم عن المناقشة، غير معقول تماما.

ثانيا، الحكومة دفعت بدفعين معا، عدم دستورية الفصل 51، وكذلك دفعت بدفع آخر التعديلات لم تقدم في إطار قانوني، لم تقدم كذا....

ولذلك -السيد الرئيس- اسمحوا لنا، افتحوا لنا باب المناقشة، إذا الحكومة دفعت بـ 51، راه احنا لم نصوت لم يمكن لنا، القانون... ماشي، طبقا للدستور، ولكن المناقشة لم تحرمونا منها، -السيد الرئيس-.

* السيد الرئيس :

طيب، استمعنا إلى رأي ممثل من الأغلبية.... من المعارضة...

بطبيعة الحال كاين اللي مكن من النصوص القانونية وكاين اللي ما عنده شاي هذه الهبة.

تصفيقات.

بالفعل، ولكن أعتقد بأن هنالك خلط صريح بين المناقشة وبين التصويت، كاين خلط، الحكمة سبقت الأحداث ولوحت بالفصل 51، ولكن احنا باقين ما وصلنا للتصويت احنا على أبواب المناقشة، بدأت بتقديم التعديل واتبعت بالاستماع إلى رأي الحكومة، باقي لنا خطيب معارض وخطيب مؤيد، هذا هو القانون الداخلي وبعدها للحكومة، ونحن على أبواب التصويت أن تقول المادة 51، على الرئاسة أن تطبق المادة 51، هذا هو الفهم الصحيح.

تصفيقات.

فلهذا، طلب الحكومة حول تطبيق المادة 51 محتفظ لها به، والمناقشة.... أعطيت رأيك ومجلس المستشارين لم يعطوا رأيهم، لا، لم أعطيك الكلمة.

ضجيج في القاعة.

لهذا، مرة أخرى، الرئاسة عليها أن تطبق بكيفية صارمة مقتضيات الدستورية والقانون الداخلي، مع هذا التوضيح، طرحت التعديل، يستوجب معرفة رأي أطراف الحوار، استمعنا إلى رأي الحكومة، ونشوف المجلس، في نطاق المناقشة.

السيد الوزير تفضلوا.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

كيف قلت لكم دائما مع احترامي للسيد الرئيس، أنا أتمنى باش الرئاسة لم تبالغ كثيراً، الحكومة لم تتكلم قط على المناقشة لم تتكلم، وإذا أردت أن أقول رأيي الشخصي وأنا جالس، حتى السيد المستشار لم يتكلم على المناقشة، فقط، تكلم على تدخلكم، هذا هو الأساس، هذا هو الذي فهمناه.

* السيد الرئيس :

إذن....

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

فاحنا، فقط لنرجع إلى الحقيقة،...

شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير.

الكلمة للمستشار السيد الجوهري.

ضجيج في القاعة.

قال لي أحد الإخوة في المنصة كاين سعيد التدلاوي والأنصاري والجوهري، متفقين.

السيد التدلاوي ثم الأنصاري ثم الجوهري.

* المستشار السيد سعيد التدلاوي :

شكراً السيد الرئيس،

في الحقيقة استمعنا بإمعان للسيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، وأثار اجتماعا، لم نكن نريد التطرق إليه، ولكن السيد الرئيس قال بالحرف وفعلا السيد الوزير الأول يتمنى أن يعطي الأسبقية لهذه المسائل قلنا له حرفيا أنه نتمنى، لأن الرسالة مشات من عند السيد الرئيس غرفة المستشارين، ونتمنى باش السيد الوزير الأول يرسل لنا رسالة في الموضوع، قال لنا حرفيا أن السيد الوزير الأول موجود بمدينة طنجة، قلنا له كاين جهاز الفاكس، وبقى هنا الأمر هو لم يرسل الفاكس، احنا ما مشينا شاي للجواب.

ارجع للسيد الرئيس، وأحذر الإخوان، وأقول لهم وأحذر كذلك الحكومة، نحن مع الدستور، مع الفصل 51، ولكن أريد أن أنبه السيد الرئيس، أن على حسب النظام الداخلي، هناك الفصل 224 والذي يقول، لا يمكن أن تعرض أي مسألة على المناقشة أو التصويت بعد اختتام المناقشة العامة، وهنا السيد الرئيس نحفظ حقنا من بعد المناقشة العامة، إلا إذا رغب رئيس فريق أو رئيس لجنة أو عشر أعضاء المجلس، ارجاع مجموع النص إلى اللجنة المختصة، وهذا السيد الرئيس كما يحصل، -إرجاع مجموع النص- الفصل 224، -السيد الرئيس- ما دام أن الحكومة تشبثت بـ 51، القانون المالي وهذا امتداد للدستور -السيد الرئيس- ولنرجع الفصل 224.

* السيد الرئيس :

الكلمة للمستشار السيد الأنصاري.

* المستشار السيد الأنصاري :

شكراً للسيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارون،

اسمحوا لي إذا طلبت الكلمة برسم نقطة نظام، لأؤكد من هذا المنبر ومن داخل هذا المجلس الموقر كما قال أحد الزملاء الذين سبقوني كلام العقلاء تصان عن العبث، نتأسف لأننا مضطرين، جررنا إلى أو اضطررنا إلى هذا النقاش الذي كنت أعتقد شخصيا أنه بعدما تقدمت الحكومة بالدفع بمقتضيات الفصل 51 من الدستور، الذي هو أعلى سلطة، أي تلك الورقة الحمراء التي لا تشهر إلا لإخراج من أشرت في وجهه من حلبة النقاش، ونحن لا نفهم كيف يعقل إشهار نص دستوري، الدستور الذي هو أعلى قانون في البلد، وبعده نقول إننا نناقش بعد إشهار الفصل 51 من الدستور من طرف الحكومة، النقاش، ما معنى النقاش؟ النقاش، أن يقتنع بعضنا بآراء الآخرين، فأما المعارضة تحاول أن تستجيب الأغلبية إلى رأيها أو العكس بالعكس، أما عندنا نحن متيقنين بمقتضى المادة أو الفصل 51 من الدستور، بأن نضع حد نهائي، وهناك رفض، ليس مفترض بل الرفض للتعديلات بمقتضى الدستور، فكيف يمكن أن نناقش شيء نعرف مسبقا نتيجته وهو الرفض، هذا هو العبث واسمحوا لي إن استعملت كلمة العبث، ولو كنا نود أن لا تقال في هذا المجلس الموقر، هذا بالإضافة إلى أننا نتأسف على بعض مواقف الرئاسة -السيد الرئيس- يقول دائما بأن الإنسان عندما ينتخب، يصبح يمثل مؤسسة الجميع، وبالتالي رئيس الجميع، فقيل من طرف الرئاسة، من القدر أن الأمناء أو

فلان أو فلان من المعارضة، نحن نعتبر أن رئيس عندما انتخب فلم يبق من المعارضة، بل أصبح رئيس للمجلس، والأمين عندما ينتخب فقد أصبح أمينا للمجلس ونائب الرئيس أصبح نائبا عن المجلس، وبالتالي فالمؤسسة، مؤسسة رئيس ومؤسسة المكتب، فهي مؤسسة تمثل المكتب بجميع تياراته السياسية، نتمنى السيد الرئيس أن يبقى في الوسط كما هو كرسي في الوسط، وأن يبقى رئيس للجميع لا للمعارضة ولا للأغلبية. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الرئاسة هي للجميع، ولكن الرئاسة لن تنحاز للحكومة أو للمعارضة أو للأغلبية، تنحاز للقانون وللدستور.

مرة أخرى للحكومة حق دستوري، لابد أن يحترم، لن تطرح... يعني يكفي أن الحكومة تقول المادة 51 الرئاسة ملزمة بأن لا تعرض المسألة عن المجلس، ولكن هذا لا يمنع المناقشة، أحب من أحب وكره من كره، مرة أخرى بعد أن استمعنا إلى صاحب التعديل وإلى وجهة نظر الحكومة، نفتح المناقشة لا يتدخل فيها إلا خطيب معارض وخطيب مؤيد، ثم مباشرة من بعد الحكومة لها الصلاحية أن تدفع بالمادة 51.

هل من مؤيد؟ من المعارض؟ هل من يعارض هذه التعديلات؟ هل من متكلم معارض للتعديلات؟ غير موجود هل من متدخل مؤيد؟ مولاي عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

إخواني المستشارون،

نحن آسفون على الأسلوب أو الطريقة التي عالجت بها الحكومة التعديلات التي تقدمت بها فرق المعارضة.

آسفون السيد الرئيس، لشيئين ودفعة واحدة، فالحكومة ناقشت التعديلات وأعطتنا تاريخ هذه التعديلات منذ وضعها في اللجنة، مروراً برئاسة المجلس إلى السيد الوزير المحترم، وزير الأول المحترم، ثم المناقشة على مستوى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، ثم الحوار الذي جاء ما بين جميع السادة رؤساء الفرق مع السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، ثم كذلك دفعت بعدم دستورية هاته التعديلات لكونها لن تحترم الدواليب والميكنزمات المنصوص عليها، وفي الأخير دفعت بالفصل 51، الحكومة كانت تعفى نفسها وتعفينا كجميع من هذه المناقشة كلها، عندما طرح التعديل، كتجي الورقة الحمراء 51 كالعادة وننهي ولكن السيد الرئيس، وقع لنا خلط، والخلط لا زال قائما هل الحكومة تطعن في التعديلات لكونها مشات في طريقة غير دستورية؟ هل الميكانيزمات المتبعة غير قانونية؟ هل هو الفصل 51؟ لذلك -السيد الرئيس- طلبنا المناقشة في هذا الموضوع.

الموضوع الثاني أو التأسف الثاني، واللي حقيقة لو أجاب ومع احتراماتي للسيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان ودائما أردد مستواه التكويني والثقافي هو نموذج لجميع المنتخبين، قلت لو أجاب السيد الوزير المالية ما كنا... ما كانت هذه الضجة تفتعل، لماذا؟ لشيء واحد نتذكر أو أمس، عندما ناقشنا الموارد، تقدمنا نحن كمعارضة بتعديل يرمي إلى رفع من الموارد، التعديل المتعلق بإحداث رصيد للكهربة القروية، 500 مليون، 50 مليار، السيد الوزير المالية كان ذكي، لمح للفصل 51، نحن فهمناه، ومشينا وصوتنا ومشينا، وبقى ذاك الاحترام ديال الفصل 51 «لاربيت في يتران» راه لم يمكن له كل مرة يظهر الورقة الحمراء، راه يضحكوا عليه، يمكن مرة، مرتين، يمكن من 3 سنين أو 4 سنين، أول عمل، أو اجتماع، أول قانون مالي يناقش على مستوى هذا المجلس، أو سنة في الشهر الأول، الحكومة 51، لم نريدها لها، لذلك كنا نتمنى الحكومة لم تدفع بـ 51 تتركه ينتظر، وتعطينا نحن الفرصة باش نتقدم باقتراحات، نحن لا نريد أن نحرج الحكومة، ولم نريدها أن تدفع بـ 51، لنا اقتراحات، هناك سابقة، ويمكن أنا بنفسي ما نقول شاي غير دستورية الحكومة غررتنا نحن كمعارضة، غررتنا لماذا؟ وكما قلت للسيد الوزير المكلف بالعلاقات... آه، السيد الوزير الاقتصاد والمالية أو أمس، نحن لسنا... ليس لنا تجاريب فيما يخص وضع التعديلات وتقنيات التعديلات إلى غير ذلك ما شي شفاتي، جديد، كاين البعض فينا لم يعرف التعديلات ماهي؟ لذلك حررنا هذه الرسالة وظننا بأن هاته الرسالة هي التعديل، هاته الرسالة مشات من جميع الفرق، وقعها السيد الرئيس، واقحمنا السيد الرئيس الذي هو بعيد على هذا الموضوع، ويجب أن نحترمه، اقحمناه في هذا الموضوع، نحن اعتبرنا بأن الرسالة اللي مشات هي تعديل، والحكومة كما وعدتنا سابقا هي التي ستتكلف بالتقنيات ديال التعديل، وبالتالي الحكومة يمكن لم تقم بواجبها، يمكن احنا مشينا في الغر، ولذلك نحن أمام واقعة، يجب أن نجتهد جميعا ونحلها نحن من جانبنا كمعارضة نحن مستعدين نخطو الخطوة الأولى، ولم نرد الحكومة تجبد علينا الفصل 51، تخليه للمسائل الصحاح، نحن نطلب من الحكومة إذا كان من الممكن وانطلاقا من المادة 43 بمشروع القانون التنظيمي للمالية، الذي يمكن لنا نحن أن نعتبره كقانون بما أننا وافقنا عليه وأظن بأن لجنة المالية أعلنته في مجلس النواب ووافقت

عليه، معناه يمكن لنا نحسبه كقانون تنظيمي معمول به، انطلاقا من المادة 43، التي تقول : يمكن في حالة الضرورة الملحة ذات مصلحة وطنية أن تفتح اعتمادات إضافية بمرسوم في أثناء السنة إذ يؤذن للحكومة في ذلك بموجب قانون المالية للسنة تطبيقا للفصل 45، معناه نقول للحكومة الله يكثر خيرك نبقى ملتزمين معك في الاعتمادات التي هي موجودة حاليا، فقط نعطيك الإذن المسبق خلال السنة وبعد المصادقة على مشروع القانون المالي وأصبح قانون، خلال السنة، اعتبروا بأن هذه المشاريع المقدمة من طرف كافة السادة رؤساء الفرق، موقعة السيد الرئيس اعتبروها كمشاريع التي لها استعجال وخذوا منصوص إذا أمكن لكم، وإذا لم يمكن لكم فلكم واسع النظر، ولذلك لا نريد السيد الرئيس أن نقحم الحكومة بالفصل 51، لم نرضاها لها ولم نريدها لها، نحن في البداية، ولذلك السيد الرئيس نحن خطونا الخطوة الأولى، غير تعهد معنا الحكومة ونعطيها الإذن مسبق في إطار الفصل 45، خلال السنة تأخذ إجراءات، نحن لم نقل لها هذه 7 مشاريع بالسبعة هي سترى، وبالتالي سنجد حل وسط. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً.

انتهت المناقشة، وأتوجه إلى السيد وزير المالية موقف الحكومة.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان قال موقف الحكومة، والحكومة تعرض القضية انطلاقا من الفصل 51، ولكن من الناحية كذلك شخصيا بما أنني تبعت المناقشة، لابد ندير واحد الملاحظة، الفرق المحترمة للمعارضة كانت تقدمت بتعديل في إطار القانون التنظيمي للمالية، اللي تتقول فيه بما أنه أجهزة البرلمان عليها أن تحترم مقتضيات الفصلف 51، وأعتقد أنه نفس الفرق التي قدمت هذه التعديلات كانت ربما تفكر في التفكير الذي قدمته في الأسبوع الفارط في القانون التنظيمي، حتى لا يقع... باش يقع على الأقل نوع من التجانس، على أي حال من ناحية المضمون نحن نقدم الفصل 51، من ناحية الاهتمام بالعالم القروي أكدناه، والمخطط بطبيعة سيدخل كل هذه المشاريع، ولكن حتى بالنسبة اسمح لي السيد الرئيس هذه المشاريع التي قدمت، ثقلها المالي كبير حتى إذا بان بأن الحكومة باش... تبدلت الأوضاع وتحسنت الأوضاع المالية، باش تدخل هذه المشاريع، راه لم يمكن لها لا قانونيا ولا معنويا تقدمها في إطار مراسيم، خصها تدير في ذلك الوقت قانون تعديلي للمالية، هذا هو الواقع. ولذلك ارجع للموضوع نحن تتعرض عن طريق الفصل 51. شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير.

الموضوع انتهى، تطبيقا للمادة 51 من الدستور، ننتقل إلى ميزانية وزارة الفلاحة وأعرض على المجلس الموقر.

أعرض للتوصيت في البداية الأبواب المتعلقة بالتسيير.

الموافقون : نفس العدد 128

المعارضون : نفس العدد 116

الممتنعون : نفس العدد 1

صادق المجلس على ميزانية التسيير لوزارة الفلاحة 128 واعتراض 116 وامتناع مستشار واحد.

ميزانية الاستثمار :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق الملجس على ميزانية التسيير بنفس الأعداد دائما بالنسبة لوزارة الفلاحة.

أطلب من السادة المستشارين أن لا يغادروا مقاعدهم، نحن دائما بصدد عملية التصويت.

هنالك مجموعة من الأبواب تتعلق بالجدول «هـ» نفقات الاستغلال الخاصة بالميزانية الملحقة لسنة 98-99، إدارة المحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية على هذه الأبواب وأخيراً، لا، ليس أخيراً، هنالك نفقات الاستثمار

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلفة بالصيد البحري.

نفقات التسيير

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

الاستثمار نفس الأعداد

صادق المجلس بالأغلبية

الوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة المكلفة بالمياه والغابات.

التسيير نفس الأعداد

التجهيز نفس الأعداد

الشبية والرياضة، نفقات التسيير بالأغلبية

الاستثمار نفس الأعداد

ميزانية القطاع العام والخوصصة

نفقات التسيير

عفواً

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

السيد الرئيس،

أذكر فقط بالتعديل الذي يهم وزارة القطاع العام والخوصصة التعديل الذي تقدمنا به لا يهم الاعتمادات المخصصة للوزارة، ولكن يهم سياسة الوزارة، فلدينا اقتراح فيما يخص المبلغ المرتقب فيما يخص الخوصصة، يمكن لنا نصوت على هذا الباب، ولكن غير ما يتقال لنا شاي في التعديل راكم صوتم سابقا، 31، المادة 31.

* السيد الرئيس :

ولكن التعديل هل....آه، كاين فعلا تعديل يتعلق بالمادة 31، ولكن ما كاين تعديلات بالنسبة للميزانية الفرعية.

دقيقة من فضلكم

كاين تعديل على المادة 33.

آه، المادة 31، هذا يتعلق بالتوازنات العامة، إذن، متفقين، هذا تعديل نرجئه إلى النهاية.

ميزانية القطاع العامة والخوصصة :

الأبواب المتعلقة بنفقات التسيير

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

المصادقة بنفس الأعداد

الاستثمار نفس الشيء

الأوقاف والشؤون الإسلامية :

هنالك نفقات التسيير

المصادقة بالإجماع

عفواً المصادقة بالأغلبية

نفقات الاستثمار نفس الشيء

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون العامة للحكومة :

هنالك فقط التسيير

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

بالأغلبية

الطاقة والمعادن التسيير :

نفس الأعداد

الاستثمار : نفس الأعداد

وزارة الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية :

التسيير : نفس الأعداد

الاستثمار : نفس الأعداد

الصناعة التقليدية :

نفقات التسيير : نفس الأعداد

الاستثمار : نفس الأعداد

وزارة الشؤون الثقافية :

نفقات التسيير : نفس الأعداد

الاستثمار : المصادقة بالأغلبية نفس الأعداد الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان.

إعداد التراب الوطني والتعمير :

التسيير : صادق المجلس بنفس الأعداد

الاستثمار : نفس الشيء

قطاع الإسكان :

التسيير : الموافقة، المصادقة بنفس الأعداد

الاستثمار : نفس الشيء

قطاع البيئة :

التسيير : المصادقة بالأغلبية

كذلك الأمر بالنسبة للاستثمار

وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني.

نفقات التسيير : المصادقة بالأغلبية.

الاستثمار : كذلك

الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان :

نفقات التسيير : نفس الأعداد المصادقة بالأغلبية الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :

نفقات التسيير : نفس الأعداد

الاستثمار : نفس الأعداد

المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير :

نفقات التسيير :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

إذن المصادقة بالأغلبية.

نفقات الاستثمار : نفس العدد.

المندوبية السامية المصادقة بالأغلبية.

الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان :

نفقات التسيير :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بنفس الأعداد.

وأخيراً ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط :

التسيير : نفس العدد.

صادق المجلس.

الاستثمار : المصادقة بنفس الأعداد.

ونكون بهذا قد أنهينا... قد أنهى المجلس المصادقة على مختلف الميزانيات الفرعية. وننتقل بإذنكم للتصويت على بقية مواد القانون المالي، يعني الجزء الثاني الذي يتعلق بالنفقات.

البداية من القسم الثاني وسائل المصالح وأحكام خاصة.

الباب الأول :

الأحكام المطبقة في السنة المالية 99/98

ورد تعديل مشترك من فرق المعارضة يقضي بإضافة مادة جديدة تحمل رقم 33 مكرر، إحداث 12.000 منصب مالي.

الكلمة لأحد السادة أصحاب التعديل لعرضه على المجلس الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أولا بأن أذكر بخاصيتين لمجلس المستشارين الخاصية الأولى -السيد الرئيس المحترم- هي مكونات هذا المجلس الذي نعرف جميعا أن 3/5 منه أي 60% هي تمثل الجماعات المحلية و40% الباقية تمثل القطاعات المنتجة موزعة ما بين 30% للغرف المهنية و10% لممثلي المأجورين هذا العدد 10% أو نسبة 10% -السيد الرئيس- كما تعلمون هو 27 مستشار محترم يمثل الشغيلة، 27 مستشار من مختلف المشارب النقابية.

السيد الرئيس،

الخاصية الثانية هي أن مجلس المستشارين هو الوحيد من بين المجلسين الذي يتوفر على فريق نيابي نفتخر به فريق برلماني نفتخر به، إذ أن هذا الفريق هو منبثق من الشغيلة المغربية ويمثل عن جذارة وعن استحقاق وبصفة الشرعية الشغيلة المغربية.

لذلك -السيد الرئيس- تعديلنا، ولماذا أثرت هاتين الخاصيتين. تعديلنا -السيد الرئيس- ونحن نومن في المعارضة بالتخصص، ولا أقول الاختصاص، لكوننا ولو أننا مستشارين نواب الأمة، مستشارين منتخبين وطنيين، فنحن في المعارضة، لا نتمادى كأعضاء إلا على المسائل التي يمكن لنا أن نقدر عليها، أما المسائل التي هي مكلفين بها زملاء آخرين إما داخل المعارضة أو خارج المعارضة، فنوكل أمرها لهؤلاء، لا لشيء، لأنهم هم مختصون، ولأنهم هم يمثلون القطاع المعني.

لذلك -السيد الرئيس- لكي لا يقع لبس أو يفهم تعديلنا في فهم آخر، ويقع ذاك الضجة أو سوء الفهم الذي وقع أول أمس. تعديلنا لا يمس تماما التشغيل، تعديلنا لا يمشي بثاثا في التوظيف، تعديلنا ينطلق من خطابات الحكومة، تعديلنا ينطلق من الوثائق التي سلمتها لنا الحكومة. هناك مذكرة التي سلمتها لنا الحكومة مصاحبة لمشروع القانون، وفي الصفحة أظن 10 يقال أو قالت الحكومة أنها ستفتح 12 000 منصبا ماليا، ومرة أخرى أقول الحكومة لم تقل لنا بأنها ستوظف أو تشغل ستفتح 12000منصب،

كذلك -السيد الرئيس- في العرض الذي قدمه السيد وزير المالية في هذه القبة والذي وزعه علينا. كذلك في الصفحة 10، هناك الإشارة إلى 12000 منصب. كذلك في الوثائق الإضافية التي أعطتها لنا الحكومة مشكورة لتوضيح مشروع القانون المالي، هناك الإشارة إلى 12000 منصب. أكثر من هذا توزيعها مابين الوزارات والمؤسسات. لكن في الوثيقة التي نحن بصدد دراستها والتي نحن بصدد المصادقة عليها والتي ستحظى بالطابع الشريف بظهير ملكي لتنفيذها والتي ستنشر في الجريدة الرسمية والتي ستصبح قانون هاته الوثيقة لن يشر لها بتاتا نهائيا 12000، قرأنا المواد من 1 إلى 56، ودرنا العملية عكسية من 56 إلى 1، قرأنا العناوين، مشينا إلى بعض المسائل تحملات المشتركة أو المسائل الطارئة إلى غير ذلك فلم نجد أي أثر لـ 12000 منصب.

لذلك -السيد الرئيس- التعديل الذي نتقدم به فقط نطلب من الحكومة ملاءمة خطابها في النص الذي سنصادق عليه، هل نحن نصادق على 12000 منصب وهي غير موجود هنا، يمكن يقول لنا السيد الوزير، بأن جميع القوانين المالية السابقة لم تشر إلى عدد المناصب، أقول للسيد الوزير المحترم، فعلا جميع القوانين السابقة لم تشر لعدد المناصب باستثناء سنة 96، التي نعرفها جميعا الحكومة آنذاك خلقت 2500 منصب، لماذا؟ لتوظيف نوع معين من العاطلين الدكاترة والمهندسين، هذه السنة، لكن أقول للسيد الوزير في السنوات الفارطة وهو نائب برلماني محترم منذ 77 عشرين سنة، الوثائق التي كانت توزع على البرلمان هم على الأقل 4 وثائق، مذكرة تقديم، لكل وزارة تعطينا فيها ما هو برنامج التي أنجزته في ذاك السنة، سنة تقديم مشروع القانون المالي والسنوات السابقة، وكذلك البرنامج العملي المستقبلي. وثيقة ثانية فيها ميزانية التجهيز مبوبة والمبالغ محدودة، والمبالغ مطابقة للبرنامج التي تعتزم الحكومة تنفيذه.

الوثيقة الثالثة هي ميزانية التسيير مصنفة على صنفين، الموظفين والمعدات المختلفات، وداخل ميزانية التسيير، فيما يخص الموظفين هناك المبالغ المرصودة للموظفين هي مبالغ المناصب الحالية زائد المناصب الإضافية.

الوثيقة الرابعة والتي مع الأسف الشديد وزارة وحيدة هي وزارة الأشغال العمومية هي التي أضافت هاته الوثيقة الرابعة، وهو قانون إطار لكل وزارة، وزارة، ما كاين شاي وزارة تماما التي أعطتنا بالتصنيف ماهي المناصب المالية الوزير، الكاتب العام، مدير الديوان، الملحقون، المديرون إلى غير ذلك، هذه وثيقة رسمية تكون، مع الأسف الشديد الحكومة أو الوزراء عند مناقشة مشاريع القوانين معهم قالوا لنا، البعض قال لنا أودي هذه المناصب ستحتضن على مستوى السيد الوزير الأول، والسيد الوزير الأول سيفوضنا للوزارات عند الحاجة، مشينا في هذا الإتجاه وراقبنا ميزانية السيد الوزير الأول وناقشناها وبحثنا عن 12000منصب، أي عنوان ما كاين، مشينا كذلك لميزانية السيد وزير المالية والاقتصاد فلن نجد أي أثرين لهذا 12.000 لذلك -السيد الرئيس- طلبنا كما قلت فقط مطابقة الخطاب الحكومي مع القانون المالي الذي نصدره أذكر بأن إحداث المناصب المالية هو من اختصاصات المشرع، من اختصاصاتنا نحن، لا أحد غيرنا، لا يمكن لأي أحد يأتي ويقول لنا أودي المناصب المالية تحدث في إطار كذا وكذا... إذا تتذكرون عند مناقشة القانون التنظيمي فوضنا أو فوضتم أنتم الأغلبية، فوضتم، نحن لم نرد أن نفوض، فوضتم أنتم الأغلبية للحكومة باش تعيد الانتشار ما بين وزارة ووزارة، توقف تنفيذ مناصب مالية، ولكن عمرها ما تعطاها الاختصاص لإحداث مناصب مالية، معناه أن 12.000 منصب المشرع نحن البرلمان بمجلسيه هو الذي يجب أن يحدث 12.000 منصب.

لذلك -السيد الرئيس- تقدمنا بهذا التعديل فقط لملاءمة الخطاب الحكومي مع مشروع القانون المالي، وأؤكد بأن 12.000 منصب الذي اقترحنا في هذا التعديل، نقترح فتح المناصب المالية، نحن لا نعمل الديماغوجية، نحن لن نقول أودي لا، راهم عاملين سيتينغ هنا، نعمل الميكرو أبداً، فيما يخص موضوع التشغيل نحن نتضامن مع

الحكومة والسيد وزير المالية والاقتصاد قالها بصراحة، قال بأن التشغيل هو موضوع الجميع، نتذكر كذلك الخطاب الملكي السامي 9 يوليوز، 20 غشت، عندما تكلم صاحب الجلالة حفظه الله على موضوع التشغيل، وهنا السيد الرئيس أذكر وألفت نظر الحكومة أن تكون حذرة فيما يخص موضوع التشغيل، نحن مع الجميع فيما يخص التشغيل في معالجة موضوع التشغيل خارج قبة البرلمان، ولكن إذا فوجئنا -السيد الرئيس- بمشروع قانون أو نص على مستوى البرلماني سنعالجه كبرلمانيين، ولا يقال لنا هذا موضوع الجميع، فالحكومة لها اختيار في نوعية معالجة موضوع التشغيل، أن نعالجه جميعا، منظمات النقابية، منظمات سياسية، وجميع الميادين إلى غير ذلك، فنحن موجودين، ولكن يفاجئونا بمشروع قانون ونص ويجيبوه لنا سنعالجه معالجة لبرلمان وحكومة. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

السيدتين، السادة المستشارين المحترمين،

أولا لابد أن أؤكد بأنه كما تعلمون في الوثائق التي وزعت عليكم أحدث في هذا القانون المالي 12.000 منصب مالي بتوظيف في مختلف الإدارات والوزارات، بالإضافة كذلك تقريبا 5000 منصب أو أكثر حسب الإدارات بفعل التقاعد في بعض الإدارات ومنها إدارة العدل التي هذه السنة دخلت ضمن الاستثناء الخاص بفتح مناصب جديدة ناتجة عن التقاعد.

نقطة أخرى بما أن السيد المستشار المحترم تحدث عن الوثائق، فو يعرف بأنه لم تقدم وثائق بالكثافة التي قدمت هذه السنة، أبداً، وهذا شيء الكل يعرفه، والكل نوه به أما بالنسبة للتعديل المقدم، فلا يجب أن نعمل مغالطة ليس تعديل لإحداث 12.000، لأن 12.000 كاينة. وأضفت عليها 5000 وسأضيف عليها كذلك واحد 2500 التي سأتكلم عنها الآن، والذي تكلم عنها السيد النائب... السيد المستشار والتي الآن استقرت في القانون المالي بصفة رسمية لأنه في السنة الفارطة كانت غير في مرحلة انتقال، وهي التي سأتكلم عليها.

أما التعديل الذي قدم، فاسمحوا لي أن أستعمل بأنه بدعة، لأنه القانون المالي لا في بلادنا ولا في العالم كله، القانون المالي هذا، عمروا ما تيشير للأعداد، أي قانون مالي في المغرب عمر واما أعطى،... مابين هذا الإجراء، باستثناء ما قاله السيد استثناء الذي أكده السيد المستشار، هو القانون المالي الانتقالي 96 إلى يونيه 96 الذي في المادة 32 أحدث استثناءاً 2500 منصب تحت تصرف السيد الوزير الأول، ولكن حتى هذه 2500 منصب ما شي هي المناصب التي كانت مسجلة، كانت هذه أضيفت من غير هذه الأرقام لم تكن في القانون المالي، لماذا؟ هنا سنرجع لتقنية القانون المالي والمالية العامة في العالم كامل، لأنه راه ما خصناشاي نبدا نعمل بدع الغير المعقولة، لابد مع الأسف مرة، مرة، نرجع حتى للأسس وللضوابط المالية العامة.

المالية العامة عندها خاصيات، تقول بأن القوانين المالية لا تتطرق للمستوى المادي للنفقات، سواء تعلق الأمر بالموظفين أو تعلق الأمر بالمعدات أو بالتجهيز، فهذا القانون المالي لم أقل لكم المعدات والتجهيز إلى آخره، أقول لكم الرقم فقط، لكن في الميزانيات لكل وزارة، كاين إضافات بالنسبة للموظفين، كاين الإضافات الناتجة على عدد المناصب التي أعطيت لكل الوزارة وكاين الإضافات الناتجة على الترقية... إلى آخره.

والميزانيات القطاعية هي والتي وزعت عليكم ودرستموها والتي صوتتم عليها الآن بالأغلبية في هذا المجلس كما في الأغلبية في المجلس الآخر. إذن، الميزانيات القطاعية هي وحدها التي تبرز بعض التفاصيل المتعلقة بالاعتمادات المفتوحة، فلذلك الحكومة لا يمكن أن تقبل هذا التعديل لأنها... لأنه تعديل يتلاعم حتى مع منطق المالية العامة. شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير.

في نطاق مناقشة هذا التعديل هل من يعارضه، يعني متكلم معارض... طيب، هل من متكلم مؤيد.

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

مرة أخرى نتأسف لجواب السيد وزير الاقتصاد والمالية كأننا لسنا...

السيد الرئيس،

في الأول، لماذا ذكرت بخاصيات المجلس، 3/5 منا هم منتخبين محليين، معناه على الأقل عندنا ذاك النواة الأولى لمعرفة الميزانيات،

فلم ننطلق من فراغ كلنا منتخبين، على الأقل نعرف الميزانية والمداخيل والأبواب إلى غير ذلك، أن يقال لنا بأن القانون المالي نص... أنا أتأسف، الأبواب التي صوتنا عليها وهي واضحة هنا فيما يخص التسيير، المادة 34 جدول «ب» أتحدى الزملاء المستشارين الحاضرين هنا، أتحدى كذلك السادة الوزراء المحترمين ولو يصعب علي أن أتوجه لهم في إطار ما أشار إليه السيد الوزير المحترم فيما يخص فرق السلط ولكن أتحدى الجميع يقال لي المبالغ التي صوتنا عليها غير الآن نصف ساعة فيها، نعم فيما يخص وزارة معينة مبالغ المناصب المالية التي ستحدث، هاته المبالغ فقط للمناصب الحالية حتى لـ 30 يونيه، أكثر من هذا... أنا ما... هذوا مناصب ستحدث، من سيحدثها؟ أين هي الاعتمادات؟ السيد وزير المالية نسي أنه خلال المناقشة على مستوى لجنة المالية قال لنا وأتذكر بأن المناصب المالية 12.000 فعلا ستكون عند الوزير الأول وستتمول في إطار المصاريف الطارئة، قالها لنا السيد وزير المالية، وهنا... ولكن يتقال لنا أودي هذا شيء راه ما كاين شاي، أكثر من هذا عندي مثال واضح، ميزانية من الميزانيات القطاعية هاهي فأين بالأرقام بتوزيع الجداول على مستوى المديريات على مستوى المصالح إلى غير ذلك، تبتدئ من الوزير، الكتابة العامة المدير ورئيس الديوان، المستشار... إلى غير ذلك جميع المناصب فقط المناصب لـ 30 يونيه، وبالتالي قلت نحن لا نريد أن نحرج الحكومة، غير تقول لنا هذه 12.000 حتى إذا لم تكن 12.000، الفلوس ديالها أين يوجدون، غير نعرفهم فقط. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

أنهينا مناقشة هذا التعديل، إذا لم يكن اعتراض، لطرحه على المجلس، لم اعتراض السيد الوزير، أعرضه على المجلس.

الموافقون : 116

المعارضون : 128

الممتنعون : 1

رفض التعديل

نصل إلى المادة 34، لم يرد بشأنها تعديل

الموافقون : 128

المعارضون : 116

الممتنعون : 1

صادق المجلس على المادة 34، بـ 128 واعتراض 116. وامتناع مستشار واحد.

أعرض للتصويت الجدول «ب» المضاف إلى مشروع القانون المالي الجدول «ب» :

الموافقون : 128

المعارضون : 116

الممتنعون : 1 نفس العدد

نصل...

نقطة نظام

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

نعلن للرئاسة أننا نتدخل في جميع المواد من 34 إلى 56، فقط لكي لا يقع نوع من اللبس، نرفع أصابعنا وتفاجؤوننا بالتصويت.

* السيد الرئيس :

أسجل ملاحظتكم، أسجلها بدون أن نرجع إلى الوراء المادة 35، لم يرد بشأنها تعديل.

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

نذكر كذلك الحكومة بأن فتح اعتمادات الالتزام في إطار ميزانية التسيير هو كذلك بدعة يجب أن نجتهد جميعا لحذفها، هاته البدعة كانت مخصصة لوزارة وحيدة في بداية الستينات وحتى لأواخر الستينات وإلى بداية السبعينات ومع الأسف الشديد أحدثت لوزارة معينة ولظرف معين، لكن مع الأسف الشديد استمرت فيما يخص وزارة الصحة، وهاته السنة فوجئنا كذلك أن وزارة الشبيبة والرياضة هي كذلك فتح لها اعتماد للالتزام في إطار ميزانية التسيير، لماذا نتحفظ فيما يخص هذا الموضوع؟ لكون اعتمادات الالتزام لا تؤدى إلى في السنة الماضية، أه في السنة المقبلة، اعتمادا لالتزام يؤشر عليها في سنة قبل، مع الأسف الشديد كل الإدارات تتم استلام التوردات أو تقوم بالأشغال خلال السنة التي لم يفوض بعد فيها الاعتمادات.

لذلك -السيد الرئيس- هذا النوع له انعكاس مالي على الخدمات وعلى التوريدات وإذا استمرت الحكومة في فتح اعتمادات الالتزام فيما يخص ميزانية التسيير، معناها تشجع المضاربات وتشجع الزيادة في الأثمنة، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

إذا لم تكن هنالك ملاحظة أخرى أعرض المادة 35 على المجلس.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

المادة 36 لم يرد بشأنها تعديل. هل من تدخل

أعرض المادة على المجلس

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

المادة 37 لم يرد بشأنها تعديل.

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

المادة 37 تهمنا جميعا، تهمنا كممثلين... كالنواب الأمة ولكن تهمنا كذلك كمنتخبين محليين، هاته المادة تحدد الغلاف المالي لميزانية التجهيز، هذه المادة هو عدد المشاريع التي ستنجز خلال السنة المقبلة، الحكومة حددت المبلغ في 17 مليار و548.990.000 درهم، وقالت الحكومة بأن هذا المبلغ فيه زيادة بالنسبة للسنة الفارطة بنسبة 5,45%، نقول للحكومة، لا يجب عليها أن تغالطنا، مبلغ 17 مليار ليس هو المبلغ الحقيقي لاعتمادات الدولة مبلغ 17 مليار منفوخ، منتفخ، أشنو انضاف إليه، بالنسبة للسنة الفارطة، السنة الفارطة كان المبلغ هو 16 مليار و641، 16 مليار فقط كاعتمادات الدولة، يضاف إلى هذه 16 مليار كل ما يهم القروض كل ما يهم الهبات، كل ما يهم امدادات المنظمات الدولة إلى غير ذلك، معناه 16 مليار في آخر المطاف تصل 20 مليار أو أكثر، اليوم 17 مليار، أشنو فيها، الحكومة قالت لنا في إطار الشفافية وفي إطار الوضوح والتمكن من تدبير القروض والهبات، دمجت الكل في مليار إذا حذفنا منها القروض والامدادات17 مليار، معناه أن 17 والهبات إلى غير ذلك والمبلغ مضبوط وهو 13 مليار ونصف مثال نعطيه لكم، والزملاء الذين حضروا معنا في لجنة المالية، عندما ناقشنا مشروع ميزانية وزارة التجهيز، ألقينا بوضوح أن اعتمادات وزارة التجهيز نقصت بـ 10% وكذلك نقصت بـ 400 مليون درهم كقروض وكامدادات، معناه أن ميزانية وزارة التجهيز تقلصت بـ 13 مليار. 17، لذلك المبلغ الذي هو مخصص للتجهيز ليس 31% مليار ونصف أو 14 مليار هذه 13 مليار ونصف أو 14 مليار ما معناه خذوا وثيقة الميزانية، خذوا المادة 31، تمعنوا فيها، 13 مليار أو14 هو العجز الذي يوجد بالمادة 31، العجز ما بين المداخيل والمصاريف، هذاك هو ميزانية تجهيزنا، معناه إذا أردنا أن نعمل إنجازات ومشاريع خصنا نمشيو نسلف وبدون سلف راه لم نعمل شيئا، لذلك نثير انتباه جميع السادة المستشارين هذه 17 مليار راها ليست 17، راه أقل من 17 مليار، و13 مليار ونصف أو 14 مليار هو فقط نسبة العجز الذي يجب أن نبحث عن تمويله. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

هل يمكن عرض هذه المادة على المجلس.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

أعرض للتصويت جدول «ج» المضاف إلى مشروع القانون المالي، هل من ملاحظة. لم توجد ملاحظة الجدول «ج» المضاف إلى مشروع القانون المالي.

أعرضه على المجلس

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

المادة 38 لم يرد بشأنها تعديل، هل من تدخل.

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

هذا المقتضى كان متواجداً في قانون المالية 97-98، وهو إلغاء الاعتمادات المفتوحة التي لم يتم التأشيرة عليها في آخر السنة المالية في 30 يونيه من سنة 97، معناه أن الاعتمادات المفتوحة خلال

السنة يضاف إليها الاعتمادات المنقولة كل ما يؤشر عليه إما يؤدى أو ينقل، وكل ما لم يؤشر عليه فهو يلغى طبقا للقانون وطبقا للمقتضى الذي كان في القانون المالية 97-98، والذي من جديد سنجدده للحكومة في السنة المقبلة، معناه إلغاء الاعتمادات من اختصاصات المشرع. لكن الزملاء تذكروا بعض الأسئلة الشفوية الذي كان وضعها بعض السادة المستشارين من فرق الأغلبية وكذلك من فرق المعارضة. الحكومة أقدمت خلال هاته السنة على توقيف وإلغاء اعتمادات بصفة غير قانونية، الحكومة بدون تفويض أوقفت التأشيرة وأعطت التعليمات للمراقبة الالتزامات في النفقات بعد التأشيرة على العديد من الصفقات ومن طلبات «ليبوند كومند» وبالتالي الحكومة عوضت نفسها كمشرع نتذكر في فاتح ماي أحد الأسئلة الشفوية التي قيل فيها أنا لست متأكد، ولكن قيل بأن السيد وزير المالية أصدر دورية داخلية لتوقيف العمليات -السيد المستشار- يؤكد لي كذلك نطرح السؤال، مصادقتنا على هذه المادة، هل مصير هذه المادة في السنة المقبلة سيكون نفس المصير، مصير السنة الفارطة؟ أم الحكومة ستلتزم باحترام المقتضيات التي يوافق عليه البرلمان؟ وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

هل يمكن عرض المادة على المجلس.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية.

المادة 39 لم يرد بشأنها تعديل

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

فقط عندي ملاحظة شكلية، ولكن لم نفهمها تماما يحدد بـ 34.000 مليار مبلغ اعتمادات المفتوحة للوزراء -بالجمع- ولما نرجع لجدول «د»، نقرأه السيد الرئيس الوزراء، نجد وزير واحد، هل هو وزير متعدد الاختصاص وزير المالية، وزير الاقتصاد، وزير التوقعات الاقتصادية، وزير الاستثمارات الخارجية... إلى غير ذلك، فهي شكلية -السيد الرئيس- ولكن لها بالمعاني. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

إذا لم تكن هنالك ملاحظة أعرض هذه المادة على المجلس.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

أعرض للتصويت الجدول «د» ما فيه ملاحظة الجدول «د» المضاف إلى مشروع القانون المالي. إذا لم تكن هنالك ملاحظة أعرضه على المجلس.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

المادة 40 لم يرد بشأنها تعديل

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

المادة 40 تتعلق بالميزانيات الملحقة للإذاعة والتلفزة وكذلك الميزانية الملحقة للمحافظة على الأملاك العقارية والمسح الطوبوغرافي. أكيد أن عند مناقشة القانون التنظيمي للمالية قيل لنا بأن الميزانيات الملحقة ستحذف تدريجيا، كذلك على مستوى مناقشة مشروع القانون المالي، السيد وزير المالية هو بدوره أكد لنا بأن هذا الحذف سيتم خلال السنوات المقبلة. لكن ما نريد أن نثيره فيما يخص ميزانيتين الملحقتين الاثنين، وأبدأ بالمحافظة العقارية المبلغ الذي حددته الحكومة للمحافظة العقارية والمسح الطوبوغرافي وأقول الحكومة حددته وفرضت هو 580 مليون درهم. اشنوهما المداخيل ديال المحافظة على الأملاك العقارية، المداخيل هي 780 مليون درهم، معناه بأن الحكومة من جديد وبالإضافة إلى تدخل وفرض على المؤسسات العمومية تقديم دعم مالي للميزانية هي كذلك فرضت على المحافظة العقارية مبلغ ديال تقريبا 200 مليون درهم زولت للمحافظة العقارية ودعمت به الميزانية ديالها، السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، هل فعلا المحافظة العقارية معممة على الصعيد الوطني؟ هل مسح الطوبوغرافي كملناه؟ هل المشاكل ديال «لتتي فونسي» فضيناهم؟ هذا الموضوع خصوصا والأمر يتعلق بمنتخبين محليين ومعنيين بالتعمير ومعنيين، كل إنسان أراد أن يبني خص «تيتافونتي»، كل واحد أراد

البناء خص يحفظ بلاده، ونعرف المشاكل التي عند المحافظة العقارية، واش في هذا الوقت اللي الحكومة في إطار توجهها، في إطار توجه التغيير فيما يخص التحسين ظروف العمل، في هذا الوقت كتجي تزول 200 مليون أعباد الله 200 مليون درهم، لاش، للمحافظة العقارية عوض باش هذه 200 مليون تنميها في خدمة المحافظة العقارية.

فيما يخص الموضوع الثاني ديال الإذاعة والتلفزيون المبلغ المخصص هو 331 مليون، لكن الحكومة لابد لها وفي إطار الشفافية تبلغ السادة المستشارين بأن مبلغ التسيير للإذاعة والتلفزيون ليس هو هذا المبلغ فقط الذي عندنا 351 مليون، هناك موارد أخرى كان للحكومة أن تعلنها، كان للحكومة أن تأتي بتدابير لاصلاحها، المورد الأساسي والإضافي اللي ما قالته لنا شاي الحكومة واللي ما جابت أي مقتضى فيما يخص التغيير ديال هذا المورد هو الصندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني، كلكم السادة المستشارين المحترمين أنتم مواطنون، كلكم كتخلصوا الضوء شهريا، كان عندكم الضوء أو ليس لكم الضوء، كلكم كتخلصوا واحد القسط، واحد المبلغ مالي شهريا، لماذا؟ لدعم القطاع السمعي-البصري، لدعم ماذا؟ الاذاعة والتلفزيون ولدعم دوزم، فهذا الموضوع، كنا نتمنى أن الحكومة في إطار التوجه الجديد ديالها تأتينا بمقتضيات جديدة فيما يخص هذا الصندوق، لكن الحكومة ضربتها بسكتة وجاءت وقالت لنا فقط راه 331 ديال الاذاعة 531 مليون وسكتت فنحن نقول للحكومة، نحن على علم، نتتبع جميع الأحداث، ننتظر منها التغيير، تأتينا بتغيير فيما يخص موضوع السمعي-البصري، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

إذا لم يكن هنالك تدخل آخر أعرض المادة 40 على المجلس.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

أظن بأن الجدول «هـ» المضاف إلى مشروع القانون المالي لا يثير أي ملاحظة.

أعرض هذا الجدول على المجلس، جدول «هـ»

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

نصل إلى المادة 41، لم يرد بشأنها تعديل

أعرضها على المجلس

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

هنالك جدول «و» ما فيه ملاحظة

أعرضه على المجلس

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس على جدول «و»

المادة 42، لم يرد بشأنها تعديل، يمكن ربما عرضها على المجلس.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

المادة 43، لم يرد بشأنها تعديل

يمكن عرضها -هذه المادة- على المجلس

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

المادة 44 ورد بشأنها تعديل من فرق المعارضة الكلمة لأحد السادة أصحاب التعديل.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

تتذكرون عندما أحدث حساب خاص 89، وهذا الحساب الخاص آنذاك سمي بالصندوق الخاص بالتعهد الطرق في سنة 89 بمبادرة من مجلس النواب، أحدث صندوق لتموين التعهد أي صيانة الطرق التي هي مرتبة، بعد بضع سنوات تبين بأن هذا الصندوق أو الأعمال التي يقوم بها هذا الصندوق غير كافية وتوسع نشاطه ليشمل كذلك بناء وترميم وإصلاح الطرق، وأحدثت موارد جديدة لهذا الصندوق، الكل على علم بها، بالأساس هم موردين، «لاطاكط دوسيو» اللي كيخلصوها الشاحنات وكذلك في الحصيلة من الاقتطاع المحدد فيما يخص الرسوم الداخلية على الاستهلاك «لاسيك» التي أصلا في أول الأمر كان ينضاف، لكل لتر من المازوط ومن ليصانص 18 سنتيم... لا، عفواً لكل لتر من ليصانص كان سوبير أو عادي 18 سنتيم، وكل لتر من المازوط 10سنتيم، في السنوات الأخيرة هذا المبلغ ارتفع، مع الأسف الشديد الصندوق تنمى من ناحية التموين ووصل في السنة الفارطة مليار و200، واليوم يقترح مليار 270 مليون، لكن مع الأسف الشديد، كلما تقدمت وارتفعت موارد الصندوق، كلما تقلصت الموارد العادية للميزانية العامة للدولة فيما يخص ميزانية الأشغال العمومية، وبالتالي بدأنا نحس بأن الدولة كدولة في إطار الميزانية العامة ديالها، شيئا ما بدأت تخرج وتترك الصندوق يتكلف بالجميع، الصندوق أصلا كما قلت كان مؤهل للصيانة وكان مؤهل لبناء الطرق اليوم لما نرى الاختصاصات الجديدة لهذا الصندوق، فيه مصاريف التسيير، فيه اقتناء الوقود، فيه التعويضات على العمال، فيه استيلو، فيه الكاغط، فيه كل حاجة، أكثر من هذا فيه الدراسات، في السنة الفارطة وجدد هذه السنة كذلك أضيف اقتناء الأراضي، أراضي لبناء الطرق، أصبحت تمول في إطار هذا الصندوق لذلك، تقدمنا بهذا التعديل في حد ذاته لا يمس التوازن، لا يغير المبلغ تماما فقط نقول للحكومة الله يكثر خيرك فيما يخص مورد واحد المداخيل الناتجة عن لاتيك الرسوم الداخلية على الاستهلاك هذا المورد 75% منه الله يكثر خيرك خليه لنا لبناء الطرق، والباقي اعملي به ما أردت، لا، لم نتدخل لا في المبلغ، لا فيما يخص نزيد أ نقص، فقط نريد أن نربط «لاتيك» الرسم على الاستهلاك الداخلية لـ 75% من هذا المبلغ تمشي البناء الطرق. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

التطور التاريخي الذي تكلم عليه المستشار المحترم، متاع العمل لهذا الصندوق ابتداءاً من 89، هو التبرير الذي تستند عليه الحكومة لكي لا تتفق مع هذا التعديل، يعني نحن متفقين مع التحليل ونعتبر بأن التحليل لصالح موقف الحكومة ذلك أن هذا الصندوق بطبيعة الحال كان متأسس في 89 باش يقوم بتمويل عمليات المتعلقة بالصيانة وهي أساسية، خاصة في العالم القروي، لأنه ماشي المهم فقط هو البناء ولكن كذلك الصيانة الاعتيادية، الشبكة الطرقية وكذلك استغلالها وبالفعل من بعد النقاشات التي كانت كبيرة لا في 89 ولا في 85 في مجلس النواب السابق تم توسيع مجال العمليات المدرجة في إطارها ليشمل أساساً بناء الطرق بالعالم القروي، وهكذا جاؤوا موارد إضافية حددت في ذلك الوقت، وخصص في ذلك الوقت 55% من الرسم الداخلي على الاستهلاك «تيك» المرصدة للصندوق لبناء الطرق بالعالم القروي، إذن، خص هذا الصندوق يبقى يلعب دوره الأساسي وما يوقع أي اختلال في هذا الدور، لأنه هذا ليس في صالح العالم القروي والصيانة ومتابعة كل ما يمس وما يرتبط بالطرق، وبالفعل كما تقدم قال السيد المستشار الاعتمادات التي كانت غير 350 مليون درهم في وقت من الأوقات في البداية ديال هذا الصندوق، وصلت الآن في هذا القانون المالي 1270 مليون درهم، منها 850 مليون درهم كحصيلة للرسم الداخلي على الاستهلاك، وهي القسم الأكبر، ومنها 420 مليون درهم كحصيلة للرسم الإضافي لتسجيل السيارات ورسم محور المحرك، «لاطاكس دوألسيو» وطبعا نحن في الحكومة، في وزارة التجهيز بالأساس التي هي مختصة في تدبير هذا الصندوق نعتبر أن تغيير النسب بالنسبة للرسم الداخلي على الاستهلاك سيخلق نوع من الاختلال في توازن العمليات المبرمجة في إطار هذا الصندوق وفي آخر الأمر لم ينفع الصندوق، ولذلك نحن لسنا متفقين مع هذا التعديل. شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير.

متكلم معارض، متكلم مؤيد، أطرح التعديل على المجلس

الموافقون : 116

المعارضون : 128

الممتنعون : 1

رفض التعديل

أعرض للتصويت المادة 44 كما وردت في المشروع

الموافقون : 128

المعارضون : 116

الممتنعون : 1

صادق المجلس بالأغلبية على المادة 44

المادة 45 لم يرد بشأنها تعديل.

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

ملاحظة عامة كلما تعلق الأمر بدعم العالم القروي مع الأسف الشديد لم يكن الوضوح فيما يخص المقتضيات التي جاءت في مشروع القانون المالي، وهنا على سبيل المثال هناك صندوق خاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب، اقترح هذه السنة تمويل هذا الصندوق بـ 100 مليون درهم (10 مليار سنتيم) يمكن المبلغ في حد ذاته لا يستهان به، لكن مع الأسف الشديد، وكما قلت كلما تعلق الأمر بالعالم القروي، الحكومة لم تأتي لنا بجديد هذه 100 مليون درهم التي هي مرصدة لهذا الصندوق الزملاء ليست بامداد جديد أتت به الحكومة لدعم قطاع الماء الصالح للشرب بالعالم القروي، فهو فقط تحويل اعتماد من ميزانية وزارة التجهيز إلى هذا الصندوق، إذا مشيتو لميزانية وزارة الأشغال العمومية ستجدون فيها مسجل 100 مليون في اعتماداتها، في إطار 2 مليار و250 مليون، كاينة 100 مليون تحول لدعم قطاع الماء الصالح للشرب بالعالم القروي، أكثر من هذا 100 مليون لما نقرأ العنوان نظن بأن 100 مليون بصفة أتوماتيكية ستذهب للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب لتمديد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، أبداً، فقط 1/3 من هذا المبلغ هو الذي سيرصد للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، 2/3 ستستغلها إدارة المياه بوزارة الأشغال العمومية للتنقيب عن الماء.

لذلك، نقول للحكومة في خطابها قالت لنا بأن البرنامج الذي كان مسطر سابقا والذي يمتد إلى سنة 2003، والذي سيعمم بنسبة 85%. الماء الصالح للشرب على العالم القروي هذا البرنامج الحكومة رأت بأنه وثيرة انجازه متعطلة وهذا البرنامج أرادت أن تعطيه وثيرة إضافية، نقول للحكومة واش بـ 100 مليون سيمكن كل تغيير الوثيرة، حاليا البرنامج معروف «بالباجير»، كلفته 10 مليار يهدف بالأساس إلى تحسين ظروف تزويد وربط 31.000 دوار بالماء الصالح للشرب، يقارب عدد سكان 31.000 دوار 11 مليون نسمة إلى حد الآن وفي 30 يونيه 97 فقط نجز وهذه الأرقام التي جاءت الوثائق التي سلمت لنا من طرف الحكومة إلى حد الآن التغطية بلغت 3448 ساكنة أي ما يقرب فقط من 32 مليون، أذكر فقط في سنة 85 عندما كان المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، مكتب يدعم بـ 200 مليون درهم، وقامت الحكومة آنذاك بتغيير في المبلغ وخفضته إلى 100 مليون، قامت آنذاك لجنة التجهيزات في مجلس النواب قامت بضجة وقامت بمحاصرة الوزير آنذاك السيد حصار الله يذكروا بخير، وقامت بإرغامه على إرجاع 200 مليون درهم، وهددت بعدم التصويت بصفة اجمالية ما كاين لا يمين ولا يسار، اضطر السيد الوزير آنذاك السيد حصار الله يذكروا بخير بإرجاع 200 مليون مشي دبر عليها من جهة أخرى وارجعها للمكتب، واستفاذ المكتب من 200 مليون درهم، اليوم كنجيو فقط ونقول للمكتب الوطني راه عندك برنامج ديال 10 مليار برنامج ديال 31.000 دوار، برنامج ديال 11 مليون نسمة الله يكثر خيرك كنزول من ميزانية أشغال العمومية مبلغ 100 مليون، وهذه 100 مليون نقول للمكتب الله يخليك 1/3 أنت أديها و2/3 اعطيها لإدارة المياه والغابات معناه اختيار إما أن المكتب سيقوم بإنجاز المشروع وبالتالي كونوا متأكدين كاين الزيادة في الماء وقلناها آنذاك في مناقشة الميزانية المتعلقة بالشؤون العامة قلناها للسيد الوزير، قلنا له، هل فعلا الحكومة تتكلم على عدم الزيادة في الضرائب؟ هل فعلا لم تكن الزيادات فيما يخص الماء والضوء والتليفون؟ لكن الزملاء - عقلوا على هذه - السنة المقبلة سنلتقي، ستعرفون أثمان جديدة ديال الماء، أثمان جديدة ديال الضوء، وما يتقال لنا شاي آودي راه ما كاين شاي الزيادة في الضرائب بل كاينة الزيادة في مسائل أخرى، فالملاحظة التي قدمت فقط لنثير انتباه السادة المستشارين، ولقاؤنا في السنة المقبلة. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

يمكن عرض المادة 45 على المجلس.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

المادة 46

هل من تدخل، يمكن عرض هذه المادة على المجلس

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

المادة 47

لم يرد بشأنها تعديل، هل من تدخل

أعرض المادة على المجلس

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

المادة 48

لم يرد بشأنها تعديل، يمكن أظن طرح هذه المادة على المجلس

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

المادة 49 :

لم يرد بشأنها تعديل، هل يمكن طرح هذه المادة على المجلس :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

المادة 50 :

لم يرد بشأنها تعديل، هل من تدخل أو ملاحظة أعرض المادة على المجلس :

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

المادة 51 :

لم يرد بشأنها تعديل

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

الباب الأول من القسم الثاني، أعتقد بأنه ليس فيه تدخل على الباب... حول الباب الأول من القسم الثاني.

إذا كان الأمر كذلك أعرضه على المجلس

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

حضرات السيدات والسادة،

نشرع الآن في التصويت على مواد الباب الثاني من القسم الثاني.

أحكام الدائمة

المادة 52 :

لم يرد بشأنها تعديل. الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

كذلك في إطار الوضوح من الأشياء المبهمة التي أتى بها مشروع القانون المالي.

قلت من المسائل المبهمة والغير الواضحة والغير الشفافة التي أتى بها مشروع القانون المالي في هاته المادة 52، فعند قراءتها بصفة متجردة، ماذا نعرف؟ فقط بأن بعض الموظفين لبعض الإدارات عند ولوجهم التقاعد، مناصبهم تبقى شاغرة وتستفيد منها الوزارة، هذا الذي نفهمه، لكن هناك أشياء أخرى داخل المادة 52، الأمر يتعلق بحذف جميع المناصب المالية الشاغرة نتيجة التقاعد حتى 30 شهر 6 سنة 98، معناه بمصادقتنا على المادة 52 نصادق على حذف جميع المناصب الشاغرة التي فرغت وأصحابها التحقوا بالتقاعد حتى 30 في شهر يونيه 98، كذلك نصادق وبصفة مستقبلية على جميع المناصب المالية التي ستصبح شاغرة خلال السنة المالية المقبلة والتي أصحابها التحقوا بالتقاعد، بالإضافة كذلك إلى حذف جميع المناصب الشاغرة خلال السنة التي أصحابها التحقوا بالتقاعد باستثناء بعض الادارات، هذه الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية التي حقيقة لم نفهمها ما معنى استثناء بعض الإدارات وبعض الوزارات دون الأخرى، أكيد أن الأمر يتعلق بقطاعات أمنية، بوزارة العدل إلى غير ذلك، فنحن مع الاقتراح، لكن لماذا هذا الاستثناء الحكومة ووزارة المالية بالأساس تعرف بالضبط جميع المناصب المالية التي ستكون شاغرة من هنا إلى سنة 2000 وما فوق، وبالتالي كان عليها، هذه المناصب الشاغرة التي ستفرغ - كان عليها أن تعوض الإدارات بمناصب جديدة، وبالتالي هذا الإجراء يشمل جميع الإدارات، لذلك فحتى ما بين الإدارات يقع نوع من.... لماذا هذا تركوه يوظف أطر جديدة في إطار المناصب جديدة وهذا لا، لذلك كنا نتمنى أن تتخذ الحكومة إجراء جذري، عدم تجديد المناصب التي كانت شاغرة والتي أصحابها التحقوا بالتقاعد، في المقابل الإدارات أو الوزارات التي أرادت الحكومة أن تدعمهم بمناصب جديدة، تجيبهم لنا من جديد. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

يمكن أعتقد عرض هذه المادة على المجلس

الموافقون : نفس العدد 128

المعارضون : نفس العدد 116

الممتنعون : نفس العدد 1

صادق المجلس بالأغلبية على المادة 52

المادة 53 :

لم يرد بشأنها تعديل. الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

أصوات من القاعة

بالإجماع

* السيد الرئيس :

أعرض المادة 53 على المجلس

صادق المجلس بالإجماع على المادة 53

المادة 54 :

لم يرد بشأنها تعديل. أعرضها على المجلس

الموافقون : الإجماع

صادق المجلس بالإجماع على المادة 54

المادة 55 :

وهي المادة أظن ما قبل الأخيرة، ليست قبل الأخيرة، ولكن هنالك تصويتات أجلت.

المادة 55 :

ورد بشأنها تعديل مشترك من فرق المعارضة.

مادة تتعلق بصندوق النهوض بتشغيل الشباب.

الكلمة للسيد المستشار عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

استغربنا عند إدراج الحكومة هذا التعديل على صندوق النهوض بتشغيل الشباب والذي جاء في المادة 55، وتساءلنا لماذا؟ الأمر فيما المادة 55 بسيطة، هناك صندوق النهوض بتشغيل الشباب، صندوق الذي أحدث داخل قبة البرلمان، الذي كان حوله الاجماع، الآمر بالصرف لهذا الصندوق هو السيد الوزير الأول، إلى حد الآن في الأعراف المتداولة السيد الوزير إما يباشر أعمال هذا الصندوق بصفة مباشرة كآمر بالصرف، أو عادة يفوض اختصاصه إلى وزراء آخرين كل واحد حسب القطاع الذي يشرف عليه، إما يفوض أو يعينه كآمر بالصرف مساعد، لذلك الإمكانية عند الحكومة وعند السيد الوزير الأول ليفوض اختصاصته أو يعين آمرين بالصرف في محله. لذلك تساءلنا لماذا أقحم المشرع في هذا الموضوع، والحكومة عندها الامكانيات، بدون أن تأتي عندنا، عندها امكانيات السيد الوزير الأول يفوض اختصاصاته أو يعين آمرين بالصرف مساعدين، وبالتالي بقينا نقول غير معقول، الحكومة بتقنيتها وبمؤهلاتها أكيد عندها نظرة أو عندها بعد وحقيقة اجتهدنا نحن كذلك ومشينا نبحث ماهو الغرض، هل فعلا هو التخفيف العبء على السيد الوزير وإعطاء الآمر بالصرف مباشرة لبعض الوزراء، أم الأمر يتعلق بشيء آخر، عند بحثنا للموضوع وأقولها لكم صراحة، وعند مراجعتنا للمادة 55 ومقارنتها مع النص الأصلي...

عند مقارنتنا للمشروع الذي أتت به الحكومة مع النص الأصلي، ماذا تبين؟ بأن سابقا كانوا هناك 7 قطاعات تدخل في إطار صندوق النهوض بتشغيل الشباب. النفقات المترتبة على الأعمال المتعلقة بهذا الصندوق تتعلق بما يلي :

تمويل نصيب الدولة فيما يتعلق بالقروض المشتركة التي تمنح للشباب الذي يريد إحداث مقاولته وهذا دائما كان من اختصاص وزير المالية وبقي في المشروع.

المقتضى الثاني هو المخصصات لصندوق الضمان أي المخصصات التي يخصصها صندوق الضمان لمؤسسة الائتمان التي تمنح القروض في إطار صندوق النهوض بتشغيل الشباب، القروض نعرفها، فيما يخص الشباب الذي يريد أن يعمل مقاولة، القروض

تمنحها له 2 ديال... كاينة الدولة عن طريق صندوق النهوض بتشغيل الشباب، وكاين الأبناك، الأبناك يضمنها هذا الصندوق، هذوا كذلك كانوا دائما من اختصاصات السيد وزير المالية وجددت كذلك.

فيما يخص الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة، لكن فيما يخص ما تبقى من المقتضيات أو التخصيصات، تخصص ثالث وهو شراء المحل والمنشآت اللازمة للنهوض بالأعمال المهنية وإيجارها وتجهيزها، الشباب الذي يريد أن يعمل مقاولة ويمشي ويشري أو يكري شي محل، الدولة في إطار التمويل تساعده هذا المقتضى دائما كان من اختصاص وزير التجارة والصناعة.

المقتضى الرابع، شراء وإيجار وتجهيز الأراضي المعدة، كان دائما وزير التجارة والصناعة هو الذي يباشر هذ العمل.

المقتضى الخامس، إعداد الأراضي الفلاحية وتجهيزها والمنشآت المائية الصغيرة والمتوسطة، هذا الاختصاص كان دائما يمارسه وزير الفلاحة في إطار التفويض من السيد الوزير الأول.

المقتضى الأخير، يتعلق بالنفقات الأخرى المرتبطة بالنهوض، هذا المقتضى دائما كان يتكلف به دائما في إطار التفويض من طرف السيد الوزير الأول للسيد وزير التكوين المهني.

المشروع الجديد التي أتت به الحكومة، المشروع هذه الاختصاصات بسبعة التي كانت في يد وزير المالية، وزير التجارة والصناعة، وزير الفلاحة ووزير التشغيل والتكوين المهني، هذه الاختصاصات بأربعة، وزيرين أقصيا ووزيرين استحوذوا على الكل، السيد وزير المالية احتفظ باختصاصاته، فيما يخص التمويل ومن حقه وهو المتخصص، أما ما تبقى التجارة، الفلاحة، التشغيل، التكوين المهني أعطوه لوزير آخر، لذلك نقول لا، هذا توزيع داخل الحكومة، يمكن يقولوا آودي المعارضة آش جابها للطريق، البرلمان كله واش من حقه، فعلا، إيلا الأغلبية ماشي من حقها، نحن كمعارضة، نحن مسؤولون على التضامن الحكومي، نحن مسؤولون، نحن مسؤولون على توزيع المهام داخل الحكومة، نحن مسؤولون كذلك على عدم تشتت أعضاء الحكومة، كل التشتت، كل انفجار، كل شيء حاجة وقعت لها انعكاسات على المعارضة.

لذلك، فالحكومة الحالية هي من نوع خاص، حكومة التناوب، سيدنا بغاها في هذا الشكل، وبغى التوزيع يبقى محترم داخل الوزارات، ما يستحوذ شاي وزير على اختصاصات وزارة أخرى، لذلك لم نأت بشيء جديد، مشينا في إطار الاختصاصات التي يخولها قانون صندوق النهوض بتشغيل الشباب، كل واحد في إطار اختصاصاته، وزير الفلاحة إلى السيد الوزير الأول ما بغاشاي هذا الاختصاص ديال الأمر بالصرف، الذي يجب أن يتكلف بالفلاحة هو وزير الفلاحة، الذي يتكلف بالتجارة هو وزير التجارة، الذي يتكلف بالتشغيل أو التكوين المهني هو وزير التشغيل، ولكن ما يجيبولنا شاي تعديل لماذا؟ باش على ظهر المشرع يتقال آودي ماشي احنا، راه غادي يتقال لنا غداً، ماشي احنا، هذا القانون راه أنتم عملتوه وهذا التوزيع أنتم عملتوه، وبالتالي نقول للحكومة آش بينك وبينا أن تأتي لنا بهذا الشيء، هذا موضوعك.

ثانيا، إذا كان توزيع، يجب أن يكون توزيع عادل على كافة أعضاء الحكومة. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

على عدم تعطيل الملفات المتعلقة بصندوق النهوض بتشغيل الشباب الذي نتمنى أنه يتطور ويلعب دوره نحن نعتقد بأنه هذا التعديل سيخلق مشكل كثير، ويعطل الأمور، احنا خصنا نمشيو بسرعة، ولذلك يكفي يعني الإفراط في عدد الوزارات التي سيكون عندها الحق بالأمر بالصرف هذا سيخلق مشاكل ويعطل، ولكن مع ذلك لابد من أن أنبه -السيد الرئيس- بأنه ما بين مختلف الوزارات، وخاصة الاقتصادية مثلا التجارة، مثلا الفلاحة التشغيل، التكوين، الصيد البحري... إلخ. ومع وزارة المالية، احنا راه تنعمل في تجانس مستمر وتنسيق مستمر، وبأن المشاريع التي تأتي من عندهم بالنسبة لصندوق النهوض بتشغيل الشباب، احنا ما يمكن لنا إلا نسرع باش تمشي إلى الأمام، ولذلك، لا يمكن إلا أن نقول بأننا غير متفقين مع التعديل. شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير.

ربما يمكن عرض هذا التعديل على المجلس.

الموافقون : 116

المعارضون : 128

الممتنعون : 1

رفض التعديل وأطرح على المجلس المادة 55 كما وردت في المشروع

الموافقون : 128

المعارضون : 116

الممتنعون : 1

صادق المجلس بالأغلبية على المادة 55

ونصل إلى المادة 56 التي لم يرد بشأنها تعديل أعرضها على المجلس.

الموافقون : 128

المعارضون : 116

الممتنعون : 1

صادق المجلس بالأغلبية

نصل إلى الباب الثاني من القسم الثاني، ليس فيه ملاحظة

أعرض هذا الباب، الباب الثاني من القسم الثاني على المجلس للتصويت

الموافقون : 128

المعارضون : 116

الممتنعون : 1

صادق المجلس بالأغلبية

حضرات السيدات والسادة

نعود الآن إلى الباب الثاني من القسم الأول وبالضبط إلى المادة 31 والجدول «أ»، ورد بشأنها تعديل مشترك من فرق المعارضة.

الكلمة لأحد السادة أصحاب التعديل الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

التعديل الذي نقدمه، هو تعديل بديل، تعديل الذي قدمناه أول أمس والمتعلق بإحداث رصيد لكهربة العالم القروي والذي مع الأسف الشديد أن الزملاء على الأقل 3/5 المتواجدة هنا والذين يمثلون الجماعات المحلية ولـ 1340 منهم هم جماعات قروية يعني يساندوا ذلك التعديل، لكن مع الأسف الشديد صوت عليه بالرفض من طرف الأغلبية. من جديد قلت أتينا بهذا التعديل الذي في الحقيقة هو كذلك ينبثق من خطاب الحكومة لا عند تقديم مشروع القانون المالي، ولا عند تقديم التصريح الحكومي من طرف السيد الوزير الأول.

التصريحات أو البيانات الحكومية فيما يخص الكهربة القروية دائما كانت تمشي في إطار الدفع بوثيرة الكهربة القروية، الوثيرة الحالية لاحظت بأن الحكومة غير... وثيرتها شيئا ما بطيئة، كذلك توجهات الحكومة تمشي فيما يخص تقليص الموعد الذي كان مضروبا لكهربة العالم القروي في حدود سنة 2010 بنسبة 80%، والذي هو متواجد في العرض الذي قدمه السيد وزير المالية والاقتصاد في قبة هذا البرلمان، والذي هو متواجد في صفحة 18.

تعديلنا قلت هو في نفس الشكل يتمشى في إطار ملاءمة الخطاب الحكومي مع الأرقام الواردة في مشروع القانون المالي، فمن جهة نطلب من المكتب الوطني للكهرباء يعجل بوثيرة الانجاز، تاريخ المضروب سنة 2010 بعيد، خصنا نقربه نسبة 80% للكهربة القروية في سنة 2010 قليلة، يجب أن نزيد فيها، في نفس الوقت نطلب من المكتب الوطني للكهرباء باش يقوم ببرنامج استثماري في حدود مبلغ 3 مليار و410 مليون وهذا الرقم هو المدلى به من طرف الحكومة، في هذا الوقت كله، كيجي مشروع القانون المالي ويفرض على المكتب الوطني للكهرباء، أقول ذعيرة، «ابروسي» ديال 50 مليار، تصوروا، آ الإخوان، مكتب وطني تفرض عليه من جهة يدفع للحكومة 50 مليار ليمول ميزانية الدولة، نطلب منه برنامج استثماري بـ 3 مليار و410 مليون يقوم بها، نطلب منه الآجال المحددة لكهربة 680، في 2010، يسبقها، نطلب منه 80% التي تعهد بها يزيد، وفي نفس الوقت نقول له خلص 500 مليار، فشيئين غير إما المكتب سيقوم ببرنامجه الاستثماري ديال 3 مليار 410 مليون، سيقوم بتسديد 500 مليار للدولة، ولكن في نفس الوقت سيراجع الأثمنة، وهنا كذلك كما قلت في الماء موعدنا السنة المقبلة إن شاء الله في جوان، وسنرى الأثمنة اعقلوا على الأثمنة ديال دابا، أو المكتب سيكون عاجزاً على إنجاز برنامجه، وبالتالي سيحتفظ بكلفته أي بتسعيرة الضوء، لذلك نطلب من الحكومة في إطار دعم هذه المؤسسة، هذه 500 مليون درهم حيدها للمكتب، عندنا تعويض، وسنأتي له نفس الاقتراح تقدمنا به فيما يخص اتصالات المغرب، التي هي كذلك مفروض عليها في الضريبة الأولى أو الذعيرة الأولى ديال احتلال أملاك الدولة 100 مليون درهم، مفروض عليها كذلك ذعيرة أخرى حول عوائد المساهمة في الدولة 500 مليون درهم، مفروض عليها كذلك وللمرة الثالثة ذعيرة ثالثة و«ابروسي ثالثا»، في حدود 655 مليون درهم حول عوائد الاحتكار، في هذا كله ونطلب من اتصالات المغرب باش عدد المشاركين الذي هو حاليا وهذه الأرقام ديال الحكومة هو مليون و374.967 في 30 مليون نسمة أعباد الله في المغرب، يا الله مليون و300 الذين لهم التليفون، نسبة التغطية والتي جاءت في الوثائق التي أدلت بها الحكومة، الكثافة الهاتفية الوطنية 5%، في هذا الوقت هذا بالذات الحكومة أعلنت أن هناك منافس آخر سيدخل ينافس اتصالات المغرب، في هذا الوقت نقول لاتصالات المغرب هي كذلك أجْبْدي 500 مليون 50 مليار واعطيها للدولة باش تدعمي بها

ميزانيتك فكنقول هذا شيء غريب، وهذا شيء ثقيل، التليفون شيئين غير إما التليفون لم ينخفض، تليفون المغرب غالي نعم، لم يقدر أحد أن يدخله، وبالتالي نحن الذين سندفع هذه 500 مليون، والا الدولة تدير مجهودها وتعفي اتصالات المغرب على الأقل خلال هذه السنة، البديل، من طبيعة الحال الحكومة ستقول لك أودي خفضتم 500 مليون للمكتب الوطني للكهرباء، خفضتم 500 مليون لاتصالات المغرب، البديل هو الخوصصة، وهنا أريد أن أثير موضوع الخوصصة، مع الأسف الشديد لا عند مناقشة الموضوع على مستوى لجنة المالية فيما يخص المبلغ المحدد ديال 2 مليار أو مناقشة الموضوع مع السيد الوزير المنتدب الوزير المكلف بالقطاع العام والخوصصة لمسنا لا خلال المناقشة ولا بالأساس خلال التصريحات السابقة أما في الإذاعة والتليفزيون وبالأساس في العديد من الجرائد التي لها صبغة اقتصادية، الحكومة لها موقف من الخوصصة، مبلغ 2 مليار درهم نعتبره مبلغ متواضع بالمقارنة مع الملفات المتواجدة، مبلغ 2 مليار معناه أن الحكومة تبين وبوضوح أن لها موقف فيما يخص الخوصصة، نحن متفقين معها، لكن كنا نتمنى أن الحكومة في إطار مشروع القانون المالي أو في إطار مشروع موازي تجيب لنا النظرة الجديدة ديالها ديال الخوصصة، ما تجي شاي وتقول لنا أودي فقط، ياله 2 مليار الذي سندخلها وتسكت، أغرب من هذا القانون المتعلق بالخوصصة، والسيد وزير المالية أكده والسيد الوزير المكلف بالقطاع العام والخوصصة أكده من جديد، قانون الخوصصة سينتهي يوم 31 من هذه السنة، وبالتالي من الآن شهرين لم نقدر أن نخوصص ولا والو.

فلذلك طالبنا من الحكومة أن تكون موضوعية فيما يخص تقديراتها عوض 2 مليار، المبلغ الذي نظن بأنه سيكون وبسهولة هو 3 مليار، المليار الإضافي هو الذي سيعوض 500 مليون ديال اتصالات المغرب، و500 مليون ديال المكتب الوطني للكهربة. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير المالية والاقتصاد :

السيد الرئيس،

حول هذا الموضوع، كانت عدة مرات مساءلات وعدة مرات تدخلت وأجبت، والآن من جديد سأعيد ما قلته وإن كان بتركيز.

أولا لا خوف أبداً على المؤسسات العمومية خاصة المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني لاتصالات المغرب، وضعيتهم المالية الحمد لله مزيانة والبرامج الاستثمارية ديالهم مزيانة، وفي هذا الإطار اتفقنا معهم باش يدير اقتطاعات طبيعة اللي خصهم يصاوب للدولة باعتبارها المالك الوحيد، وباعتبار لم ننسى بأن الدولة تتحمل عبء ديون العديد من المؤسسات العمومية ومنهم هذه المؤسستين.

إذن، لا خوف، وسيمكن يلعب هذا الدور في تمويل الميزانية بدون أن يضر ذلك برامج عملهم خاصة في العالم القروي، بالنسبة خاصة للمكتب الوطني للكهرباء، أما بالنسبة للموارد الخوصصة، فعدة مرات قلنا بأن الرقم الذي قدمناه هو رقم تقدير واقعي، حتى الحكومة السابقة والقانون المالي السابق الذي كان مقرر هو 4 مليار ما وصلنا إلى تطبيقه هو 1,2 مليار، أين هو الفرق، ياك كانوا كاملين مع الخوصصة تماما، أيوه آش درنا أين هو الفرق، خصنا نكون واقعيين ونعرف بأنه على أي حال وخاصة أنه كما قال السيد المستشار إن حتى قانون الخوصصة سيتوقف في ديسمبر، لكن ليس معنى هذا أنه سيتوقف عملية الخوصصة، إنما عملية الخوصصة في منظور الحكومة غير مرتبطة بمنظور ضيق ومالي، هي مرتبطة بالأساس بنوع من الواقعية بتوظيف الخوصصة إذا كانت هناك خوصصة بطبيعة الحال، من أجل تحسين تدبير الاقتصاد الوطني، وهذا ممكن بطبيعة الحال، فلذلك احنا لهذه الاعتبارات نعتبر بأن هذا التعديل ليس له أسس مع احترامنا لأصحابه، ولا يمكنه أن نتفق عليه. شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير.

الكلمة للمستشار السيد المكاوي... آه، الكنفاوي.

* المستشار السيد الكنفاوي :

شكراً السيد الرئيس،

تدخلي تقني محض، وتدعيما وتتميما لما قاله السيد الوزير في هذه النقطة، أشير فقط على القانون التنظيمي القديم بتاريخ 72 والقانون التنظيمي الجديد الذي صادقنا عليه مدة هذه بضعة أيام، يوضح شيئين :

1) أن موارد الدولة محصورة ومنها موارد استغلالات الدولة.

2) وصادقنا أيضا كما يوجد ذلك في القانون التنظيمي 72، على أن هناك يجب أن تدخل كل مداخيل الدولة إلى صندوق الخزينة العامة، وأن تضع الميزانية العامة أيضا كل نفقات الدولة. فكان علينا أن

نطالب أكثر من هذا بأن هذه المؤسسات العمومية التي أعطت هذه السنة للميزانية العامة بعض أرباحها، كان من الممكن وكان من الضروري أن نطالب أكثر من هذا باش تعطي جميع أرباحها للدولة، والدولة فيما بعد تعطيها الامدادات اللازمة لتكون هناك شفافية وليكون هناك احترام للقانون التنظيمي القديم والقانون التنظيمي الذي صادقنا عليه. فأظن أن هناك مشكل تطبيق القانون واحترام القانون التنظيمي الذي صادقنا عليه، ولهذا أظن أن هذا التعديل المقدم في هذا الميدان فنحن ضده. شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

نكتفي بهذه الحصة، وأعرض التعديل إذا وافقتم، أعرضه على المجلس.

الموافقون : 116

المعارضون : 128

الممتنعون : 1

رفض التعديل، ونعرض المادة 31 على المجلس كما جاءت في المشروع.

الموافقون : 128

المعارضون : 116

الممتنعون : 1

صادق المجلس بالأغلبية على المادة 31 نصل الآن إلى الجدول «أ» المضاف إلى مشروع القانون المالي. هل من ملاحظة حول جدول «أ» بدون ملاحظة أعرضه على المجلس.

الموافقون : 128

المعارضون : 116

الممتنعون : 1

صادق المجلس على الجدول «أ»

نصل الآن إلى الباب الثاني من القسم الأول برمته هل يمكن طرحه على المجلس.

أعرضه على المجلس

الموافقون : نفس العدد 128

المعارضون : 116

الممتنعون : 1

صادق المجلس بالأغلبية على الباب الثاني من القسم الأول برمته.

أعرضه القسم الأول برمته للتصويت، برمته لأننا أضفنا المادة 31

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية

أعرض القسم الثاني برمته للتصويت.

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية على القسم الثاني برمته، نصل الآن إلى آخر تصويت.

التصويت على مشروع القانون المالي رقم 12-98 للسنة المالية 98-99 برمته.

أعرض المشروع برمته على المجلس

الموافقون : نفس العدد 128

المعارضون : نفس العدد 116

الممتنعون : نفس العدد 1

صادق مجلس المستشارين على مشروع القانون المالي بموافقة 128 ومعارضة 116 وامتناع مستشار واحد.

تصفيقات.

شكراً للسادة والسيدات المستشارين، ربحا للوقت أقترح عليكم أن نباشر فوراً عملية تفسير التصويت، قبلها أفتح قوس لأقول بأن بالنسبة لهذا الأسبوع كان العمل متواصل ليل، نهار، والحمد لله أنهينا العمل رغم ما قيل وكتب ونشر في وقت قياسي، ولكن ابتداءاً من الأسبوع المقبل بحول الله سنستأنف العمل وسنعمل بالتوقيت العادي، وأول لقاء سيكون لنا بحول الله يوم الثلاثاء في الوقت المعتاد، في نطاق الأسئلة الشفوية من الساعة الثالثة إلى الساعة السادسة زوالا مع الحصة العادية المخصصة لكل فريق، وعملا بعملية التناوب عن الرئاسة فبالنسبة للحصة المقبلة سيكون السيد نائب الرئيس ناجم أبا عقيل هو الذي سيتولى رئاسة هذه الجلسة، لا، القضية عملية جداً، أطلب من السادة رؤساء الفرق أن يجتمعوا معه فور رفع هذه الجلسة لاختيار

الأسئلة التي ستكون موضوع هذه الجلسة حتى يتمكن المكتب، مكتب مجلس المستشارين في اجتماعه المعتاد صبيحة يوم الاثنين من إقرار اللائحة النهائية.

على هذا الأساس أرجع لتفسير التصويت.

أمامنا 12 تدخل، القانون الداخلي 10 دقائق، عملية حسابية 12 تدخل، 10 دقائق هي ساعتين، أظن بأننا سننهي في ساعة متأخرة، فرجائي، ولكن بطبيعة الحال السادة المتدخلين هم أحرار، رجائي التركيز جهد المستطاع ونتمنى أن تكون التدخلات في مدة أقل من 10 دقائق هذا هو المقصود.

نقطة نظام ستضيع لنا، نحن نريد ربح الوقت تفضلوا آ السي المستشار السيد عبد الحق المكينسي... آه، عبد الإله المكينسي.

* المستشار السيد عبد الإله المكينسي :

أنا أقترح بأنه يكون تدخل وحيد من فرق المعارضة وتدخل وحيد من فرق الأغلبية.

* السيد الرئيس :

لقد طرحناها ولم تقبل، أعطي الكلمة...

السادة المستشارين،

لم ترفع الجلسة بعد، أطلب منكم الانضباط - حضرة السادة أعطي الكلمة للمستشار السيد أحمد الشرقاوي باسم فريق التجمع الوطني للأحرار. فليتفضل.

* المستشار السيد أحمد الشرقاوي :

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

حضرات السادة الوزراء والمستشارين المحترمين،

أيها السادة،

إن مسيرة الأمم والشعوب وهي تشق خطواتها الثابتة نحو مدارج التقدم والرقي، تزداد صموداً وإصراراً كلما تفتقت عبقرية روادها وتفجرت طاقات أفرادها وتعبئت امكانات فاعليها داخل مناخ سليم تسود فيه الحرية والتفتح على الديمقراطية، وتنصهر فيه القوى الحية وتتفاعل ايجابيا فيما بين مكوناتها لتصبح ملتقة كرجل واحد حول كل ما يخدم المصالح العليا للبلاد ويدعمها، حتى وإن اختلفت في اتخاذ المواقف وتباينت في تحديد الرؤى، وفي هذا الإطار يجدر بنا جميعا أن نستحضر التوجيهات السديدة الواردة في الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش يوم 3 مارس 1981، لنستلهم من تلك التوجيهات أغلى الدلالات وأعمق العبر، حيث قال جلالته : «إن أمتنا والحمد لله هي مرصوصة الصف، وثيقة البنيان، تمضي في الطريق اللاحد والمحجة البيضاء والمسلك القويم، لا يعتريها ضعف ولا ينتابها كلل، لأنها مطمئنة إلى مقاصدها وغاياتها ومعتزة بقيمها الحضارية التي جعلت منها على مدى العصور أمة متميزة الذات، واضحة الشخصية حاملة عبر التاريخ لرسالة الأمن والسلام، والمحبة والوئام، لقد حباها الله من الشمائل والفضائل ومن القوة الكامنة في طوايا نفوس أبنائها ما أتاح لها تذليل العقبات وقهر الخطوب والملمات، فليس لنا من وسيلة تساعد على الإسراع في السير وتحقيق الخير وامتلاك ناصية الازدهار والارتقاء سوى الوفاء لأعرافنا وأخلاقنا والإخلاص للمبادئ والمثل التي تلقيناها من كتاب الله العزيز وسنة نبيه الغراء والاستمساك بالعروة الوثقى التي تؤلف القلوب وتجمد العزائم وتنير سبيل النجاح» -انتهى كلام جلالة الملك- وإذا أمعنا التأمل في الاختيار الديمقراطي الذي ارتضته بلادنا لنفسها بفضل القيادة الحكيمة لجلالة الملك الهمام منهجا وممارسة وسلوكا في العمل، وجدنا أن هذا الاختيار يملي علينا بما يختزنه من قيم نبيلة ومثل رفيعة أن نتحلى بأكبر قدر من المسؤولية، والتواضع في إبداء الرأي والنزاهة الفكرية، ونحن ندبر شؤوننا ونرعى أمورنا.

إن عهداً كان فيه التصادم المذهبي على أشده قد ولى وأدبر، والشرق والغرب لم يعود سوى موقعين جغرافيين متقاربين، طالما أن جدار برلين قد سقط، وما دامت هموم والمشاكل مشتركة، الكل يتطلع إلى قرن جديد سيحفل بتحديات واكراهات جديدة، تنضاف إلى تراكمات من الماضي لا ينبغي إغفالها ولا تغاظي عنها، الكل يبحث عن الوصفات الدقيقة التي سينتعش بها الجسد العالمي المتخم بالصراعات والتراقدات حتى يستمد منها عافيته ليصبح متوفراً على القوة والمناعة، وهو يواجه متطلبات التأهيل والاستحقاق للعيش في ظل العولمة وخلق مناطق التبادل الحر، ونبذ الحدود الاقتصادية والمالية الفاصلة حتى الآن بين أغنياء العالم وفقرائه.

السيد الرئيس

حضرات السادة،

نحن في المغرب نقف على عتبة هذا التحول الحضاري والتاريخي الذي يحتم علينا أن نعدل حساباته ونتلمس مؤشراته حتى نكون قادرين على التنافس وتطوير اللازم لعوامل الانتاج وأن ينعكس كل تفكير في هذا الاتجاه وبالملموس على مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وعدت الحكومة بعرضه على أنظار مجلسنا الموقر في

شهر ماي من السنة القادمة وقبل ذلك نستطيع القول، إن القانون المالي لسنة 98-99 الذي حاز على ثقة البرلمان فيه، يعتبر تمهيداً عمليا ومحطة انتقالية، أخيرة توفر عدداً من الشروط الضرورية للدخول في المرحلة اللاحقة براس شامخ وثقة في النفس، وإذا كنا في التجمع الوطني للأحرار نساند هذا القانون، فلأنه إضافة إلى جملة من مزاياه وايجابياته، قد استجاب لمبادئ والأهداف التي ناضلنا في سبيلها لكوننا رفعنا لواء الدفاع من أجل الديمقراطية المجتمعية وإقرار مجتمع تحفظ فيه للإنسان المغربي كرامته وتلبى حقوقه، مجتمع متمسك بالملكية الدستورية ومتشبث بهويته الإسلامية والوطنية الأصلية، وحتى تجلى... وقد تجلى ذلك في المسلسل الذي انطلق بالمضمون التصريح الحكومي وتواصل من خلال القانون المالي الذي بين أيدينا، وكان لفريقنا في مجلس المستشارين اسهامه الفعال في النقاش المفتوح والمثمر الذي ميز أشغال اللجان الدائمة حيث اتسمت ملاحظاتنا واقتراحنا بالموضوعية والملامسة المباشرة لما يكرس الجدوى من العمل التشريعي المنبني أساسا على الحوار الديمقراطي البناء، وكان لإسهامنا الايجابي هذا صداه البالغ وأثره العميق في الوصول إلى الخلاصات والاستنتاجات التي أصبح في ضوئها القانون المالي بالصيغة التي هو عليها لحظة التصويت عليه وما كنا لنصوت لصالحه اعتباراً لواجب التضامن الحكومي فقط، بل لأنه بالفعل فتح الباب أمام تكييف عقلاني وترشيد المسؤول للموارد البشرية والطبيعية التي تزخر بها البلاد، ولأنه بث الشعور بالتفاؤل والانفراج لدى الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، وجعلهم مطمئنين على إمكانية الخروج من الظروف الصعبة التي أصبح الجميع مقتنعا بأننا لا ننفرد بالمعاناة منها حتى تضطلع بوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي وقت تتفشى فيه البطالة وخاصة بطالة الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا وتتقلص القدرة الشرائية لفئة عريضة من سكان وخاصة في العالم القروي، وتعاني فيه السوق الداخلية من قلة الحركة والرواج.

السيد الرئيس،

حضرات السادة،

لقد صوتنا لفائدة القانون المالي الجديد ونحن موقنون بأنه قانون رؤوف وطموح، قانون يسعى إلى التخفيف من العجز الاجتماعي بمختلف صوره، ويقلص من الضغط الذي لا تحمد عقباه عندما يكبل السواعد ويحبط الإرادات ويحد من القدرات، قانون يرى أن الترقية الاجتماعية تتطلب تزود بالماء الشروب والكهرباء والربط بقنوات التطهير، والتوفر على السكن اللائق وطرق المواصلات ووسائل الاتصال وضمان الخدمات الصحية الأساسية وتعميم التعليم الأساسي ومكافحة الأمية، قانون ينيط بالجهة دورها الطبيعي في عملية التنمية المتكاملة في الوقت الذي لا يستثني فيه الدور الموازي الذي تقوم به الجماعات المحلية والغرف المهنية وفعالية المجتمع المدني في نفس العملية عن طريق الشراكة أو الاضطلاع المباشر، قانون ينص على مبادرة الخلاقة في نطاق استراتيجية وطنية لمحاربة الفقر، تطوق خلق مناصب الشغل من خلال جعل القطاع الخاص يلتزم بواجب المواطنة ويترجم إيمانه بخيار التضامن الاجتماعي وكلنا نذكر المكانة الذي وضع فيها جلالة الملك حفظه الله قضية التشغيل حينما اعتبرها في خطابه لعيد الشباب هذه السنة القضية الوطنية الثانية في سلم الأولويات بعد قضية استكمال الوحدة الترابية للمملكة، ثم إننا أمام قانون جدير بالتصويت لفائدته، حين يراعي بجد ومسؤولية ضرورة الارتقاء بأقاليم الشمال عن طريق تنميتها اقتصاديا واجتماعيا لتكون بحق مرآة ناصعة لبلادنا في الحوض المتوسطي ونموذجا لإقلاع متوازن يقوم على شراكة حقيقية يساهم فيها الاتحاد الأوربي إلى جانب أطراف دولية أخرى مهتمة بتوسيع آفاق التعاون العمودي، الذي يعني ربط الجسور بين الشمال والجنوب، على قواعد المصالح المشتركة والتقدير المتبادل، كما أن هذا القانون قد فسح المجال للتحكم في التوازنات الكبرى ليس على أساس تقويم المالية العمومية حسب الضوابط المحاسبية التقنية، بل لأنه يروم خلق علاقات عضوية تفاعلية بين بنية الميزانية ومعدل النمو المراد له أن يرتفع باستمرار، علما بأن نفقات التسيير تلتهم 53% من هذه البنية والمديونية تقتطع أكثر من الثلث، وهو ما يخلف إمكانات محدودة لا تفي بتغطية نفقات التجهيز.

إن هذا التحكم سينجم عنه حسن تدبير المديونية الخارجية للبلاد، إجراء مفاوضات متعددة الاتجاهات ترمي إلى تحويل عدد من الديون إلى الاستثمارات وإنشاء آليات الاستقطاب للاستثمارات الأجنبية بما يحقق تحريك عجلة التشغيل ونقل التكنولوجية وبالتالي إنجاز الشراكة تتكافؤ فيها فرص الأطراف عند جني ثمارها والاستفادة من نتائجها.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

نسجل بكامل الاعتزاز أن حكومة صاحب الجلالة قد تجاوبت مشكورة مع كل التعديلات التي رأت فيها دعما وتعزيزاً للأبعاد الثلاث التي انطوى عليها المشروع عند تقديمه وهي البعد التنموي والبعد الاجتماعي والبعد التوازني، وإيمانا منا بأن باب الاجتهاد والنصح مفتوح وأن إشراك الجميع في الإعداد لصنع القرار يؤدي في كل

الأحوال وفي النهاية إلى صياغة القرار الجيد الذي يحظى بالبرمجة وبالأحرى تفهم الجميع، ومهما كانت طموحاتنا كبيرة وآمالنا أكبر فإن أحداً منا لا يملك العصى السحرية ليدرك كلما يرغب فيه من خير ونماء وصلاح وبناءً لهذا الوطن الغالي الذي كافح أجدادنا وآباؤنا من أجل الرفع من شأنه والسمو بمركزه، إذ لاحد للكمال ولا نهاية للفضيلة، وعلى المرء كما قال أحد الحكماء أن يتصرف بالحكمة في حدود ما لديه ليدرك ملئ يديه، إن غاياتنا تتمثل في إشاعة جو الثقة والطمأنينة بدل الشعور بالاحباط والتردد والانهزامية، فأمامنا حتمية ولوج فضاء ماكرواقتصادي، يتسم بالرحابة والخصوبة ليستوعب حاجياتنا ويستجيب لموقعنا على تجاوز كل المعوقات التي تحول دون احتلالها لموقعنا البارز في مصاف الدول الناهضة والرهانات القديمة.

ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا صدق الله العظيم، والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

رجائي مرة أخرى التزام بالحصة على الأقل الالتزام بها، أما إذا كان أقل فأحسن.

الكلمة للمستشار السيد المهدي الطنجي عن فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

آه، عفواً، دقيقة من فضلكم، يعني متبعين الترتيب، الكلمة للمستشار السيد محمد أوخيار باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تفضلوا.

* المستشار السيد محمد أوخيار :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية تفسير تصويتنا على مشروع القانون المالي تمشيا مع توجهاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانطلاقا من موقفنا من التصويت على الميزانية في أشغال اللجان، وانطلاقا كذلك من موقع الحزب في الوسط الديمقراطي الاجتماعي بناءً على نتائج الانتخابات الجماعية والتشريعية ومن موقعنا كذلك من المعارضة الوطنية البناءة، لقد حاولنا من خلال دراسة هذا القانون من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وبعده التنموي، وأثره على الحياة المعيشية للمواطنين، آخذين بعين الاعتبار الظرفية التي أعد فيها هذا القانون ومختلف الاكراهات التي تطبع حياتنا الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد صوتنا بالرفض على مشروع القانون المالي لهذه السنة لأنه لا يتضمن آليات التغيير الذي بشرتنا به الحكومة في برنامجها ولا يستجيب للآمال العريضة التي يعلقها عليه الشعب المغربي، بصفة عامة والشباب العاطل حاملي الشهادات بصفة خاصة في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة على أنه قانون انتقالي مرسوم بطابع الانتظارية والتردد. وهذا الطابع الذي تتمسك به الحكومة لايجد مبرره في الأوضاع الاقتصادية والعالمية التي عرفت تحسنا ملموسا، كما لا يجد مبرره في الأوضاع الاقتصادية الوطنية التي عرفت كذلك نمواً ملحوظاً بفضل النتائج الايجابية للسنة الفلاحية والتحسن على مستوى عائدات الفوسفاط والنسيج والسياحة والاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى عائدات عمالنا بالخارج.

إن السياسة المالية المتبعة حاليا لا تتعارض ولا تختلف عما كان سابقا، خاصة وأن مبلغ الاستثمار لم يتغير إذ بقيت الحالة كما هي عليه، وقد انطوى هذا المشروع على مقاربة سياسية ليبيرالية تحل بعض المشاكل التي تعوق التنمية. كما أن هذا القانون لا يمكنه تحقيق الاصلاحات المنشودة أو تلبية حاجيات المواطنين كإصلاح الإدارة والعدل وتحقيق النمو وإحداث مناصب الشغل وتأهيل تنافسية الاقتصاد والتحكم في التوازنات وإصلاح النظام البنكي والمالي وتسهيل حصول المقاولات على موارد تمويل متنوعة بشروط مشجعة والسكن الاجتماعي إلى غير ذلك، فغداة مناقشتنا للتصريح الحكومي أعلنا كحزب يتموقع في الوسط عن موقفنا حتى نعطي فرصة للحكومة لتعكس ما تضمنه هذا التصريح في الواقع الملموس، إلا أننا تأكدنا بأن ذلك التصريح كان عبارة عن نوايا وتصورات للتغيير لايمكن ترجمتها على أرض الواقع خاصة في ميدان التشغيل وتوظيف حاملي الشهادات الجامعية العليا باعتباره الموضوع الأساسي الذي يشغل بال الرأي العام الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

إن القانون المالي لم يتعامل مع بعض القطاعات التي انتظرها الفاعلون الاقتصاديون ببالغ الصبر لمعرفة توجه الحكومة بخصوصها، لكنهم أحبطوا حينما تبين لهم أن الاجراءات التي تضمنها مغلفة بطابع الترددية واللاجدوى وعلى سبيل المثال لا الحصر التدابير الجبائية التي

قدمت في شكل إعفاء محتشم يهدف خلق شروط إقلاع المقاولة وانعاشها، ولكنها في حقيقة الأمر ترمي إلى إثقال كاهلها، ستكون نتيجته القوية على المقاولة لأنه التكلفة الاجمالية لهذه العملية باهضة جداً وتشتمل بالإضافة إلى سعرها الإضافي المطبق على رقم المعاملات تنازلات إضافية، كما أنه يقلص في البنيات التحتية لبعض الوزارات الأساسية كالتجهيز والفلاحة والعدل والداخلية، وهو أمر بقدر ما سيعطل عملية تحريك دواليب هذه الوزارة وشروط التعبئة للتنمية المنتظرة، فإنه سيؤدي إلى تكريس الانسجام الحكومي، كما أن الحكومة انصاعت في هذا القانون بتوجيهات صندوق النقد الدولي ونسيت كل وعودها الاجتماعية سواء فيما يتعلق بفرص الشغل أو بالأجور أو بالسكن الاجتماعي أو بالعالم القروي والمناطق النائية خاصة المناطق الشمالية التي احتلت مكانة الصدارة في العمل الحكومي إلى غير ذلك من المواضيع التي تأخذ باهتمام المواطنين، وقد تقدمنا في فريقنا بتعديلات نطمح من ورائها إلى تحسين أوضاع الفئات المستضعفة من الشعب وضمان العيش الكريم لهم وتشجيع السكن الاجتماعي ودعم الجهات انسجاما مع إرادة جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله في تثبيت دعائم اللامركزية.

لقد مارسنا خلال أشغال هذه الدورة معارضة بناءة في تعاملنا مع هذا القانون، وأبرزنا سواء في تدخلاتنا العامة أو في تدخلاتنا القطاعية ما رأيناه صائبا لتحقيق التغيير الذي يثوق إليه الجميع وخاصة إصلاح الإدارة والعدل، وآليات الاستثمار والتنمية والتشغيل حتى يساهم كل قطاع حكومي على حدة في عملية الشمولية للتنمية الاقتصادية في إطار خطة محكمة وذات استراتيجية ملموسة من حيث الوسائل والمدة الزمنية بغية القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية تمشيا مع مبادئنا الوسطية التي ترتكز على مقدساتنا وأصالتنا في جو من الحوار الديمقراطي بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية.

وفي إطار الاحترام المتبادل من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسير بالديمقراطية الحسنية إلى الأمام خدمة لمصالح البلاد العليا ولمصالح المواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا القانون لم يأخذ كذلك بعين الاعتبار تساؤلاتنا واستفهاماتنا التي أدلينا بها في مناقشة التصريح الحكومي كما أن الحكومة لم تترجم بالملموس مختلف الانشغالات التي عبرنا عنها والتي عبرت عنها مختلف الهيآت السياسية والنقابية والفعالية الاقتصادية والشرائح الاجتماعية، إننا كوسط ديمقراطي اجتماعي نتمن المجهودات التي حققها المغرب في كل الميادين بفضل حنكة وتبصر وبعد نظر جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، ونتمنى أن تكون هذه الحكومة في مستوى تطلعات الشعب المغربي حتى نكون جميعا عند حسن ظن ملكنا الهمام جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد المهدي الطنجي باسم الفريق الديمقراطي والعمل، فليتفضل.

* المستشار السيد المهدي الطنجي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

باسم الفريق الديمقراطي والعمل، أتناول الكلمة في إطار تفسير التصويت على القانون المالي برسم السنة المالية 99/98.

وإن رفضنا لهذا القانون وعدم تعاملنا مع مقتضياته بالايجاب ينطلق أولا من كونه قانون قديم - جديد، احتكم في شكله ومضمونه إلى الانتقالية والانتظارية وحاولت الحكومة تمييزه عن القوانين الأخرى بارفاقه بمجموعة من المسكنات والمهدئات أصبغت عليها الطابع الاقتصادي والمالي، وأنه لا ينبغي أن يفهم من مواقفنا من هذه المسكنات أنه موقف سلبي كلاسيكي، وإنما هو موقف نابع من كونها لم تحدث أي تغيير جوهري في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا.

رفضنا هذا القانون المالي لكون الحكومة ترى في العديد من الأمور وأولها إحالة المشروع القانون التنظيمي للمالية على البرلمان موازاة مع مشروع القانون المالي الشيء الذي أثار إشكالية عدم تدبير الزمن القانوني والسياسي للبلاد، اختلاط هذه الأوراق أمر طبيعي بحكم المعارضة السابقة، كانت لا تملك من المؤهلات إلا التنظير السياسي، ولم تكن لها رؤيا مالية واقتصادية واجتماعية وواقعية إزاء التوازنات المالية وانعاش الاستثمار والتشغيل وتنمية العالم القروي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.

رفضنا هذا القانون المالي باعتباره قانونا ماليا التجأ إلى سياسة ترقيعية في مجال التوازنات المالية، فهل اعفاءات الضريبية واللجوء

إلى موارد المؤسسات العمومية هي القاعدة الأساسية للحفاظ على التوازنات المالية؟ وهل ضبابية إصلاح بعض مقتضيات المدونة الجمارك والمساهمة الابرائية للمقاولات من شأنها أن تضمن الاستقرار في موارد الدولة وتمنيعها ضد المديونية الخارجية والداخلية وتحديات العصرنة والعولمة، وكلها اجراءات تعاملنا معها في فريقنا بحسن نية، لكن اتضح لنا أنها اجراءات لا تعكس بعمق مواقف المعارضة السابقة التي كانت تقر بأن التعامل مع المؤسسات المالية الأجنبية أمر من شأنه أن يكرس تخلف بلادنا اقتصاديا واجتماعيا وماليا.

رفضنا هذا القانون المالي، لأنه تعامل مع مسألة الاستثمار بنوع من الإقصاء والتهميش للمقاولات الصغرى والمتوسطة، عكس ما ادعته الحكومة أثناء تقديمها للمشروع القانون المالي أمام البرلمان، حيث أكد وزير الاقتصاد والمالية أن الاجراءات التي اتخذت في هذا الشأن تعيد الثقة لدى المستثمرين وتنعش الحياة الاقتصادية ببلادنا.

رفضنا هذا القانون، لأنه غيب أكبر ظاهرة يعاني منها المجتمع المغربي، وهي ظاهرة البطالة، فماذا اقترح القانون المالي على البرلمان لحل إشكالية حاملي الشهادات العليا، وخريجي المعاهد، وماهو موقفه من الاعتصام المرابط أمام مقر البرلمان وبعض الوزارات الأخرى، منذ فترة زمنية طويلة، فهل احداث 12.000 منصب شغل والتي تضمنتها مذكرة تقديم فقط في ظل الاعداد الهائلة المتزايدة من الخريجين تجسد بالفعل مواقف المعارضة السابقة الأغلبية العددية الحالية؟

رفضنا هذا القانون، لأنه تضمن في ذيباجته أن من الأول الأولويات لبناء أرضية اقتصادية واجتماعية صلبة رهينة بتطوير القطاع الفلاحي وتحسين وضعية العالم القروي، لكن مقتضيات القانون المالي اتجهت عكس ذلك، بل سجلت تراجعات خطيرة اتجاه العالم القروي، وما يكشف حقيقة هذا الوضع هو تراجع حجم ميزانية الفلاحة والتنمية القروية وميزانية وزارة التجهيز باعتبارهما مصدر الاقلاع الاقتصادي والاجتماعي بالعالم القروي، وباعتبارهما يتقاطعان مع جميع المرافق الاجتماعية الأخرى كالصحة والتعليم والماء الصالح للشرب والطرق إلى غير ذلك، هذه المرافق التي لم نلمس من خلال الميزانيات المرصدة لها أي تحسن أو تغيير، بل سجلنا الاستمرارية إن لم نقل تراجعا في هذا المجال، تجاه العالم القروي، هذا الأخير الذي يجسد محوراً أساسيا في التنمية الشمولية.

وبصفة عامة رفضنا هذه الميزانية ليس لكوننا في موقع المعارضة أو نريد إفشال تجربة التناوب كما تدعي الصحف الموالية للحكومة، وإنما رفضناها انطلاقا من مواقفنا الثابتة إزاء مجموعة من القضايا التي تم تغييبها في القانون المالي، وحاولنا تداركها من خلال التعديلات التي اقترحناها في فرق المعارضة، لكن الحكومة ارتأت رفضها متسترة وراء قناع الحفاظ على التوازنات المالية وشكراً السيد الرئيس، والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد أحمد البنا باسم فريق الاتحاد الدستوري. فليتفضل.

* المستشار السيد أحمد البنا :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

أتدخل اليوم باسم الفريق الاتحاد الدستوري في إطار تفسير التصويت على القانون المالي.

لقد صوتنا برفض هذه الميزانية لأسباب رأينا أنها وجيهة، بالرغم من أن هذه الميزانية تنهل من توجهاتنا العامة من اختياراتنا الليبيرالية، وتمثل استمراراً لنهجنا وإرثنا، هذا الإرث الذي يروق للكثير ممن هم في الحكومة أو في الأغلبية أن يتنلص منه، فلقد أصبح ثقيلا على البعض لمجرد أن تغيرت المواقع، فهو إرث يتغير بحسب الزوايا التي نطل منها، يتلون بحسب النظارات التي نرتديها، فأين نحن من هذا الإرث الذي ورثته الحكومة بمقارنة بإرث بداية الثمانينات الذي اضطررنا معه إلى برنامج التقومي والهيكلة؟ وهل معطيات وظروف سنة 95 التي تسلمت فيها الحكومة التي كان لأحزاب الوفاق الوطني شرف الإسهام فيها هي نفس المعطيات والظروف التي تسلمتم فيها مسؤولية الحكم؟

لقد نودي عليكم أثناءها وفضلتم التهرب بتبريرات شتى على أن تواجهوا ذلك الواقع، ولقد واجهناه بصبر وأناة، وقمنا بانجازات، وها أنتم اليوم تجنون ثمارها، إننا في فريق الاتحاد الدستوري، لنا من الشجاعة الأدبية والسياسية ما يجعلنا نتحمل مسؤولياتنا كاملة ولا نتهرب ولا نتملص منها، مثل أولئك يزورون عقود الازدياد وكأنهم ولدوا من جديد، إن هذا الإرث هو إرثنا جميعا على اختلاف مواقعنا، إن

لهذه الأمة ذاكرة، فلا تجعلونا نلبس في هذه الذاكرة.

السيد الرئيس،

لقد صوتنا برفض هذه الميزانية، لأنه قيل لنا أثناء مناقشة التصريح الحكومي، لقد كنتم متسرعين وعليكم انتظار القانون المالي، الذي سيترجم نوايا الحكومة وأمانيها بالأرقام، وانتظرنا، وطال الانتظار إلى أن جاءت الميزانية بأرقامها لتؤكد بالملموس أن ليس ثمة ما يجمع بين الميزانية والتصريح الحكومي، كلاهما في واد، التصريح الحكومي يقفز على الزمان والمكان، وميزانية كباقي الميزانيات جاءت في قناع تنكري مكشوف، تنبع من خياراتنا الليبيرالية الأساسية وفي ذات الوقت تعتريها الحيرة والتردد من بحث تفاصيلها وأولوياتها، إن هذه الحيرة والتردد عكستهما الحكومة في وصفها للقانون المالي بأنه انتقالي مرة، إصلاحي مرة أخرى، قانون الأمل مرة ثالثة، فكيف يمكن أن تصبغ عليها صفتي الإصلاحية والأمل في اللحظة التي ندعي أنه مجرد قانون انتقالي، ثم لماذا الاصرار على هذه الوضعية الانتقالية في ظل مؤشرات مشجعة التي يعلمها الجميع والتي تمكننا من وضع ميزانية طموحة تحقق قفزة نوعية للاقتصاد الوطني.

إن ما نخشاه حقيقة هو أن تصبح هذه الانتقالية هروبا إلى الأمام وتأجيلا للمشاكل الحقيقية لهذا البلد والدخول به إلى قاعة الانتظار مرة ثانية، في اللحظة التي كانت من المفروض على هذه الحكومة أن تصبغ على قراراتها دينامية وحركية، وأن تملك الشجاعة الكافية لإعلان خياراتها واضحة بدل التباطؤ والتثاؤب اللذان يطبعان سلوكها، بل أين ذلك الحماس الذي تميز به التصريح الحكومي والذي توعد بإعادة النظر في الأجور العليا وتخفيضها، إننا لم نلمس أي إجراء في هذا الشأن، بالرغم من الهالة الإعلامية التي صاحبت التصريح الحكومي، وهكذا لم يعتري أجر الوزراء ولا المسؤولين الكبار أي تخفيضات تذكر، فهل يعقل الأمر بتراجع الحكومة عما سبق أن صرحت به؟

السيد الرئيس،

رفضنا هذا القانون، لأنه يؤسس لتوازنات هشة مبنية على موارد مالية طارئة في اللحظة التي ترهن الحكومة نفسها بالتزامات ونفقات دائما، مما يكرس العودة من جديد إلى المنظور البيزنطاوي الضيق بدل الانخراط في منظر شمولي واستراتيجي يحكمه توجيهات الميزانية.

السيد الرئيس،

رفضنا هذا القانون، لأنه لم ينظر بعين الاعتبار إلى التعديلات التي تقدمنا بها، علما أن التعديلات كانت تسعى إلى تدارك النقص الحاصل في القانون المالي من حيث كونه أغفل الجوانب الاجتماعية والمتمثلة في التهميش للعالم القروي من خلال التهميش الذي طال ميزانيتي القطاع الفلاحي وقطاع التجهيز، كما تقلصت جل ميزانيات الوزارات التي ينعكس عملها على القطاعات الاجتماعية والفئات المحرومة بنسب متفاوتة، ذلك، فقد كان تعديلاتنا تنحو في اتجاه مواصلة لدعم المكتسبات وبخصوص تشجيع الكهربة القروية ومواصلة برنامج الطرق وفتح أوراش جديدة للمسالك القروية، كما كان تعديلاتنا تواجهات اجتماعية شعبية من خلال سعيها إلى تشجيع السكن الاجتماعي بفضل انعاش المنعشين العقاريين، وكذا التقليل من انعكاسات فاتورات الأدوية على المرضى، كما استهدفت تعديلاتنا البحث عن مصادر تمويل الجهة حتى تضطلع بالأعباء المنوطة بها باتجاه تدعيم اللامركزية القرار وتعبئة الطاقات والموارد المحلية على المستوى الجهوي، من أجل إقرار تنمية متوازنة بين جهات المملكة، وهي تعديلات لم تكن بهدف المزايدات السياسية كما كان عليه الأمر في السابق، بل هي تعديلات نابعة من التجربة ومن موقع من له خبرة في تسيير الشأن العام.

لقد قوبلت هذه التعديلات للأسف بالرفض القاطع من طرف الحكومة وأغلبتيها، بل وامتد هذا الرفض ليشمل حتى النقابات المركزية، حيث رفضت تعديلات لا يجادل أحداً في توجهاته الاجتماعية والشعبية والمتمثلة في رفع سقف الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل، والذي كان يمس شريحة اجتماعية هامة في بلادنا، فكيف نثق في أناس يتغيرون ويغيرون مواقفهم بهذه السرعة، أفهكذا يكون التغيير؟ سبحان مبدل الأحوال.

رفضنا هذا القانون المالي، لأنه لم يتضمن في طياته ما يؤشر حقيقة على مواجهة مشكل البطالة، وكنا ننتظر من الحكومة في ظل ما كانت تروجه من وعود سواءاً أيام تواجدها في المعارضة أو غداة تسلمها لمقاليد الحكم نوعا من الالتفاتة ولو بشكل متدرج أو ما ينم عن انشغالها بهذا الموضوع الذي بات يؤرق المجتمع المغربي، علما أننا على وعي بمدى تعقيدات هذا المشكل الذي يحتاج إلى تعبئة عامة لجل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، إلا أن موقف الحكومة الباهت والمتردد إزاء هذا المشكل لا يمكن تفسيرهما إلا بهذه الانتظارية التي تطبع سلوك الحكومة، والأدهى من ذلك الاعتصام المتوالي أمام البرلمان، وأمام جميع الوزارات والنقابات لطالب الشغل، أصبح حسب بعض المنابر الاعلامية الموالية للحكومة بمثابة مؤامرة حيكت ضد الحكومة، الأمر الذي لا يمكن أن نستغرب له، وما نستغرب له أكثر هو لجوء أحد الوجوه البارزة للحكومة، وبتواجد مجموعة من أعضاء من خلال الإعلام المرئي إلى نهج أسلوب لا يخلو من تهديد واضح للقطاع

الخاص بخصوص موضوع التشغيل، وكأنه لا يزال يحن إلى ثقافة حزبه البائدة التي انبنت على مفاهيم اقصاء وسياسة العنف، حيث أضحت مرفوضة حتى في موطنها، وهي تصريحات تتجاهل دور القطاع الخاص وتضحياته في هذا المجال بالرغم من الاختناقات التي يعيشها، كما أن هذه التصريحات تسيئ إلى بلادنا التي ترغب في تشجيع الاستثمارات بنوعيها الداخلية والخارجية، بل وتتناقض وادعاءات الحكومة فيما ينبغي إشعاعها من المرونة اللازمة في تعاونها مع هذا القطاع، إن مشكل التشغيل لا يمكن مواجهته إلا بخطوات جريئة وثورية، كتلك التي أعلنها صاحب الجلالة في خطابه السامي بمناسبة عيد الشباب المجيد، وبهذه المناسبة نغتنم الفرصة لنجدد دعمنا وتأييدنا لما حظي به هذا الخطاب من توجهات وارشادات تنير لنا الطريق لمواجهة معضلة البطالة، في اتجاه. دردشة في القاعة.

* السيد الرئيس :

كاين تجاوز، القانون الداخلي واضح، يحدد المدة في 10 دقائق.

* المستشار السيد أحمد البنا :

السيد الرئيس،

لم نتوصل بالمحضر، يعني في اجتماع الفرق ندوة الرؤساء لم يقل لنا 10 دقائق.

* السيد الرئيس :

لا، إنها في القانون الداخلي، وإن لم تقال لكم فإنها في القانون الداخلي.

لا، الرئاسة محرجة، لأنه وقع تجاوز.

* المستشار السيد أحمد البنا :

مع كامل الأسف -السيد الرئيس-

الحكومة والأغلبية لم ترد أن تسمع الواقع، وأطلب تسجيل ديال المداخلة في المحضر -الله يخليك السيد الرئيس-.

* السيد الرئيس :

لا، شوف، الله يجازيك، القانون الداخلي واضح.

* المستشار السيد أحمد البنا :

أطلب أن تسجل مداخلتنا في المحضر.

* السيد الرئيس :

طيب، نعم، انتهى، ولكن أرجوكم السادة المستشارين، في هذه القضية القانون الداخلي، ليس الفرق أو ندوة الرؤساء التي تحدد، القانون الداخلي هو الذي يحدد المدة في 10 دقائق.

أعطي الكلمة للمستشار السيد محمد الجوهري باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، فليتفضل.

* المستشار السيد محمد الجوهري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

خلال 33 يوما من الدراسة والمناقشة والحوار والبحث والتنقيب والاستنتاج والاستقراء في عملية مركزة وفي أخذ ورد بين الحكومة والمعارضة في مجلس المستشارين بمناسبة دراسة القانون المالي لسنة 99/98، اجتهدنا في اتجاهين. الاتجاه الأول يتعلق بتجسيد وبلورة المعنى العميق والمعنى الدستوري والسياسي لمجلس المستشارين وفي الاتجاه الثاني بدلنا جهدنا لقراءة وتعميق الفهم والتحصيل لمشروع قانون المالية والوثائق المرافقة له، ففي المنحى الأول وبعد هذه التجربة الأولى التي عشناها جميعا بساعاتها وأيامها ولياليها، تارة تتضارب مفاهيمنا وتارة تتفق أهدافنا، إلا أنه في آخر المطاف استطعنا أن نبين للرأي العام الوطني أن مجلس المستشارين مؤسسة دستورية مستقلة وليست ظلا لمجلس النواب، كما أنها ليست بديلة عنه ولا تستغني عنه أيضا، وصفة القول أثبتنا بالملموس أن البرلمان المغربي مكون من مجلسين، لكل منهما اختصاصاته ووجوده الدستوري ودوره في إرساء أسس الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون، في إطار الملكية الدستورية وفي ظل جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

وبالنسبة للمنحى الثاني، كانت جهودنا منصبة على تركيز مفهوم إعادة القراءة والمراجعة وتكريس مفهوم الاتناقض بين الرأيين، رأي تتخذه المعارضة في مجلس النواب وآخر تتخذه المعارضة في مجلس المستشارين، وتوصلنا إلى أن المسألة خارجة عن نطاق التناقض وأنها في نطاق التكامل والتقارب وتحسين التشريع وتعميق الرؤيا واستدراك ما فات، ولم نخضع لما يقال ويكتب من أننا نضيع الوقت ونجازم في القول ونغلط الكلام، ويموقعنا هذا انقذنا مجلس المستشارين من انزلاق خطير كان يهدده.

أما من حيث القانون المالي، فقد أثرنا في بداية المناقشة عدم دستورية النقاش حوله، وتمسكنا بمقتضيات القانون، بمقتضيات الفصل 50 من الدستور الذي ينص على أنه يصدر قانون المالية عن

البرلمان بالتصويت طبق شروط ينص عليها قانون تنظيمي، فلم تأت الحكومة بالقانون التنظيمي طبقا للدستور وطبقا للأمر الملكي السامي الذي يوجه للحكومة عند تنصيبها يوم 18 مارس 1998، وعند ما جاء القانون التنظيمي، بحث عن مخرج للفراغ القانوني، حيث نص في مادته 48، على أن مالية 99/98، ستخضع للقانون التنظيمي، سنة 72، وجاءت الميزانية في نهاية الدورة 28 يونيه، ولم يقع التصويت في مجلس النواب على المشروع إلا يوم 14غشت، وانطلقت دواليب الدولة استناداً إلى مرسوم ولازلنا نعيش حالة استثناء إلى الآن، ولازال القانون المالية دون أساس دستوري لأنه لم تقع ملاءمة قانون 72 مع وضعية البرلمان الحالي، ولم يدخل بعد حيز التنفيذ القانون التنظيمي 98/7.

أما الحكومة فقد صمت آذانها وتمادت في أخطائها رغم التنبيهات المتكررة التي رفعناها ولم تسع حتى إلى التوافق والتراضي الذي كانت الأخلاق تحتمها لتجنب مثل هذه المنزلقات أو للبحث عن مخارج إذا كانت الاكراهات الزمنية والظرفية قد حالت دون المرغوب والمأمول.

أما من حيث أرقام الميزانية، فقد خيبت الآمال لأننا كنا ننتظر التغيير في التفكير والانفراد بالابتكار خاصة في التدبير على مستوى الواقع والتطبيق، كنا ننتظر هذه الوسيلة التي هي الميزانية لتكون ترجمة للأدبيات الجميلة والأفكار النيرة والتحليلات العميقة التي نقتنع بها جميعا، لكن القدرة على الابتكارات كانت أضعف بكثير مما كنا نتوقع، وقد عبرنا عن هذه الجوانب في كل المناسبات بصدق دون مزايدة، ولا رغبة في العرقلة أو التقليل من قيمة المجهود إذا كان هناك مجهود قد بذل، لكن بلغة واضحة فالميزانية غلب عليها طابع التوازن، وغاب عنها بشكل يدعوا إلى القلق أحيانا أي دعما للجهات والجماعات المحلية، كما غاب عنها ما يدل دلالة قاطعة على الاهتمام بالعالم القروي، فقد بقي هذا العالم القروي حبراً ناصعا على بياض أوراق الميزانية وأوضحنا في كثير من التدخلات أننا لم نقتنع بتدعيم العالم القروي حين تقص أجنحة ميزانية السنة الماضية وتأخذ الرهبة والاستغراب عند إلغاء المشاريع الهيدروفلاحية الخمسة التي كانت محط رهان كبير.

أما ميزانية التجهيز فحدث ولا حرج، فلا تشتمل على أي مشروع جديد، وقد قلصت هي الأخرى بنسبة التي تعرفونها، ولا داعي لتكرارها، ولسنا ندري كيف ستخلق فرص الشغل التي تربطها الحكومة بالاستثمار، فهل هناك استثمار أكثر من تشجيع التجهيز وفتح المجال للمقاولين المغاربة للعمل؟ إنه منطق صعب، فالسياسة واضحة الأغراض والقريبة المنال وحتى القريبة الفهم، هي التي تنعش آمال الناس، وتكون محط عنايتهم وتعاطفهم.

أما عن مناصب الشغل التي جاء بها القانون المالي فهي مناصب احتمالية، وقد تقدمنا بتعديل لتحويل هذا الاحتمال إلى واقع ملموس وعلى مستوى بنود الميزانية لأن المسألة حيوية بدلا من أن تبقى هذه المناصب في إطار ميزانية المصاريف الطارئة.

أما الاجراءات الضريبية، فنحن مع الاعفاء وليس التسوية، والتسوية كما أوضحنا عيوبها في مناقشات سابقة، هي أيضا تدبير احتمالي قد ينجح أو لا ينجح، ولكن لكم الخيار وتتحملون مسؤولية خياركم.

أما المساهمات التي ستؤديها المكاتب والمؤسسات العمومية، فلاشك أنها ستؤثر في قدرة هذه المكاتب وستعوق جانب الاستثمارات التي تؤكدون عليها وعلى حيويتها، ونحن معكم متفقون، لكن المطلوب من هذه المكاتب لا يتناسب مع الاجراءات التي اتخذتموها وفي انتظار إصلاح العدل الذي وعدتم به، وإصلاح الإدارة الذي أخذتموه على عاتقكم وإصلاح التعليم الذي تعهدتم بالتصدي لمشاكله القديمة والجديدة، فإن ميزانيتكم الحالية والتي آثرتم تسميتها بالميزانية الانتقالية سيبقى موقفنا مما تقدمونه موقف الحذر والترقب وانتظار الإتيان بالآليات الحقيقية للإصلاح والتغيير، وستجدون أيادينا ممدودة للتعاون، كما أنه عندما تقتنعون بجدوى الحوار مع المكونات السياسية لهذه البلاد وتقتنعون بأن الاستماع إلى الرأي الآخر هو من مقومات الديمقراطية.

أيها السادة المستشارون،

تلكم لمحة خاطفة عن ميزانية 99/98، في عهد حكومة التناوب والتوافق، وهي ليست ميزانية التحدي الذي تفرضه على بلادنا العولمة والشراكة وما تعرفه المنطقة من تحولات واستعدادات لولوج القرن 21.

إنكم تنظرون إلى المستقبل كثيراً، هذا جميل، لكن الواقع الذي لا يرتفع ماهي الحلول التي تقدمونها الآن لمشاكل لن تنتظر اقتراحات نحو المستقبل البعيد، فميزانيتكم هي ميزانية تدابير الترقيعية والقرارات المحدودة يطبعها التنافر وعدم الانسجام مع الخطابات.

ميزانية كشفت بكل جلاء عن الفارق الكبير بين القول والممارسة، الفارق الكبير بين الأشياء وبين من ينظر من بعيد بواسطة الأفكار والخيال وآلة التحكم عن بعد.

ميزانية حاولت زرع الأمل، فسقطت في الاكتئابات، وحاولت التغيير، فاختلطت عليها الأولويات، فقالت للفلاحة توقفي، وقالت للتجهيز

انتظري. هي ميزانية لم تعالج نقط الساخنة من واقع الشعب المغربي، لم تخفف من البطالة ولم ترفع من المعاناة ولم تصلح الادارة ولم تنقذ الماطلين، لا جدوى من تسويف والتماس مهلة لعلاج الأمور، فالتدابير الوقائية والاحتياطية والاستعجالية أمور لابد من الانكباب عليها، لكن يظهر أن الحكومة لا تسمع إلا لنفسها، ولا تعير الاهتمام لغيرها، فلم تكن اقتراحاتنا وتعديلاتنا سوى بعض الاجراءات للتخفيف مما ينسب إلى الميزانية التي اقترحتموها على الشعب المغربي من هزالة لكن، لكل هذه الأسباب وفي انتظار ميزانية أمل حقيقية من حكومة تناوب حقيقية اتخذنا الموقف الذي شاهدتموه قبل قليل. شكراً لكم، والسلام عليك.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

أشكر بصفة خاصة السيد المستشار الكلمة للمستشار السيد عبد الحق التازي باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. فليتفضل.

* المستشار السيد عبد الحق التازي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

قبل أن أقدم تدخلي، أريد أن أقول كلمة في حق إخوان عزيزين علينا قيل فيهم كلام مشين وطبقت عليهم مسطرة اقصائية هزت مشاعرنا، لأنه مس بكرامتهم وتجر بحالهم كمستشارين قلدهم المجلس بأكمله بأمانة سامية لا نشك ولو لحظة واحدة في ضميرهم المهني وحسن أخلاقهم وتشبتهم بالأمانة الملقاة على عاتقهم، وباسم جميع مستشاري الأغلبية نعبر لهم عن تضامننا المطلق ونحتج وبكل شدة على الكلام الغير اللائق الذي قيل في حقهم، والمسطرة التي اتبعت في حقهم.

السيد الرئيس،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في سياق تفسير تصويتنا على مشروع الميزانية لسنة 99/98، وأغتنم هذه الفرصة لأضع بعض التساؤلات التي خامرتني منذ بداية هذه التجربة الفتية، تجربة صيرورة مجلس المستشارين مشاركة مني في تقييم أولي لهذه التجربة السؤال هو : هل غرفتنا يجب أن تكون ولابد صورة طبق الأصل من مجلس النواب؟ هذا سؤال.

وهل يجب أن تقوم بكل الأعمال لا على صعيد اللجان ولا على صعيد الجلسات العامة بمناسبة دراسة مشاريع القوانين أو حتى على صعيد الأسئلة الشفوية، حيث رأينا أن هناك عدة أسئلة تجيء في نفس الوقت في المجلسين؟ سؤال خامرنا جميعا ولا سيما وأننا صرفنا وقتا في كل مدة الصيف والدخول المدرسي ونحن كأننا نطمن الهواء بعيداً عن اهتمامات المغاربة الذين كانوا في الإجازات السنوية أو منغمسون في هموم أبنائهم ودخول أبنائهم إلى المؤسسات التعليمية، كنت ومنذ البداية وباسم فريقي طلبت أن يكرس مجلسنا تقاليد جديدة نظراً لنوعية تكوينه، فالمستشارون هنا، هم إما مستشارون جماعيون وعدد كبير منهم رؤساء لمجالسهم، أو مهنيون من صناع ورجال أعمال أو ممثلون للطبقة العاملة، والوقت عندنا كمستشارين، وقت ثمين، وثمين جداً حيث يقول المثل العربي : «الوقت من ذهب»، وكذلك المثل الانجليزي «تايم إيزموني» قبدلا من صرف هذه المادة الثمينة بذكاء وفي دراسة أعمق للأمور وبسرعة كبيرة، ركبنا الحل السهل التقليدي وسمعنا على كل أصعدة المجلس نفس الكلام يكرر المرات والمرات وتلو المرات، ورغم كل هذا لم ننزعج، بل سمعنا وبكل اهتمام لكل الآراء المحترمة، ولا سيما أن مداخلات الإخوة المستشارين كانت تنبع عن تجربتهم واختصاصاتهم المتنوعة، لسنا إذن ضد الدراسة وإبداء الرأي، بل يجب أن نجد صيغا جديدة لهذه الدراسة المعمقة حتى تكون خاصة بنا كمستشارين، ويلعب مجلسنا الدور المهم الذي خص به المشرع. من أجل هذا، قمنا مثلا في فريقنا بأيام دراسية رفقت إخواننا في مجلس النواب وفحصنا جميعا مشروع الميزانية، وقدمنا جميعا التعديلات التي رأيناها ضرورية، ثم بعد ذلك تقدمنا ضمن فرق الأغلبية بالتعديلات التي قبلت منها الحكومة ما قبلت وأجلت منها ما كان لازما أن يؤجل، وعندما تقدمت بفكرة تسرى بالميزانية مباشرة بعد وضعها من قبل الحكومة أمام مجلس النواب إلى مجلس المستشارين، ودراستها بصفة موازية داخل اللجن مشتركة بين الفرقاء اقتناعا من فريقي بضرورة ربح الوقت ونهج أساليب جديدة تراعي خصوصية مجلسنا وخصوصية أعضائه، رفض اقتراحي وكأنني فهت بردة، وكان هذا في اجتماع ندوة الرؤساء.

الآن، اللي فات مات، وعلينا أن ندرس كل الأفكار وكل الاقتراحات التي من شأنها أن تحسن أداء مجلسنا حتى لا تبقى عند الرأي العام الفكرة التي تسربت الآن، ألا وهي أننا مجلسا ثقيلا عطل بأسلوب عمله الصيرورة الطبيعية لدواليب الدولة وبداية انطلاقة المشاريع التنموية التي تحل جزئيا المعضلة التي يشكو منها مجتمعنا، ألا وهي معضلة البطالة، وخاصة بطالة الخريجين.

أما فيما نحن بصدده، فإن حزبي المشارك في حكومة بداية

التناوب والتجديد، والذي شارك وزراؤه في تهييئ ميزانية التي نعتبرها انتقالية ومدخلاتهم الأوراش المتعددة التي اقترحها التصريح الحكومي، لا يمكنه إلا أن يؤكد موقفه والذي جاء في تصريحات الأخ الأمين العام للحزب، وكذلك في تدخل فريقي للوحدة التعادلية بمجلس النواب، هذا الموقف المؤيد للميزانية وللنهج الذي هيئت به، والذي من شأنه خلق الثقة في مستقبل هذا الشعب الطموح، وفي قدراته الفعالية الاقتصادية والاجتماعية، التواقة للعيش الكريم والمنظم والفاعل في عالم لا رحمة ولا شفقة فيه للضعفاء، لذلك كله صوتنا بالايجاب على مشروع ميزانية 99/98، وأكرر طلبي من جميع فعاليات المجلس أن نفتح الحوار البناء من أجل جعل عمل مجلسنا الموقر في مستوى طموحات صاحب الجلالة نصره الله وطموحات الشعب المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

لا أدري لمن كان يتوجه السيد المستشار في بداية كلمته، ولكن كيفما كان الحال لابد من وضع النقط على الحروف، لأنني لا أكن إلا التقدير كل التقدير إلى الإخوة ممثلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سواء رئيس الفريق أو ممثله أو من يمثلهم داخل المكتب يمتاز بجدية وبالنزاهة الفكرية والرئاسة تطمئن كل الاطمئنان لوجودهم في المكتب، باش ما نخلط شاي، يكون الوضوح التام، الإشكالية التي طرحت على الرئاسة عويصة جداً، كنت من البداية استعين بنواب الرئيس فقط عن يميني نائب الرئيس يمثل الأغلبية هذا واقع.

عن شمالي نائب الرئيس يمثل المعارضة، كنت استعين بهم منذ البداية، ولكن اليوم ربما لأن القاعة كانت غاصة بالمستشارين وهذا شيء نرتاح له، شي واقف، جالس، الجو ربما أسخون، وقع ارتباك، وقع تفاوت في الأرقام التي أعطيت لي يمينا وشمالا، هذا هو مصدر... لا، ليست قضية نشك في النزاهة ديال الأخوة سواء كانوا نواب الرئيس أو أمناء، أبداً، أنا أقول هذا وأجزم بها بأنهم يمتازون كلهم أعضاء المكتب نواب وأمناء، كلهم بالنزاهة الكافية، ولكن اليوم، القاعة كانت عامرة، وقع ارتباك، تفاوت كبير بالنسبة للإحصاء الذي قاموا به، من هنا أثيرت قضية الأمناء أثيرت أولا، لم يكن يوجد بالقاعة إلا أمين واحد، هذه الأولى.

الثانية : ولو فرضنا أننا استعنا بالأمناء، ستطرح إشكالية وهي صدفة المعارضة غير ممثلة على مستوى الأمناء هذا واقع، نواب الرئيس، كاين معارضة، أغلبية، المحاسبون نفس الشكل، معارضة، أغلبية، ولكن من الصدف الأمناء ما كاين شاي المعارضة، وقول لي بالله عليكم واش عملية التصويت ما تكون شاي مراقبة من طرف الأغلبية والمعارضة، أش من ديمقراطية بغينا، مراقبة غير من طرف جهة واحدة، مرة أخرى أؤكد للإخوة، لأنه -ربما بغات تزرع واحد الفكرة- أؤكد للإخوة في الفريق الكونفدرالي بأننا أكن لهم كل التقدير ولا أشك بالمرة في نزاهتهم، الإشكالية المطروحة وهي أنه بالنسبة للأمناء غير ممثلة، فلهذا هذا الذي دفع الرئيس يستعين بالأغلبية والمعارضة على مستوى نواب الرئيس، فقط بقيت هذه القضية نوضحها لأنه القضية حقيقة تعطاها واحد الحجم اللي أبداً في نظري، في اعتقادي ما يمكن له شاي يتعطى.

استسمح المجلس، ولكن كان لابد من هذا التوضيح.

الكلمة.... نواصل تدخلات، الكلمة للمستشار السيد محمد الفاضلي باسم فريق الحركة الوطنية.

* المستشار السيد محمد الفاضلي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

زملائي المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الوطنية في إطار تفسير التصويت طبقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، وقبل ذلك لابد من الإشادة بالمجهودات الجبارة التي بذلتها الحكومة أن على مستوى اللجان المختصة أو تعلق الأمر بالعروض وبالأجوبة الصريحة التي كاتجاوبونا بها السادة المستشارين، وكذلك بالنسبة للوثائق التي زودوا بها أعضاء المجلس. وبالنسبة لنا -السيد الرئيس- في فريقنا صوتنا لهذه الميزانية لأنها أول ميزانية تقدم من طرف حكومة التناوب، هذا التناوب الذي أراده صاحب الجلالة وباركه الشعب المغربي، كما باركه الرأي العام الوطني والدولي، وعدد كبير من الدول، سواء كانت صديقة أو شقيقة وحتى الدول الأعداء، هذا التحول جعلنا نصوت لهذه الميزانية لأنها جاءت بجديد ووضعت المغرب على سكة بداية الطريق الصحيح، وفتحت للأمة آمالا كبيرة في المستقبل الاقتصادي، في المستقبل الاجتماعي، في المستقبل الإداري، في المستقبل السياسي للبلاد صوتنا لهذه الميزانية، لأن الاجراءات المتخذة، ولو أنها ميزانية انتقالية تجاوبت معها جميع الشرائح في وطننا العزيز، وكانت مطابقة تماما لما جاء في التصريح الحكومي الذي ناقشناه مؤخراً.

صوتنا لهذه الميزانية لأنها أتت بخلق جو من الثقة بين المقاولة والإدارة وبتشجيع المستثمر الوطني والأجنبي، دافعنا عن هذه

الميزانية لأنها جاءت بإجراءات عملية لصالح العالم القروي بصفة عامة وبالأقاليم الشمالية بصفة خاصة.

دافعنا عن هذه الميزانية لإيماننا بأن الحكومة تتكون من علماء مشهود لهم على المستوى الدولي، ومناضلين أكفاء من خيرة أبناء هذا الوطن العزيز وعلى رأسهم الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي.

صوتنا لفائدة هذه الميزانية، لأن هذه الحكومة التزمت بالعمل على محاربة الرشوة، والتزمت على محاربة التبذير والفساد بكل أشكاله وأنواعه، والتخفيف من ظاهرة الفقر والتسول الذي استفحل في وطننا، رغم ما يمكن أن يقال عن الحكومات السابقة.

صوتنا لهذه الميزانية، لما جاءت به من اجراءات تهم التاجر والفلاح، تهم الصانع، تهم الشباب العاطل المثقف وغير المثقف، تهم الإصلاح القضائي الشامل والإصلاح الإداري الكامل.

قبلنا هذه الميزانية، لأنها أعطت اهتماما كبيراً للتعليم بجميع أطواره، بما فيه البحث العلمي، ونحن نعلم ما للبحث العلمي من أهمية في الوقت الراهن، وأهمية للجانب التكنولوجي واستكشاف الخيرات الوطنية الباطنية منها براً وبحراً.

صوتنا لهذه الميزانية التي ننتمي إليها والتي ستنمي ثرواتنا السمكية والغابوية والمعدنية والفلاحية والصناعية، والأمن الغذائي للمواطنين.

صوتنا لصالح هذه الميزانية التي فتحت آمالا عريضة لشبابنا الذي أهمل منذ سنوات طوال.

صوتنا لهذه الميزانية، لأنها تجاوبت وسوف تتجاوب مع الشغيلة الوطنية بجميع مكوناتها، وهي مؤهلة لتفهم ملفاتها المطلبية، وبدأت تخصص اعتمادات لهذا الغرض وتعميق الحوار الاجتماعي.

صوتنا في فريق الحركة الوطنية لفائدة مشروع القانون المالي ليس فقط اعتبارنا طرفا في الائتلاف الحكومي، ولا لكوننا ملزمين بمساندة الحكومة، حكومة التناوب، بل كذلك انطلاقا من تقييمنا الموضوعي للمناضلين، للإجراءات التي ارتكز عليها مشروع القانون المالي. ذلك أننا مقتنعون بجدوى التوجهات والأهداف التي سيعمل على تكريسها ومطابقتها التامة مع ما ناضلنا ولا زلنا داخل الحركة الوطنية نناضل من أجله.

صوتنا لهذه الميزانية باعتبارها أول ميزانية منذ عقود من الزمن تولي اهتماما خاصا للميدان الثقافي لما له من أهمية بالغة في منظورنا، في أفق عولمة الاقتصاد والثورتين الإعلامائية والإعلامية اللتين لا ينبغي لنا أن نتأخر كثيرا عن موعد الاندماج فيهما.

وفي الختام، صوتنا بالأساس لصالح الميزانيات العامة لما أتت به من جديد من إصلاحات لعصرنة دواليب مجتمعنا بما يتماشى وجسامة التحديات التي تنتظر بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك أمير المومنين صاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله وأيده.

وأريد -السيد الرئيس- أن أتوجه بكلمة للإخوة في المعارضة، لابد منها لأنهم توجهوا إلينا في أغلب تدخلاتهم لأقول، بأننا نحن هنا نؤسس لعمل مستقبلي، ولانحكم على حكومة لم نعطها حتى وسائل العمل، حتى ميزانية، نحن في أول ميزانية، هذه الحكومة لابد إذا أردنا أن نحاسبها نعطيها أداة العمل، وأسجل هنا وأؤكد على أنه من البداية لما وصلنا إلى مشروع القانون المالية، ونحن نواجه العراقيل وأساليب التمطيط، وأؤكدها وهي مسجلة في جميع المحاضر وفي جميع التسجيلات.

نحن هنا نؤسس بثقافة جديدة، بتعامل جديد على أسس جديدة، لابد وأن نبحث على خاصية هذا المجلس في المستقبل وأن نجلس مع المعارضة لنتفق على التشبث بالمكتسبات ولنبحث جميعا على الطرق والوسائل لنسير جميعا إلى الأمام وأشكركم السيد الرئيس، أشكركم السادة المستشارين على انتباهكم.

* السيد الرئيس :

شكاً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد عبد الله الشرقاوي باسم الفريق الاشتراكي. فليتفضل.

* المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على الرسول الأمين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في عملية تفسير التصويت على أول مشروع قانون مالي تتقدم به حكومة التناوب والتغيير، تحت مسؤولية مؤسسة الوزير الأول انسجاما مع مقتضيات دستور 96، نصا وروحا، ورغم الطابع الانتقالي لهذا المشروع كما

سبق أن تطرقنا إلى ذلك في مداخلة سابقة، فإنه يعتبر توطئة ومدخلا لمجموعة من التدابير تضمنها التصريح الحكومي الذي نعتمده مرجعا ودليلا نعود إليه لدراسة كل المشاريع التي تتقدم بها الحكومة لتحقق من مدى ملاءمتها مع ما سبق للحكومة أن التزمت به.

إننا بعد الدراسة والتمحيص، وانسجاما مع موقف إخواننا وحلفائنا في مجلس النواب، صوتنا لصالح هذا المشروع الذي جاء تدشينا لعهد جديد، عهد تخليق الحياة العامة وإيقاف إهدار المال العام، وسن الرقابة المالية اللازمة لبناء الدولة الحديثة على قواعد النزاهة والشفافية، وقبل أن أغامر مطلقا ونقول أن هذا المشروع ثمرة أولى لاستشارات موسعة مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين مما يجعله يؤسس لثقافة جديدة تعتمد على التشارك والتآزر، بدل التصادم والتصارع، إن الظرفية الاجتماعية... إن الظرفية الصعبة الاجتماعية والاقتصادية التي نعيشها اليوم لا تسمح على المدى القريب بإدخال الإصلاحات البنيوية الضرورية ولا بتجاوز الاكراهات المادية ولا القيام بالاستثمارات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدمية، فهل من المعقول أن لا يؤدي الضرائب إلا مليون واحد، في الوقت الذي يناهز عدد الملزمين مليونين ونصف؟ وهل يعقل أن تكون مداخيل الضريبة العامة أعلى من مداخيل الضريبة على الشركات؟ إن القوانين الاقتصادية مهما تعددت وتنوعت في غياب الضوابط الصارمة تبقى دون مفعول ليفتح الباب أمام الإجراء الغير المشروع والذي أدى إلى تكوين ممارسات وفئات طفيلية اغتنت على حساب المال العام وذلك باستغلالها لنفوذها ومواقعها بات فيه اقتصادنا اقتصاد امتيازات بامتياز.

إن مقاومة التغيير ومحاولة إطلاق النار على حكومة لم يصوت بعد على أول قانون مالي لها ما هو إلا تشبث بالمصالح المألوفة وتمسك بالامتيازات الموروثة التي انتهت إلى غير رجعة مع حكومة التغيير.

إن تطبيق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي لا محالة إلى انخفاض الموارد الجمركية الشيء الذي يحتم أكثر من أي وقت مضى محاربة الغش والتصدي للتملص الضريبي والضرب على أيدي المتلاعبين بكل جدية وحزم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا صوتنا على مشروع القانون المالي اقتناعا منا أنه جاء بتدابير ومقتضيات تدشن لمرحلة متميزة في حياتنا الاجتماعية والسياسية، مرحلة إعادة النظر في السلطة وعلاقتها بالمجتمع، وتقليص الفوارق بين فئات الشعب المغربي وإدخال منهجية جديدة لمعالجة الاشكالات المطروحة، وجعل الإدارة في خدمة المواطنين.

أيها السادة،

إننا نسجل بارتياح كبير توقيع الحكومة بالأحرف الأولى على عقد بداية التصالح مع الاختيار الاجتماعي، تداركا لما طال هذا الجانب من تهميش وإهمال تحت ذريعة الحفاظ على التوازنات، كما أن عدم إقرار ضرائب جديدة ولا الزيادة في الضرائب، علاوة على العفو الضريبي وإعادة تأهيل المقاولة المغربية كلها تدابير تندرج ضمن منظور شمولي يتوخاه خلق مناخ كفيل بإخراج المقاولات من الانتظارية والجمود، وفتح آفاق جديدة لانطلاق إقلاع اقتصادي حقيقي، استعداداً للتحديات المطروحة على بلادنا. بدءاً ببرنامج التكوين والإدماج الذي أعلن عنه صاحب الجلالة في خطاب عيد العرش، وخلق فرص الشغل لحماية الشباب من الضياع والآفات الاجتماعية وفتح الباب أمامه ليساهم إلى جانب القوة الفاعلة داخل المجتمع في معركة التنمية والتغيير.

إن تصويتنا بالإيجاب على مشروع القانون المالي تصويت يهدف إحداث القطيعة مع ممارسة الماضي ومع الانتفاعية والزبونية واستغلال النفوذ.

إننا عازمون ومجندون لإنجاح هذه التجربة في اتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وتعزيز الديمقراطية وإقرار دولة الحق والقانون. شكراً لكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد رحال الزكراوي، باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي فليتفضل.

* المستشار السيد رحال الزكراوي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أيها السادة،

إننا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي صوتنا لصالح القانون المالي لسنة 99/98، انطلاقا من كوننا نساند الحكومة من خلال حزبينا وساهمنا من خلال ذلك في وضع البرنامج

الحكومي والقانون المالي.

صوتنا لصالح القانون المالي رغم مواقفه ورغم أنه حسب ادعاء البعض يتمشى مع نفس النهج الذي سلكته الحكومات السابقة نظراً للاكراهات التي مورست عليه، لأنه قانون مالي انتقالي، يعد اللبنة الأولى نحو التغيير والإصلاح.

صوتنا لصالح القانون المالي، لأنه يسجل ولأول مرة في تاريخ المغرب تحولا نوعيا في مسار التنمية، حيث يعطي الأولوية للقضايا الاجتماعية، ويدشن معركة ضد الفقر والتهميش التي عانت منه الطبقات الكادحة من شعبنا ولمدة عقود عديدة، معركة ستكون لا محالة طويلة وصعبة.

صوتنا لصالح هذا القانون المالي لأنه يريد الإصلاح ويدشن حسن التدبير ويحارب الفساد والتبذير، ويفتح الباب على مصراعيه أمام الشعب ومتطلباته التي ظلت لمدة عشرات السنين مكبوتة وتنتظر فرصة الانطلاق.

لقد صوتنا لصالح هذا القانون لأنه حظي بدعم الشعب المغربي بأكمله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إننا نعتقد في فريق التجديد والتقدم والديمقراطي أن مجلس المستشارين عليه وفي إطار التمسك بصلاحيته الدستورية طبعا أن يأخذ بعين الاعتبار النقاش الذي جرى في مجلس النواب ويتحلى بروح المرونة والذكاء بما يساعده على التدبير الأمثل لعنصر الوقت، باعتباره رصيداً ثمينا لا ينبغي اهداره، ويجعل مجلسنا الموقر أداة لإغناء النقاش وتطوير الايجابيات وتقديم الأمور، وهذا صحيح كذلك بالنسبة لمجلس النواب.

لقد لاحظنا من خلال مناقشة القانون المالي والقوانين الأخرى، أن البعض يركز على استقلالية مجلس المستشارين ويلح على تقديم أكبر عدد من التعديلات لتكريس هذه الاستقلالية، حتى ولو كانت هذه التعديلات تتناقض مع ما وافقت عليه نفس الفرق في مجلس النواب، كما جرى فيما يخص القانون التنظيمي للمالية.

إننا في فريقنا نرى أن فعالية واستقلال مجلسنا الموقر وكل مكوناته لا تقاس بالوقت الذي سيستغرقه في دراسة مشاريع القوانين أو بعدد التعديلات التي سيقدمها، وإنما يستمد قوته واستقلاليته وفعاليته من الدستور نفسه الذي يعطيه نفس الاختصاصات ويخول له نفس الدور الذي يخوله لمجلس النواب، ومن عمل وجدية السادة المستشارين أنفسهم، كما حصل في مناقشة بعض القوانين بشهادة كثير من الملاحظين بمن فيهم أعضاء الحكومة أنفسهم.

إن الدستور المغربي هو من بين الدساتير القليلة إن لم نقل الوحيد الذي يعطي للمجلسين نفس السلط في التشريع والمراقبة، وهي تجربة فريدة من نوعها وهذا يضع على عاتقنا مهمة صعبة، إذ علينا أن نجتهد لسن ثقافة سياسة جديدة، تجعل المجلسين كل من موقعه يدفعنا بركب الديمقراطية إلى الأمام دون تنازع أو تصادم حتى نغني الثقافة الدستورية في بلادنا وعبر العالم، كما فعلنا في مجالات أخرى، وهذا ليس علينا بعزيز.

السيد الرئيس،

أيها السادة،

عندما مرت 100 يوم على تشكيل الحكومة الجديدة، طالب البعض بأن تحاسب الحكومة على اعتبار أن فترة الرحمة قد انقضت، «ليتادوگراس»، رغم أن هذا التقليد لا يناسب أوضاع البلاد وظروف تكوين الحكومة الجديدة التي تحظى بدعم صاحب الجلالة وتعاطف المواطنين، فبالله عليكم كيف يمكن لحكومة مهما كانت عزيمتها وإرادتها وطاقاتها أن تفك أو تصلح في ظرف 3 أشهر أموراً ووضعية تعقدت وتأزمت منذ عقود عدة، لقد تبين من خلال مناقشة التصريح الحكومي والقانون المالي الحالي وحتى من خلال تدخلات أعضاء المعارضة أنفسهم أن الإرث الذي تلقته الحكومة الجديدة ثقيل وثقيل جداً، والشعب المغربي يعي كامل الوعي هذه الوضعية، ويعلم حق العلم أن ما أفسدته السياسات السابقة لمدة أكثر من 30 سنة، لا يمكن إصلاحه في 90 أو 100 أو 1000 يوم. بل يستدعي كثيراً من التضحية والعمل المتواصل، وهو ما عبر عنه -أي الشعب المغربي- وراء هذه الحكومة من أجل إصلاح الأوضاع وفك الأزمة، وهو ما شرعت فيه الحكومة فعلا انطلاقا من القانون المالي الحالي.

إن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا حاليا، تدعون جميعا إلى أن نرفع من مستوى النقاش، وأن نعرف عند اللازم كيف لا نضيع فرص الصمت وتستدعي منا وخصوصا من البعض الكف عن السعي في بعض الأحيان إلى جعل نقط نظام نقط اصطدام خصوصا عندما تكون الكاميرا مشتغلة، «أو الكاميرا شاعلة».

فلا يعقل ولا يفهم أن يعارض البعض قانونا ماليا اعتبره حسب

للوطن تقتضي منا جميعا أن نكون في مستوى الرهان، خصوصا وأن المشاكل التي تعاني منها بلادنا تستدعي إجماعا وطنيا، كما كان الشأن بالنسبة لاسترجاع الأقاليم الجنوبية، وقد أكد صاحب الجلالة ذلك عندما قال أن مشكل التشغيل هو في نفس مستوى قضية الوحدة الترابية، وهو بذلك استدعاء لمسيرة خضراء ثانية مباركة، يشارك فيها كل المغاربة.

إننا كمغاربة من الأغلبية المساندة للحكومة، نتمنى بصدق أن نجد أمامنا معارضة بناءة، تستحق هذه الصفة النبيلة التي مارسناها ولمدة نصف قرن، وتكون في مستوى المرحلة التاريخية، التي تمر منها البلاد وفي مستوى المستقبل الذي نرسي دعائمه.

والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد رحو الهيلع باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية. فليتفضل.

* المستشار السيد رحو الهيلع :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

مناسبة تفسير التصويت، هي مناسبة نغتنمها في فريق جبهة القوى الديمقراطية، لنذكر بمبادئنا ومواقفنا وانسجامها وتلك المواقف التي عبرنا عنها في المناسبات السابقة، والتي أبدينا من خلالها ارتياحنا لمظاهر التغيير التي تعرفها البلاد، وتصويتنا اليوم لصالح المشروع القانون المالي هو تصويت تمليه علينا قناعتنا الراسخة وتفاؤلنا لمستقبل بلادنا الذي يعززه دخول المغرب لعهد التناوب، عهد الإرادة المعلنة والموحدة للعمل على مواجهة تحديات التنمية.

إن تصويتنا هو ترجمة لتطلعات أوسع الشرائح في مجتمعنا المغربي، الشرائح التي عانت طوال عقود وسنوات من سياسات التهميش والتي هي الآن كلها ثقة وأمل في الحكومة التي شرفها جلالة الملك بثقته الغالية، والتي مكنها حصولها الأغلبية في مجلسين البرلمان من تأشيرة مباشرة وإنجاز برنامجها.

إن تصويتنا لصالح مشروع القانون المالي، هو تصويت لصالح الرغبة الأكيدة لمواجهة ما تعانيه بلادنا من مؤشرات التخلف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية هو تصويت لصالح المعالجة الميدانية لشتى المعضلات معضلة الديون التي تفاقمت، معضلة العجز الذي تضاعف، معضلة البطالة التي استفحلت، معضلة الأمية التي انتشرت، معضلة الدواوير التي عزلت، معضلة الصحة التي أهملت، معضلة التمدرس الذي تدهور، ومعضلة الفقر الذي توسع، وغيرها من الآفات الاجتماعية، هو تصويت لصالح وضع المغرب على سكة التقدم والنماء، وتعاملنا الايجابي مع هذا المشروع بالرغم من محدودية تلبيته للمطامح الشعبية، إنما هو نابع من تصور جبهة القوى الديمقراطية، بخصوص تحديث الحياة السياسية وتخليقها. فتعاملنا مع المشروع هو تعامل موضوعي وأبعد ما يكون عن الديماغوجي وزيف الشعارات، إذ نعتقد جازمين بأنه لا داعي للتذكير بجسامة الوضع الموروث وحجم الاكراهات المالية.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا بهذه المناسبة أن نحيي ومن جديد كل الحريصين على مرور أشغالنا في جو الجدية والمسؤولية، كما لا يفوتنا أن نحيي قادة الفرق الأغلبية وتحملها لمسؤوليتها كاملة، لمساندة حكومة التناوب، ودعمها لتنفيذ ما التزمت به أمامنا وأمام الشعب المغربي قاطبة.

إننا في جبهة القوى الديمقراطية ومن موقع الأغلبية المساندة للحكومة لن نتوانى عن ممارستنا الدستورية للرقابة على عملها، وذلك لما فيه مصلحة بلادنا وخيرها، بل سنتابع خطواتها مقدرين بالطبع محدودية الامكانيات المتاحة لها، وكبر التطلعات والمتطلبات الملزمة بتحقيقها، ولنا اليقين أن ما أظهرها مجلسنا الموقر من جدية في تعاطيه مع مشروع قانون المالية لتأكيد على اطلاعه بدوره كاملا كما أقرته المراجعة الدستورية الأخيرة، ولا يسعنا في الأخير إلا أن نعبر عن كبير أملنا في الحكومة ذلك الأمل الذي يسود أوساط الشعب المغربي، والذي من واجبنا ترجمته والتعبير عنه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد عمر الادريسي باسم الفريق الكونفدرالي. فليتفضل.

* المستشار السيد عمر الادريسي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

إن النتيجة المنطقية لتحليلنا للقانون المالي باعتباره لم يترجم طموحات وهموم وتطلعات الجماهير الشعبية تفترض تحفظ على هذا القانون، لكننا مرة أخرى ونعني ما نقول حتى لا يؤول موقفنا من موقع مسؤوليتنا التاريخية بأننا صوتنا بنعم، لأننا نعتبر أنفسنا أصحاب مشروع تغيير الذي كنا نريد أن يكون مشروعا حقيقيا من شأنه أن يخرج البلاد من الوضع المحجوز الذي تعيشه، وحتى لا نعطل مصالح المواطنين، ولا نترك الفرصة لبعضهم للركوب على المرحلة.

فإننا صوتنا بنعم، والتصويت هنا تصويت سياسي إنه موقف من أجل المصلحة العامة لبلادنا وليس تزكية للحكومة الحالية، وكما سبق أن أوضحنا خلال مناقشتنا للتصريح الحكومي، فإننا نؤكد مرة أخرى أنه على أخينا الوزير الأول أن يراجع ما اعتبرناه ضروري فالرجل المناسب في المكان المناسب، وأيضا فالبرنامج الحكومي ليس برنامج الحكومة، بل برنامج كل المغاربة لانقاذه من الانزلاقات والمخاطر بما يضمن الاستقرار والأمن والتقدم.

السيد الوزير،

ستكون آراؤنا أكثر وضوحا في الحوار، إذا ما كان لهذا الحوار فرصة أن يرى النور، فنحن على موعد وطني قطاعي وجهوي لمواجهة بعض أباطر المؤسسات العمومية والشبه العمومية والقطاع الخاص، إننا كمركزية نقابية لا نقبل بالأمر الواقع، أو ما كان يردد حكومي الأمس أو حكومي اليوم، إذن لم يكن مقنعا، إن مشروع مجتمعنا الجديد الذي نهدف جميعا لبنائه ينبغي أن يساهم فيه الجميع أحزاب ونقابات وكل مكونات المجتمع المغربي، والمشروع المجتمعي الذي ننشده ينبغي أن ينمو نموا نموذجا وطني للتنمية، لا هو بالليبيرالي ولا باشتراكي دغمائي والمهمة الأساسية اليوم هي إعادة هيكلة اقتصادنا الوطني من جديد والقضاء على نظام الامتيازات لأن الذين استغلوا خيرات البلاد هم الذين يطالبوننا اليوم بتحمل المسؤولية في انقاذ الوطن، نسائل هؤلاء ما مصير العديد من المشاريع؟ وماهي حقيقة شعارات الأمس واليوم؟ طالبنا من الحكومة في مشروع القانون المالي أن تنطلق من الأولويات وفق مبدأ الحاجيات أولا مثل التشغيل والصحة والبحث العلمي إلى غير ذلك، وكنا نأمل من الحكومة أن تقدم اجراءات عملية لتوظيف الخريجين وجموع العاطلين، نعلنها بوثوقية أنه بالإمكان تشغيل جميع المغاربة المعطلين، والرفع من نسبة السكان النشيطين بل استيعاب العمال المهاجرين وتوفير الشغل لهم، إن مطلبنا الجوهري هو توزيع الثروة الوطنية على المغاربة توزيعا عادلا كل حسب عمله ولكل حسب حاجاته، إذ لا يعقل أن تستفيد كمشة من المغاربة لا تتعدى 10%، وتحرم الأغلبية الساحقة منهم من الثروة الوطنية، أي من الحد الأدنى للعيش، فبلادنا تتوفر على مؤهلات حقيقية للتنمية المستديمة، ثروة بشرية وطبيعية، فأين نحن مقارنة بغيرنا؟ وأين هي وضعية العمال والموظفين في بداية الاستقلال إذا ما قورنت بأوضاع اليوم؟ وأين هي وضعية عموم المواطنين، فلاحين صغاراً وحرفيين وطلبة؟ ومهما يكن من أمر، فلابد من أن نكرر من الناحية المنهجية أن القانون المالي ينبغي أن ينطلق من حاجيات المواطنين، ومهما يكن من أمر فهناك عجز وعجز رقمي يشل أي تطور وهناك عجز رقمي يستوعب القضايا والمشاكل وإن أغلب اقتصاديي فبالأحرى الخبراء يشاطروننا الرأي أن عجزاً رقميا في الميزانية ممكن استيعابه بانتاجية، لا يمكن أن يضع البلد في خانة المتخلفين، إن العجز هو عجز العقول والارادات والاستسلام للأوضاع والتستر بحجم مالي لا نعرف بداية أرقامه ولا نهايتها، وهنا ينفضح ويتكشف ادعاءاً عندما تتصرف الدولة كدولة لا غنى بلد، ويتصرف رجالاتها كأغنى رجال في العالم.

السيد الوزير،

يحق لكل المغاربة في ما يؤمن وجودهم ويصون هويتهم ويرقى بمستوى عيشهم، وأن يلغى عنهم كل أنواع الاقصاء والتهميش، إن طبقات الانتاجية وهنا لابد من الاشارة إلى الطبقات الأكثر انتاجية هي الأكثر تفقيراً وقس على ذلك في الجهات والأقاليم، إن الحل بيننا وبين أيدينا كمغاربة، ولايجب أن نبحث عنه عند الآخر إننا نرفض ما أصبح من باب المسلمات عند البعض، ونريد ميزانية تنصف أغلب الأمة المحرومة، وتعبئ كل المغاربة للنهوض ببلادهم استحضاراً لإحدى أهم قيمنا المصلحة العامة. إننا في صراع طبقي وطني، عالمي، مشروع سنصارع كل شيء، يجب أن نناقش بشفافية إطار المفاوضات الجماعية والاحتكام إلى الأمة نعرف أن أشياءاً كثيرة واردة متحدية ومثيرة، لا مساومة على مصالح الوطن، ولا هدايا ولا تفريط في حقوق العمال والمحرومين، وهذه بتلك، تعلق الأمر بالمقاولة أو بالمجموعات المالية أو بالدولة، فأحرى الآخر، ارتقينا من زمان إلى مهام وتحديات اليوم والغد، وعلى الآخرين أن يعلموا أن كل شيء يمكن أن يجدوه في السوق إلا شيئا واحداً هو الوطن، والوطن هو الحقوق، الأمن، الطمأنينة، المحبة، الكرامة، الحرية فوطن الانسان حقوقه، والسؤال

أمام هذا الموقف والتحليل لماذا صوتنا بنعم على مشروع قانون المالي، إنه تصويت سياسي، لأننا إذا كنا نعارض، فليس بالمفهوم الضيق، ولا بحسابات المصالح اللاوطنية الضيقة، إن دبيب زلزال يتفاعل في عمقه وتحت الأرض الوطنية لقد اهتزت سلطات كل البنى الاجتماعية ومؤسسات المجتمع، مؤسسات عائلية، مؤسسات تعليمية، لإعداد أجيال المستقبل، مؤسسات حكومية، إن الأمل معقود على هذه البنى قبل الحكومة، وكما تكونون بولاع عليكم ومهما تكن مؤاخذاة على الحكومة، فإنها حكومة الانتقالية إلى عهد آخر، علينا جميعا خلق الشروط النفسية والسياسية والاجتماعية للتعاقد حول استراتيجية التنمية والبناء والتحديث، والتحديث الأول هو تحديث المؤسسات، مؤسسات البلاد، مؤسسات كل المغاربة، المؤسسات التي لا تزول بزوال الأشخاص، ولا تتحول إلى العكس من وظيفتها، إننا جميعا في خدمة المواطنين وجماهير شعبنا ولا يستحمل المغرب اليوم أية انتكاسة، إننا نركب سفينة نوح، فإما ابحار نحو شواطئ آمنة، وإما لا قدر الله إلى المجهول في مجهول اللهم إننا قد بلغنا، إنا قد بلغنا النداء نداء الاستغاثة المسؤولة والصادقة، آملين أن يأتينا صوت من الماضي السحيق، لقد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي.

لهذا صوتنا على الاستمرار، استمرار الحوار، وتصحيح الأخطاء ومناشدة الضمير للوطن، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد عقا الغازي باسم الاتحاد الديمقراطي للشغل. فليتفضل.

* المستشار السيد عقا الغازي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

إننا في الاتحاد الديمقراطي للشغالين صوتنا ضد قانون المالي لأنه نرى في منظمتنا أنه مخيبا للآمال ونرى أنه مهمشا للطبقة الشغيلة، ونرى كذلك أنه همش العالم القروي، وأنه لم يأت بجديد وكعادة جميع الميزانيات للسنوات الماضية وللحكومات السابقة كذلك.

كنا ننتظر من السيد الوزير الذي نعتز ونفتخر به كخبير وكأستاذ كبير في الاقتصاد والمالية، حينما جاء لهذه الوزارة المحترمة ليفتح لنا أبواب الآمال للطبقة الشغيلة، ولكن حينما نسمع السيد الوزير، الكلام الذي كنا نسمعه من الوزراء السابقين، آمالنا خائب، لأننا لم نكن ننتظر... كنا ننتظر الحلول وكنا ننتظر من السيد الوزير ولو هذه الفترة حقيقة لم يكن لنا أن نحكم على حكومة التناوب التي أمر بها صاحب الجلالة نصره الله، حكومة التغيير ننتظر التغيير، ولو في الأشياء بسيطة الادارة مثلا، لازلنا نرى السيارات في الشوارع، سيارات الادارة، يعني ذاك الشي الذي كان هو اللي كان. لذلك، الطبقة الشغيلة تنتظر من حكومة التناوب وحكومة التغيير تطبيق ما سمي بفاتح غشت 96، وتطبيق القانون النقابي واحترام العمل النقابي إلى غير ذلك من التغيير الذي لم يؤدى إلى السيد الوزير إلى الماديات.

إذن، السيد الوزير المحترم نأمل أن تعملوا على تحسين وضعية الطبقة الشغيلة، لأن الأثمان مرتفعة كيلو لحم بـ 12 مائة (60 درهم)، الزيت والسكر والدقيق، أنتم تعرفوه، كل يوم الأثمنة ترتفع، فلابد من حكومة التغيير وحكومة التناوب أن تعمل على الحد من الغلاء وأن ترى العامل المغربي الذي لازال لم يصل حتى إلى الحد الأدنى للأجر. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

إذا لم يكن هنالك تدخل آخر أنهي هذه المناقشة، وأود وليست هذه بالكلمة الأخيرة أن أشكر جزيل الشكر جميع أطراف هذا الحوار البناء والمفيد والمعمق، سواء أعضاء الحكومة الموقرة أو الإخوة في فرق الأغلبية والمعارضة. مرة أخرى مجلس المستشارين رغم حداثة سنه، أعتقد أنه يعطي يوما عن يوم البرهان، لأنه مجلس سيكون بحول الله في مستوى طموحات العاهل المفدى والشعب المغربي، حقيقة كما قال أحد الإخوان لا يجب على الأعصاب أن تتوتر فوق اللازم، ولكن لابد من شيء من الحيوية، شكراً للجميع وموعدنا يوم الثلاثاء المقبل بحول الله.

رفعت الجلسة.